# الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد

## سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

# متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية

**إعداد**

**د. نعيم سلمان بارود**

**نيسان/ابريل، 2005**

" ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

© ربيع أول 1426هـ – نيسان، 2005.
**جميع الحقوق محفوظة.**

**في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:**

**الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات الـــتعداد، *سلســـلة الدراســـات التحليلـــية المعمقة (06)، (متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية)* رام الله– فلسطين.**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
**ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين**

هاتف:6340 240 2 (970/972)　　فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps　　صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

## شكر وتقدير

**يـــتم تمويـــل الدراســـات التحليلية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).**

**يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.**

## تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكـــار الـــواردة فـــي هـــذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- اعـــتمد الباحث في الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

## تقـــديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعـــية والاقتصادية للمجتمع. كما قام الجهاز بتنفيذ المسح الصحي لعام 2000، ومسح الشباب لعام 2003. وقد اعتمدت هذه الدراسة على تلك المصادر جميعها.

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد والمسوحات المختلفة ومنها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني بتنفـــيذ مشـــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد والمسوحات.

يســـرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

**نيسان، 2005**

**لؤي شبانه**

**رئيس الجهاز**

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| قائمة الجداول | |
| ملخص تنفيذي | |
| الفصل الأول: **المقدمة** | **23** |
| 1.1 تعريف التنمية المستدامة والمتكاملة | 24 |
| 2.1 التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية | 25 |
| الفصل الثاني: **مؤشرات التنمية البشرية الأساسية** | **27** |
| 1.2 المؤشرات السكانية | 27 |
| 1.1.2 نمو السكان | 27 |
| 2.1.2 مكونات النمو السكاني | 29 |
| 2.2 توزيع السكان وكثافتهم حسب المراكز العمرانية | 34 |
| 3.2 خصائص السكان | 41 |
| 1.3.2 التركيب العمري والنوعي | 41 |
| 2.3.2 الحالة الزواجية | 41 |
| 3.3.2 خصائص الأسر | 43 |
| 4.3.2 توقعات السكان المستقبلية | 44 |
| 4.2 قياس التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية | 44 |
| 1.4.2 حساب دليل التنمية البشرية | 45 |
| 2.4.2 حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي | 51 |
| 3.4.2 العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الإجتماعي | 52 |
| الفصل الثالث: **المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية** | **53** |
| 1.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي | 54 |
| 2.3 نصيب الفرد من السعرات الحرارية | 56 |
| 3.3 استهلاك الطاقة التجارية | 57 |
| 4.3 استهلاك غير الأغذية كنسبة من مجموع استهلاك الأسر | 58 |
| 5.3 المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 58 |
| 6.3 الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 59 |
| 7.3 القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان | 60 |
| 8.3 الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي | 62 |
| 9.3 معدل التضخم السنوي | 62 |
| 10.3 نسبة الإعالة | 63 |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| 11.3 المعدل السنوي لنمو السكان | 64 |
| الفصل الرابع: **مؤشرات الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية** | **65** |
| 1.4 مؤشر العمر المتوقع عند الولادة | 66 |
| 2.4 مؤشر معدل وفيات الرضع | 67 |
| 3.4 مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة | 68 |
| 4.4 مؤشر الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن | 70 |
| 5.4 مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن | 71 |
| 6.4 مؤشر حالات الولادة التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين مدربين | 72 |
| 7.4 مؤشر معدل الوفيات النفاسية | 73 |
| 8.4 مؤشر الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد السل | 75 |
| 9.4 مؤشر الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد الحصبة | 75 |
| 10.4 مؤشر عدد السكان لكل طبيب | 76 |
| 11.4 معدل القراءة والكتابة بين البالغين | 77 |
| 12.4 مؤشر نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معاً | 78 |
| 13.4 مؤشر نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي | 82 |
| 14.4 مؤشر خطوط الهاتف | 83 |
| 15.4 أجهزة التلفزيون | 84 |
| 16.4 مؤشر أجهزة الراديو | 84 |
| 17.4 مؤشر الغرف السكنية | 84 |
| 18.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء | 85 |
| 19.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة | 86 |
| 20.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي | 87 |
| 21.4 سكان الحضر كنسبة من المجموع | 89 |
| الفصل الخامس: **مؤشرات الجانب الإنساني للتنمية البشرية** | **91** |
| 1.5 مؤشر حصة النساء من المقاعد المشغولة في البرلمان | 92 |
| 2.5 مؤشر حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية | 92 |
| 3.5 مؤشر حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية | 93 |
| 4.5 مؤشر حصة النساء من الدخل المكتسب | 94 |
| 5.5 مؤشر نسبة السكان غير الفقراء | 99 |
| 6.5 الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق على الصحة والتعليم معاً | 103 |
| 7.5 اللاجئون حسب بلد اللجوء | 104 |
| 8.5 مؤشر الاستقرار والسلم | 106 |
| 9.5 مؤشر الشفافية | 107 |

| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| الفصل السادس: | **النتائج والتوصيات** | **111** |
| | 1.6 النتائج | 111 |
| | 2.6 التوصيات | 112 |
| | قائمة المراجع | 115 |

# قائمة الجداول


| الجدول | | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول 1 : | معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 1997 | 27 |
| جدول 2 : | النمو السكاني في البلدان العربية وبعض الدول الأخرى حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004 | 28 |
| جدول 3 : | النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني لبعض مناطق العالم 2000 | 29 |
| جدول 4 : | مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مختارة (بالدولار الأمريكي)، 1997 | 29 |
| جدول 5 : | معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية حسب التقديرات السكانية، لسنوات مختلفة (لكل ألف من السكان) | 30 |
| جدول 6 : | مؤشر معدل المواليد الخام في بعض دول العالم والدول العربية في عام 1999 (لكل ألف من السكان) | 31 |
| جدول 7 : | معدل الوفيات الخام حسب المنطقة 2002 (لكل ألف من السكان) | 32 |
| جدول 8 : | معدل وفيات الأطفال الرضع حسب المنطقة 2002 (لكل ألف مولود حي) | 32 |
| جدول 9 : | عدد الوفيات المسجلة حسب المنطقة وسنة الوفاة | 32 |
| جدول 10: | مؤشر وفيات الأطفال الرضع في بعض مناطق العالم لسنة 2004 (لكل ألف مولود حي) | 33 |
| جدول 11: | التجمعات السكانية الريفية حسب فئة الحجم 1997 | 37 |
| جدول 12: | النسبة المئوية لسكان الحضر 2003 (مناطق مختارة) | 38 |
| جدول 13: | متوسط عدد الأفراد في الغرفة حسب نوع التجمع في الأراضي الفلسطينية، 1997 | 40 |
| جدول 14: | التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة المعيشية والمنطقة، 1995 | 43 |
| جدول 15: | التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة ونوع التجمع والمنطقة، 1995 | 43 |
| جدول 16: | دليل التنمية البشرية لليونان وفلسطين ومصر وقطر | 47 |
| جدول 17: | مؤشرات دليل التنمية البشرية في فلسطين | 48 |
| جدول 18: | مقارنة مقياس دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع لدول مختارة مع الأراضي الفلسطينية | 52 |
| جدول 19: | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالدولار) | 55 |
| جدول 20: | السعرات الحرارية – سعر/اليوم/الفرد لدول مختارة | 57 |
| جدول 21: | مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1995-2003) | 61 |
| جدول 22: | مؤشر نسبة الإعالة مقارنة بين الأراضي الفلسطينية وبعض الدول العربية | 64 |

| الجدول | | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول 23: | مؤشر العمر المتوقع لبعض البلدان المختار | 67 |
| جدول 24: | مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس والعمر في الأراضي الفلسطينية، 2002 | 69 |
| جدول 25: | مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة لمناطق مختارة | 70 |
| جدول 26: | مؤشر الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن مقارنة مع بعض الدول العربية | 71 |
| جدول 27: | مؤشر حالات الولادة التي تتم تحت إشراف موظفين صحيين ومدربين لدول مختارة | 73 |
| جدول 28: | نسبة الوفيات النفاسية لدول مختارة، 1995، 2004 | 74 |
| جدول 29: | نسبة الأطفال الذين تلقوا مطعوم الحصبة في الأراضي الفلسطينية، 1996– 2000 | 75 |
| جدول 30: | مؤشر الأطفال المحصنون ضد الحصبة للعامين لدول مختارة، 1990، 2000 | 76 |
| جدول 31: | مؤشر معدل الأطباء لكل 1000 من السكان وعدد السكان لكل طبيب في الأراضي الفلسطينية | 77 |
| جدول 32: | مؤشر معدلات القراءة والكتابة للبالغين 15 سنة فأكثر حسب الجنس ونوع التجمع، 1997 | 78 |
| جدول 33: | مؤشر معدلات القراءة والكتابة بين البالغين 15 سنة فأكثر لدول مختارة، 2001 | 78 |
| جدول 34: | معدلات الالتحاق بالتعليم حسب المنطقة والعمر والجنس، 2000 | 80 |
| جدول 35: | نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم حسب الجنس والمرحلة، 1999–2004 | 81 |
| جدول 36: | مؤشر نسبة المعلمين إلى التلاميذ مقارنة مع بعض الدول العربية في التعليم الابتدائي | 82 |
| جدول 37: | نسبة الأسر التي تتوفر لديها مياه حسب المنطقة ونوع التجمع، 1997 | 86 |
| جدول 38: | مؤشر نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة مقارنة مع بعض الدول الأخرى | 87 |
| جدول 39: | مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي | 88 |
| جدول 40: | نسبة السكان الحضر لبعض الدول العربية | 89 |
| جدول 41: | نسبة حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية في الأراضي الفلسطينية | 93 |
| جدول 42: | مقياس التمكين لمؤشرات مختارة حسب الجنس | 95 |
| جدول 43: | مؤشر تمكين المرأة لدول مختارة | 98 |
| جدول 44: | نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996–1997 | 100 |
| جدول 45: | مؤشر نسبة الفقر في الأسر حسب المنطقة وحجم الأسرة، 1997 | 101 |
| جدول 46: | مقارنة مؤشر نسبة الفقر بين الدول العربية والأراضي الفلسطينية | 102 |

| الجدول | | الصفحة |
|---|---|---|
| **جدول 47:** | الـــتوزيع النسبي للأسر الفقيرة وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية حسب المنطقة وجنس رب الأسرة | **103** |
| **جدول 48:** | الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في الأراضي الفلسطينية 2002 | **104** |
| **جدول 49:** | السكان الفلسطينيون حسب حالة اللجوء والمنطقة، 1997 | **105** |
| **جدول 50:** | مؤشر الاستقرار والسلم مقارنة بين الدول العربية والأراضي الفلسطينية | **107** |
| **جدول 51:** | مؤشر الشفافية–نسبة البيانات المنشورة للدول العربية والأراضي الفلسطينية | **108** |

## قائمة الاشكال


| الشكل | | الصفحة |
|---|---|---|
| **شكل 1 :** | قيم مقياس ومستوى التنمية البشرية للبلاد العربية، 1998 | **49** |
| **شكل 2 :** | متوسط قيم مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، 1995 | **99** |

# ملخص تنفيذي

احتوت الدراسة والتي هي بعنوان متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية على أربعة مواضيع أساسية، حيث شكل كل موضوع منها فصلاً مستقلاً من هذه الدراسة وجاء هذا العرض لهذه المواضيع منسجماً مع متطلبات التنمية المستدامة. كما تضمنت الدراسة مؤشرات حول التنمية البشرية الأساسية مثل المؤشرات السكانية وتوزيع السكان وكثافتهم وخصائص السكان، وكان هذا العرض من أجل قياس التنمية البشرية وتم ذلك من خلال حساب دليل التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية، وكذلك حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي، وعرضت الدراسة كذلك المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية وكذلك مؤشرات الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية ومؤشرات الجانب الإنساني للتنمية البشرية.

وهدفت هذه الدراسة من خلال جمع وتحليل البيانات وعرضها ومقارنتها بالدول الأخرى إلى رفع مستوى الوعي بين صانعي السياسات والمخططين، والمنظمات غير الحكومية، والذين يتبنوا قضايا التنمية من أجل التخطيط السليم لتنمية مستدامة ومتكاملة في الأراضي الفلسطينية ووضعها على سلّم الأولويات من أجل تلبية الاحتياجات والوصول بالمجتمع إلى الرقي والتقدم وضمان حياة آمنة وسليمة للإنسان الفلسطيني.

**مؤشرات الواقع الديموغرافي:**

1. بلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 3.97% وهو يعتبر من المعدلات العالية سواء على مستوى الدول العربية أو الدول النامية.
2. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 1,284 دولار وقد صنفت فلسطين من الدول التي يعتبر فيها نصيب الفرد متدني.
3. ترتفع نسبة معدلات المواليد الخام والتي بلغت عام 2000 حوالي 41 بالألف بينما بلغت معدلات الخصوبة في العام 1997 (6.1) وهذا يعتبر أمر جيد في فلسطين والتي تعتبر فيها معدلات الخصوبة من أعلى المعدلات في العالم، ويجب علينا أن نحافظ على ذلك الارتفاع بل ونسعى إلى زيادة معدلات المواليد والخصوبة على حد سواء وذلك لعدة أسباب:

أ- أن المواليد وزيادة أعدادهم لا يمكن أن تشكل عقبة أمام مشاريع التنمية بل هم الذين سيدفعون عجلة التنمية لكونهم رافد تنموي بشري وطاقة عاملة وعقول فاعلة في المستقبل.

ب-زيادة عدد الشهداء من الشعب الفلسطيني يضعنا أمام مسئولية كبرى وهي أنه يجب علينا زيادة المواليد لتعويض الشهداء الذين فقدناهم.

ج- ارتفاع عدد المعتقلين الفلسطينيين وهم في سن الزواج 15-45 سنة والحكم عليهم لأحكام عالية جعلهم لا يمارسوا دورهم من خلال الزواج والإنجاب في بناء المجتمع أما المتزوجون منهم فيتوقف الإنجاب لديهم لحين خروجهم (تعطيل الإنجاب).

د- يجب علينا أن ننظر إلى زيادة السكان وزيادة المواليد وارتفاع مستوى الخصوبة على أنها رافد تنموي جيد لا يشكل عقبة أمام أي مجال من مجالات التنمية المستدامة والمتكاملة، ولكن تكمن المشكلة في الأراضي الفلسطينية في أن هذه الزيادة لا يواكبها ولا يوازيها زيادة في المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تحقق للمجتمع تنمية متكاملة ومستدامة ومستقبلية، ففي حين كانت الزيادة السكانية عالية كان هناك تراجع وتناقص

في معدل النمو السنوي للدخل القومي الإجمالي في العام 2002 بلغ (-5.1%) وكذلك تناقص في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ (-3.6%) وكذلك تناقص في المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (-8.2%) وتناقص في المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بلغ (-10.0%)[1]. فالمشكلة في الأراضي الفلسطينية لا تكمن في زيادة عدد السكان بل في تراجع وتناقص أهم المؤشرات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق تنمية مستدامة ومتكاملة.

4. بلغت معدلات وفيات الأطفال الرضع حسب تقديرات السكان 21.6 في الألف حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي نسبة مقبولة قياساً إلى باقي دول العالم.
5. بلغت نسبة السكان الحضر في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 (53.1%) من مجمل عدد السكان وهذا مؤشر تنموي جيد يساعد في حالة وضع رؤية تنموية شاملة. وهي بذلك تفوق كثير من الدول العربية وتتأخر كثيراً عن الدول المتقدمة.
6. بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة في الأراضي الفلسطينية 2 فرد/غرفة وهي نسبة مرتفعة.
7. تميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع شاب حسب فئات العمر بحيث إن نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر شكلت فقط 3.5%.
8. دلت النتائج على أن 91% من النساء الفلسطينيات قد تزوجن وأعمارهن أقل من 24 سنة وهذا له دور أساسي وكبير في زيادة نسبة المواليد والخصوبة لدى المرأة الفلسطينية ذلك أن هذا الأمر يساعد على زيادة مدة الحياة الزوجية والتي كلما زادت زادت بالتالي معدلات الولادة وعدد المواليد.
9. بلغ معدل حجم الأسرة الفلسطينية تقريباً 7 أفراد.
10. بناء على المؤشرات السابقة فقد بلغ معدل دليل التنمية البشرية لفلسطين 0.69 وهذا جعلها ضمن البلدان المتوسطة من حيث التنمية البشرية، كما بلغ دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي 0.66.

**مؤشرات الجانب الاقتصادي:**

1. بلغت نسبة المدخرات في الأراضي الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 9% ارتفعت إلى 15.2% خلال الفترة 1995-2001 مما يعكس تحسناً ملحوظاً مؤشر تنموي جيد. في مجال الاستثمار بين القطاع العام والخاص، نجد أن الاستثمار في القطاع الخاص ارتفع من 84% من مجمل الاستثمار في العام 1997 إلى 100% في العام 2002/2001 مما يعني عدم وجود استثمار حكومي في عامي 2002/2001 وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الاستثمار في القطاع العام لتدني مدخولاتها المالية واقتصار نفقاتها على دفع الرواتب والأجور وبعض النفقات التشغيلية.
2. تأثر الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالوضع السياسي حيث أشارت بعض التقارير إلى هروب جزء كبير من رأس المال من المناطق الفلسطينية إلى الخارج حيث تم تحويل 2 مليار دولار إلى الخارج بعد العام 2000.
3. بلغت نسبة القوى العاملة عام 1995 21.3% ارتفعت إلى 23.5% عام 2000 ووصلت في العام 2002 19% فقط.
4. هناك ارتفاع ملحوظ وطردي في الدين الخارجي بلغ 83.8 مليون دولار عام 1995 وصل إلى 732.7 مليون دولار عام 2000 ارتفع في العام 2001 إلى 997.5 مليون دولار. وبلغ في العام 2003 أعلى نسبة له بلغت

---

([1]) جامعة بيرزيت. برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية. فلسطين 2004، مؤشرات التنمية البشرية، الملحق الإحصائي.

1.257 مليار دولار وهذا سيكون له آثار تنموية سيئة إذ إنه يعكس تطوراً خطيراً في حجم المديونية لما له من آثار سلبية عند استحقاق الدين والمتمثل في سداد القسط والفائدة معاً.

5. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية ارتفعت من 2.3% عام 1995 إلى 16% عام 2000 وازدادت في العام 2001 لتصل 23.5%.
6. يتأثر التضخم في الاقتصاد الفلسطيني تأثراً مباشراً بالتضخم في إسرائيل بسبب الاعتماد شبه الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي. خاصة في مجال العملة المتداولة وحركة البضائع والخدمات ويجب هنا اتباع سياسة مالية ونقدية مستقلة تخفف من حدة ارتفاع الأسعار.
7. الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية صعب جداً لعدم وجود استقلالية اقتصادية وهروب رأس المال إلى الخارج وزيادة نسبة الدين الخارجي وزيادة معدلات التضخم، وهنا لا بد من بناء تنمية اقتصادية شاملة من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي مثل الزراعة والصناعة وتشجيع المناخ الاستثماري وتشجيع الأفراد على تشغيل مدخراتهم في مشاريع تعود بالفائدة عليهم وكذلك جذب المستثمرين من الخارج.

**مؤشرات الجانب الاجتماعي:**

1. بلغ العمر المتوقع عند الولادة (أمد الحياة) في الأراضي الفلسطينية 70.8 سنة للذكور 74 سنة للإناث وهذا مؤشر جيد يفوق معظم الدول العربية ويقترب من مستوى الدول المتقدمة.
2. بلغ مؤشر وفيات الأطفال الرضع عام 2001 (21) بالألف وسبب ذلك هو الرعاية والخدمات الصحية الفائقة المقدمة لهؤلاء الأطفال وكذلك وفيات الأطفال دون سن الخامسة فهي في تناقص مستمر إلى أن بلغت 28 مولود لكل 1000 مولود حي وكانت الوفيات أكبر بين الذكور 27 حالة وفاة مقابل 21 حالة وفاة للإناث، وهذا مؤشر متقدم على معظم الدول العربية ومتأخر جداً عن الدول المتقدمة وبحاجة إلى برامج تنمية صحية شاملة ليصبح أقل من ذلك. أما نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن فقد بلغت 9% وهذا مؤشر مرتفع.
3. تبين أن 95% من الولادات التي تتم في الأراضي الفلسطينية تتم بإشراف موظفين صحيين ومدربين وهذه لها علاقة بمستوى تعليم المرأة إذ إنه كلما زاد تعليم المرأة قلت نسبة الولادات غير الآمنة إذ بلغت 1.5% من بين النساء اللاتي تلقين تعليم عالي.
4. الأطفال الذين تلقوا مطعوم السل في قطاع غزة بلغت 100% و73% في الضفة الغربية وهي نسبة متدنية بحاجة إلى اهتمام أكثر، أما الذين تلقوا مطعوم الحصبة فقد بلغت نسبتهم 98% في قطاع غزة و89% في الضفة الغربية عام 2000 وسبب ارتفاع نسبة المحصنون ضد الأمراض في قطاع غزة هي مساهمة وكالة الغوث الدولية في تقديم الرعاية للأطفال ولكن هذه الرعاية بحاجة إلى رفع مستواها في الضفة الغربية.
5. بلغت نسبة الأطباء نسبة متدنية جداً حيث وصلت 1.5 طبيب لكل 1000 من السكان، ويعتبر هذا المؤشر منخفض جداً.
6. معدلات القراءة والكتابة بين البالغين 15 سنة فأكثر بلغت نسبة 86.1% عام 1997. مع وجود تفاوت بين الذكور 92.2% والإناث 79.7% بفارق 12.5% لصالح الذكور، أي أن 20.3% من الإناث ليس لديهن أي معرفة بالقراءة والكتابة الأمر الذي يوضح مدى التخلف العلمي والصحي والثقافي والزواجي الذي سوف يترتب على هذا المؤشر بين الإناث.
7. بلغت نسبة المعلمين 31 معلم لكل 1000 تلميذ وهذا مؤشر منخفض إذا ما قورن بباقي الدول.

8. هناك نسبة تزاحم داخل الغرف في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت النسبة 2 فرد/غرفة أما الوضع الطبيعي فهو 1فرد/غرفة.
9. نسبة الأسر التي يتوفر لها الحصول على مياه مأمونة بلغت 91.6% مع اختلاف تعريف المياه المأمونة. مع انخفاض هذه النسبة في الريف الفلسطيني إذ بلغت 83.1% في ريف قطاع غزة، 88.1% في ريف الضفة الغربية. وهذه النسبة منخفضة عند مقارنتها ببعض مناطق العالم إذ تصل إلى 100% من الدول المتقدمة وبعض الدول العربية.
10. مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي بلغت نسبة متدنية جداً 31.9% في الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى استخدام الحفر الامتصاصية والقنوات المكشوفة ما ترتب عليه اختلاط المخلفات الآدمية بالخزان الجوفي مما أدى إلى إصابة السكان بالعديد من الأمراض جراء ذلك. وتعتبر هذه النسبة والخدمات المقدمة في هذا الجانب هي الأقل على مستوى العالم العربي كله.

**مؤشرات الجانب الإنساني:**

1. مؤشر مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعتبر مشاركة قليلة من حيث مشاركتها في البرلمان حيث شكلت 5.6% من المقاعد المشغولة في البرلمان وكذلك مساهمتها في الأعمال الإدارية والتنظيمية 2.9% في العام 2003 وكذلك الحال في حصة النساء المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية.
2. بلغت حصة النساء من الدخل المكتسب نسبة متدنية جداً 0.29 من الدخل المكتسب وحصة الذكور 1.68% أي أن حصة الذكور تعادل 6 أضعاف حصة الإناث من الدخل المكتسب.
3. بلغ مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي 0.29 وهذا يدل على عدم تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين من حيث عدم المساواة في مجالات المشاركة بالأنشطة السياسية والاقتصادية والتخطيط واتخاذ القرارات وكذلك عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين وعدم وجود توازن في تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة في الأراضي الفلسطينية.
4. بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 23% في العام 1997 مع وجود تباين واضح بين نسبة الفقر في الضفة الغربية 15.6% و38.2% في قطاع غزة.
5. ينتشر الفقر بنسبة أكبر بين سكان المخيمات سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة فقد وصلت هذه النسبة 13.8% بين سكان مخيمات الضفة الغربية في حين بلغت 41.7% بين سكان المخيمات في قطاع غزة.
6. ترتبط معدلات الفقر بحجم الأسرة والعلاقة بينهما علاقة طردية فكلما زاد حجم الأسرة كلما كان ذلك أدعى لانتشار الفقر وقد بلغت مستويات الفقر أعلى درجاتها لدى الأسر التي يتكون أفرادها من 10 أفراد فأكثر حيث بلغت في قطاع غزة 49.7% وبلغت في الضفة الغربية 22.9% بنسبة إجمالية 34.1% في الأراضي الفلسطينية وكذلك ترتبط معدلات الفقر ارتباطاً عكسياً مع مستويات التعليم إذا إنه كلما زاد تعليم الأفراد انخفضت نسبة الفقر.
7. مؤشر الاستقرار والسلم في الأراضي الفلسطينية يعتبر الأسوأ على مستوى الدول العربية وكذلك على مستوى العالم حيث بلغ هذا المؤشر (صفر) وكان ذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والإجراءات التعسفية بحق الإنسان الفلسطيني.
8. مؤشر الشفافية في الأراضي الفلسطيني يعتبر مؤشراً جيداً بلغ 93% وقد تم تصنيف الأراضي الفلسطينية في المرتبة الرابعة بين 18 دولة عربية.

الفصل الأول

## المقدمة

لا شك أن عدداً قليلاً من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية المستدامة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل في شهر يونيو من العام 1992 والذي حظي بدعاية كبيرة في ذلك الوقت والذي أطلق عليه في حينها اسم قمة الأرض والذي شاركت فيه كل دول العالم تقريباً على مستوى الرؤساء وكبار القادة.

وبالرغم من أن المصطلح قد يكون جديداً إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

ومن هنا ظهر في التسعينات مفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة. وتتناول التنمية المستدامة والمتكاملة ثلاث جوانب رئيسية مع ما يتفرع عنها من مؤشرات فرعية وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن.

وتكمن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوِّن المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي كالتالي:

1- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
2- التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
3- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
4- التضامن: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

ولكي يتحقق هذا الهدف لا بد على أي دولة من توسيع قدرتها على متابعة التنمية المستدامة، لأن التنمية المستدامة عملية تحول في المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور، ولا بقرار إداري، ذلك أن التنمية لا تتم إلا بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون، هؤلاء الناس تكون معارفهم العلمية متقدمة ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل إيجاد رأي عام مستنير، فالأمور ليست تلقائية ولا جزئية بل متراكبة ومتشابكة ويجب تجهيز البيئة المناسبة للتنمية المستدامة التي تجعل من الترابطات بين العوامل المختلفة فاعلة ومساهمة إيجابياً في عملية التنمية إذ يجب أن ينطلق مسار التنمية من أوضاع واقعية ومع الناس في هذه الأوضاع وعلى وقع خطاهم وبحسب إمكاناتهم وغاياتهم وذلك بغية إطلاق الإبداعات الكامنة بداخلهم وبلوغ الأهداف القادرين هم على استكشافها، فالاستدامة في عملية التنمية تهدف إلى تأمين قدرات وطاقات ومصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبينه وبين الأجيال اللاحقة.
وقد تناولت الدراسة مؤشرات التنمية المستدامة والمتكاملة الرئيسية من خلال الفصول الستة للدراسة.

1. تضم الدراسة ستة فصول يتناول الفصل الأول المقدمة وتعريف التنمية المستدامة والمتكاملة، أمل الفصل الثاني فيشمل مؤشرات التنمية البشرية الأساسية وخاصة المؤشرات السكانية وتوزيع السكان وكثافتهم وقياس التنمية البشرية من خلال حساب دليل التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية وحساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي.

2. وكذلك تناولت الدراسة في الفصل الثالث المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية من خلال عرض وتحليل جميع المؤشرات التي تخص الفرد والأسرة والاستثمار والقوى العاملة ومعدل التضخم والمدخرات المحلية وكذلك الاستثمار المحلي والقوى العاملة والدين الخارجي، ومقارنتها بالعديد من الدول المتقدمة والمتخلفة وذلك من أجل تحديد المستوى الاقتصادي الحقيقي للفرد الفلسطيني.

3. كما تم عرض وتحليل مؤشرات الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية في الفصل الرابع، حيث تناول هذا الفصل جميع المؤشرات الاجتماعية بالعرض والتحليل من خلال تحديد العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع وكل ما يتعلق بالطفولة والتعليم ومستوى الخدمات التي يتلقاها الإنسان الفلسطيني والمؤشرات الصحية والبيئية وسكان الحضر كنسبة من المجموع العام.

4. ثم بعد ذلك تم عرض مؤشرات الجانب الإنساني للتنمية البشرية في الفصل الخامس من خلال التركيز على حصة المرأة من المقاعد المشغولة في البرلمان والمشتغلين بالأعمال الإدارية والأعمال المهنية والفنية والدخل المكتسب، كما تم حساب وقياس تمكين المرأة ثم تحليل مؤشر الاستقرار والسلم ومؤشر الشفافية.

5. ثم في الختام عرضت الدراسة في الفصل السادس أهم النتائج التي تم التوصل إليها وطرح عدة توصيات للاستفادة منها عند وضع أي خطط أو نماذج أو برامج تتعلق بالتنمية المستدامة والمتكاملة في فلسطين.

**1.1 تعريف التنمية المستدامة والمتكاملة**

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملاً وإطارها عاماً فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجامعاً وإطاراً محدداً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى. فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة ويمكن أيضاً في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن

(1) ف. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص17.

معاني المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة"[1].

من هنا أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها ف. دوجلاس[2] قائلاً: "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر".

وتعرّف التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة[3].

**وهناك ارتباطات أربعة يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة:**

الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

الثاني: ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن يحترم.

الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطاً مباشراً بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.

الرابع: ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية[4].

### 2.1 التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية فقد ذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب مع قيام الدولة الفلسطينية بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث إن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية ومن الباحثين من رأى بوجوب التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين شتى أنواع السلب والتعطيل أثرت على جوانبها المختلفة ويعتبر الاحتلال السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين

---

(1) جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي– حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6، ص 3.

(2) ف. دوجلاس موسشيت. مرجع سابق، ص 63.

(3) طارق بانوري. غوران هايدن. كاليستوس جوما. مارسيا ريفيرا. التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، دليل العاملين في التنمية، ورقة عمل للمناقشة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 1995. ص ح.

(4) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998، ص ج.

بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال.

أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تعددت المشاريع التنموية وتنوعت، إلا أنها اتصفت بالبعد عن الواقعية وعدم القدرة على التحكم في مدخلاتها بسبب تعدد الجهات المختصة والمعدة لبرامج التنمية بالإضافة إلى تعدد مصادر التمويل التنموية واعتمادها بالدرجة الأساسية على المعونات والمساعدات الخارجية في تمويلها وهي مساعدات غير منتظمة وتفرض شروطاً أغلبها لا تساعد على التنمية.

الفصل الثاني

# مؤشرات التنمية البشرية الأساسية

## 1.2 المؤشرات السكانية

### 1.1.2 نمو السكان

يُعرف معدل نمو السكان بأنه" معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية من عدد السكان الأساسي"[1].

وتتكون الزيادة السكانية في أي بلد من كل من الزيادة الطبيعية (عدد المواليد خلال السنة – عدد الوفيات خلال السنة) وصافي الهجرة (عدد المهاجرين إلى البلد – عدد المهاجرين منه) وعليه فإن معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ويساوي (معدل الزيادة الطبيعية + معدل صافي الهجرة)[2].

وقد بلغت معدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية عام 1997 3.97% كمعدل عام مع الاختلاف ما بين معدلات النمو في كل من قطاع غزة والضفة الغربية إذ بلغت 4.26% في قطاع غزة بينما بلغت 3.81% في الضفة الغربية، وذلك يعود إلى أن معدل الزيادة الطبيعية في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية.

**جدول 1: معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 1997**

| معدل الزيادة الطبيعية% | | | معدل صافي الهجرة الدولية% | | | معدل النمو السكاني % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | قطاع غزة | المجموع | الضفة الغربية | قطاع غزة | المجموع | الضفة الغربية | قطاع غزة | المجموع |
| 3.63 | 4.08 | 3.79 | 0.179 | 0.180 | 0.180 | 3.81 | 4.26 | 3.97 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1990. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2005.

بلغت معدلات الزيادة الطبيعية في قطاع غزة 4.0% بينما بلغت هذه المعدلات في الضفة الغربية 3.6% بينما تقاربت معدلات صافي الهجرة الدولية بين كل من قطاع غزة والضفة الغربية فلم تسجل اختلافات تذكر، وحتى نستطيع أن نقيم أنفسنا في فلسطين بشكل صحيح لا بد من أن نعرف مركز فلسطين بين الدول العربية التي تتشابه معها في جميع ظروفها وبين بعض دول العالم حتى نستطيع أن نعطي صورة أكثر وضوحاً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين، أيلول 1999، ص20.

(2) توفيق عارف، محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (02)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، آب، 2003، ص 27.

**جدول 2: النمو السكاني في البلدان العربية وبعض الدول الأخرى حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004**

| النمو السكاني (3% فأكثر) | | النمو السكاني (2% – أقل من 3%) | | النمو السكاني (أقل من 2%) | |
|---|---|---|---|---|---|
| الصومال | 4.2 | الأردن | 2.7 | تونس | 1.1 |
| عُمان | 3.0 | قطر | 2.5 | الجزائر | 1.7 |
| فلسطين | 3.9 | البحرين | 2.8 | لبنان | 1.6 |
| اليمن | 3.5 | سوريا | 2.4 | المغرب | 1.6 |
| الكويت | 3.5 | السودان | 2.2 | الإمارات | 1.9 |
| تشاد | 3.0 | العراق | 2.7 | أندونيسيا | 1.3 |
| أريتريا | 3.7 | السعودية | 2.9 | تايلند | 1.0 |
| النيجر | 3.6 | باكستان | 2.4 | سنغافورة | 1.7 |
| ليبيا | 3.5 | مصر | 2.0 | | |

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2004. نيويورك.

جدول (2) يوضح أن فلسطين تقع في مقدمة الدول العربية التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني، أما إذا قارنا معدل النمو السكاني مع بعض دول العالم تتضح نفس الصورة السابقة.

**جدول 3: النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني لبعض مناطق العالم 2000**

| المنطقة | النمو السكاني % | المنطقة | النمو السكاني% |
|---|---|---|---|
| العالم | 1.3 | مصر | 1.9 |
| أفريقيا | 2.4 | الأردن | 3.0 |
| آسيا | 1.4 | إسرائيل | 2.2 |
| أوروبا | 0.0 | الأراضي الفلسطينية(*) | 4.27 |
| أمريكا الشمالية | 1.6 | | |

المصدر: توفيق عارف، مصدر سابق، 2003، ص 28.

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997–2025، رام الله، فلسطين.

إن البيانات التي يوضحها الجدول تدل على أن هناك فارقاً كبيراً بين معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية وباقي مناطق العالم إذ أنه يظهر أن معدل النمو السكاني في فلسطين يزيد بحوالي ثلاثة أضعاف متوسط النمو السكاني على مستوى العالم وكذلك يزيد عن باقي قارات العالم وكذلك يزيد عن كل من مصر والأردن وإسرائيل بمعدلات كبيرة.

ولمعرفة ما إذا كان النمو الكبير في عدد السكان يؤثر على مستوى التنمية والرفاهية والتقدم في المجتمع الفلسطيني فلا بد من مقارنته بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار في السنة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 1,284 دولار مع الاختلاف بين كل من قطاع غزة والذي بلغ فيه نصيب الفرد 1,066 دولار والضفة الغربية حيث بلغ نصيب الفرد فيها 1,442 دولار[1]، فإذا ما قورنت هذه الأرقام وهذا الدخل بنصيب الفرد في بعض الدول العربية نجد أن نصيب الفرد في البحرين يبلغ 15,500 دولار وفي عمان يبلغ 10,420 دولار.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2003، رام الله، فلسطين، أيار، 2004، ص 37.

**جدول 4: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مختارة (بالدولار الأمريكي)،1997**

| دول نصيب الفرد فيها مرتفع | | دول نصيب الفرد فيها متوسط | | دول نصيب الفرد فيها متدني | |
|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | 15,500 | ليبيا | 6,125 | فلسطين | 1,284 |
| عُمان | 10,420 | مصر | 3,800 | السودان | 1,350 |
| قطر | 22,910 | الأردن | 4,380 | اليمن | 1,600 |
| السعودية | 12,600 | العراق | 3,413 | | |
| الإمارات العربية المتحدة | 20,940 | الجزائر | 5,570 | | |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5) الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 39.

*يجب الملاحظة هنا: أنه في حالة فلسطين يجب الأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع الدخل بين المدن والقرى ومخيمات اللاجئين.

يتضح من خلال الجدول أن فلسطين في مؤخرة دول العالم العربي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث إن متوسط نصيب الفرد أقل من 1,300 دولار في العام ولعل السبب في ذلك هو الزيادة السكانية الناتجة عن معدلات النمو السكاني العالية جداً وهذا جعل الإنسان الفلسطيني في حالة فقر شبه دائم وبالتالي سيترتب على ذلك ضعف في التعليم والخدمات وكل مرافق الحياة وبالتالي صعوبة بناء نظرة تنموية وتطلعات نهضوية من أجل إعداد برامج وتقديم خدمات للإنسان الفلسطيني من أجل تحقيق تنمية شاملة لكل مناحي الحياة للإنسان الفلسطيني.

### 2.1.2 مكونات النمو السكاني

كما سبق فإن نمو السكان هو الزيادة أو النقص في عدد السكان من خلال المواليد والوفيات والهجرة.

#### 1. المواليد

يمكن تعريف معدل المواليد الخام بأنه عدد المواليد لكل ألف من السكان خلال سنة ما[1] ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المهمة لحساب خصوبة السكان.

في العام 1997 بلغ معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية 42.69 بالألف حسب التعداد العام، وقد بلغ عدد المواليد الخام لعامي 1999 و2000 في قطاع غزة حسب بيانات سجل السكان 34.1 بالألف و33.8 بالألف على التوالي[2] في حين بلغ معدل المواليد الخام للعام 2002 في قطاع غزة حسب بيانات سجل السكان 34.0 بالألف[3]، أما في الضفة الغربية فقد بلغ معدل المواليد الخام لعامي 1999 و2000 حسب بيانات سجل السكان 31.3 بالألف و30.3 بالألف على التوالي بينما بلغ معدل المواليد الخام حسب التقديرات السكانية لنفس العامين 39.0 بالألف و38.1 بالألف على التوالي[4]، في حين بلغ معدل المواليد الخام المسجل في العام 2002 حسب بيانات سجل السكان 25.7 بالألف بينما بلغ معدل المواليد الخام حسب التقديرات السكانية لنفس العام 36.6 بالألف[5].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين، ص 20.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 1999، 2000، رام الله، فلسطين، نوفمبر 2002، ص 24.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 2002، رام الله، فلسطين، يونيو 2003، ص 24.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 1999، 2000، رام الله، فلسطين، نوفمبر 2002، ص 24.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 2002، رام الله، فلسطين، يونيو 2003، ص 24.

وقد بلغ معدل المواليد الخام المسجل لعامي 1999، 2000 في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات سجل السكان 32.4 بالألف و31.6 بالألف على التوالي بينما بلغ معدل المواليد الخام حسب التقديرات السكانية لنفس العامين 41.2 بالألف و 40.6 بالألف على التوالي[1].

وهذا الارتفاع الملحوظ في معدل المواليد الخام يعود إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والتي بلغت في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 (6.1) مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الضفة الغربية والتي بلغت 5.6 وقطاع غزة 6.9[2]، وبالتالي سوف يترتب على ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الخصوبة ارتفاع نسبة الإعالة والتي بلغت في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 (101.3)[3].

ويعود ارتفاع متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية إلى زيادة عدد السكان اللاجئين في القطاع علماً بأنهم يمتازون بارتفاع عدد أفراد الأسرة، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن النساء في قطاع غزة يفضلن عدد أكبر من الأطفال مقارنة بنساء الضفة الغربية.

أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة الإعالة فيعود ذلك إلى أن فئات السن الصغرى من 0-14 سنة تشكل نسبة كبيرة جداً في المجتمع الفلسطيني حيث بلغت لكل من الذكور والإناث حوالي 47% من جملة السكان وهذه الفئة في مجملها لا تعمل في حين أن الفئة العاملة نظرياً والتي تمثل الشباب والبالغين تبلغ نسبتها 49.4% من جملة السكان في حين أن جزء كبير من هذه الفئة لا يعمل.

أما في العام 2002 فقد انخفضت معدلات المواليد الخام المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات سجل السكان إلى 28.9 بالألف في حين بلغ معدل المواليد الخام حسب التقديرات السكانية لنفس العام 39.3 بالألف[4].

**جدول 5: معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية حسب التقديرات السكانية، لسنوات مختلفة (لكل ألف من السكان)**

| السنة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الأراضي الفلسطينية |
|---|---|---|---|
| 1999 | 39.0 | 44.7 | 41.2 |
| 2000 | 38.1 | 44.4 | 40.6 |
| 2002 | 36.6 | 43.6 | 39.3 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان لسنوات 1999، 2000، 2002.

يلاحظ أن معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة في انخفاض مستمر ما بين العام 1999 والعام 2002 ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك ليس نقصاً في عدد المواليد أو تراجعاً في عدد الولادات للمرأة الفلسطينية أو معدلات الخصوبة ولكن يعزي هذا التناقص للأسباب التالية:

1- ضعف تسجيل المواليد في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبة تسجيل المواليد حسب دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول تقييم بيانات المواليد والوفيات في العام 2001 حوالي 77.6% وذلك يعود إلى الإجراءات

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1999، 2000، رام الله، فلسطين، نوفمبر 2002، ص 23.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. كتيب الجيب، يناير 2000، ص 23.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997، 2025، 1999، مصدر سابق، ص 38.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين في أرقام، 2004، رام الله، فلسطين، حزيران 2004، ص46.

الإسرائيلية المقيدة لحرية الحركة لدى المواطنين الفلسطينيين وإقامة الحواجز العسكرية على الشوارع العامة والطرقات الفرعية ومحاصرة المدن والقرى والبلدات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

2- نسبة الولادات على الحواجز العسكرية الإسرائيلية والتي بلغت حوالي 55 حالة ولادة وأدت إلى وفاة عدد من الأجنة الفلسطينيين جراء الولادة على الحواجز بلغت 33 حالة وفاة(1).

وعند إجراء مقارنة بين معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية وبعض دول العالم ودول الجوار نجد أن الأراضي الفلسطينية تتصدر دول العالم وتتفوق على كثير من دول الجوار.

**جدول 6: مؤشر معدل المواليد الخام في بعض دول العالم والدول العربية في عام 1999 (لكل ألف من السكان)**

| المنطقة | معدل المواليد الخام | المنطقة | معدل المواليد الخام |
|---|---|---|---|
| العالم | 22 | الأراضي الفلسطينية | 41.2 |
| البلدان الصناعية | 12 | الأردن | 34 |
| البلدان الأقل نمواً | 38 | مصر | 26 |
| | | لبنان | 23 |
| | | إسرائيل | 19 |

المصدر: توفيق عارف، 2003، ص 38، نقلاً عن UNICEF, 2001. The state of the world children, 2001

**2. الوفيات**

اعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن حالات الوفاة تشكل أحد عناصر التغير السكاني وتم تقسيم الوفيات إلى معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الرضّع.

وقد عرّف الجهاز معدل الوفيات الخام بأنه عدد الوفيات لكل ألف من السكان خلال سنة معينة أما معدل وفيات الرضع فقد اعتبرها الجهاز بأنها عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل ألف من المواليد الأحياء خلال سنة معينة(2).

بلغ عدد الوفيات المسجلة للعام 2002 في الضفة الغربية 5,197 حالة وفاة حسب بيانات سجل السكان منها (3,135 ذكراً و2,062 أنثى) أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الوفيات المسجلة للعام 2002 (4,019) حالة وفاة حسب بيانات سجل السكان منها (2,297 ذكراً و1,722 أنثى).

وقد بلغ معدل الوفيات الخام المسجل حسب بيانات سجل السكان للعام 2002 في الضفة الغربية 2.6 بالألف أما معدل وفيات الرضع فقد بلغ 6.6 بالألف وحسب التقديرات السكانية فقد بلغ معدل الوفيات الخام 4.3 بالألف وبلغ معدل وفيات الرضع 20.1 بالألف، أما في قطاع غزة فقد بلغ معدل الوفيات الخام المسجل حسب بيانات سجل السكان للعام 2002 (3.2) بالألف أما معدل وفيات الرضع المسجل فقد بلغ 16.7 بالألف وحسب التقديرات السكانية فقد بلغ معدل الوفيات الخام لنفس العام 4.1 بالألف وبلغ معدل وفيات الرضع 23.6 بالألف(3).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات، رام الله، فلسطين، يونيو 2003، ص 23.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025، رام الله، فلسطين، سبتمبر 1999، مصدر سابق، ص 20.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان، 2002، رام الله، فلسطين، يونيو 2003، ص 25، 26.

**جدول 7: معدل الوفيات الخام حسب المنطقة 2002 (لكل ألف من السكان)**

| المنطقة | حسب سجل السكان | حسب تقديرات الجهاز |
|---|---|---|
| الأراضي الفلسطينية | 2.8 | 4.2 |
| الضفة الغربية | 2.6 | 4.3 |
| قطاع غزة | 3.2 | 4.1 |

**جدول 8: معدل وفيات الأطفال الرضع حسب المنطقة 2002 (لكل ألف مولود حي)**

| المنطقة | حسب سجل السكان | حسب تقديرات الجهاز |
|---|---|---|
| الأراضي الفلسطينية | 11.2 | 21.6 |
| الضفة الغربية | 6.6 | 20.1 |
| قطاع غزة | 16.7 | 23.6 |

**جدول 9: عدد الوفيات المسجلة حسب المنطقة وسنة الوفاة**

| المنطقة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| الأراضي الفلسطينية | 8,500 | 8,701 | 8,772 | 9,216 |
| الضفة الغربية | 4,964 | 5,171 | 5,059 | 5,197 |
| قطاع غزة | 3,536 | 3,530 | 3,713 | 4,019 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 2002، رام الله- فلسطين، يونيو، 2003، ص 40-41.

بلغ معدل الزيادة في الوفيات 8.4% بزيادة سنوية 2.8% ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة الشهداء خلال هذا العام (2002) خلال انتفاضة الأقصى المباركة.

يستدل من الجداول السابقة بأن معدلات الوفاة تعتبر طبيعية وضمن المعدلات غير المرتفعة أو العالية سواء معدلات الوفيات الخام والتي بلغت 2.8 بالألف في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 أو حتى معدلات وفيات الأطفال الرضع والتي بلغت في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 (11.2) حالة وفاة لكل ألف مولود حي حسب سجل السكان، 21.6 حالة وفاة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعند مقارنة معدل وفيات الأطفال الرضع مع دول العالم المختلفة بمستوياتها الثلاث (المتقدمة والنامية والمتخلفة) نجد أن معدل وفيات الأطفال الرضع في فلسطين يعتبر طبيعياً إلى حد كبير. (جدول 10) ولعل سبب ذلك يعود إلى الرعاية الصحية والاهتمام بصحة المرأة والتطعيمات وغيرها.

**جدول 10: مؤشر وفيات الأطفال الرضع في بعض مناطق العالم لسنة 2004 (لكل ألف مولود حي)**

| الدول المتقدمة | معدل وفيات الرضع | الدول النامية | معدل وفيات الرضع | الدول المتخلفة | معدل وفيات الرضع |
|---|---|---|---|---|---|
| كندا | 5 | مصر | 41 | أثيوبيا | 100 |
| الولايات المتحدة | 7 | الجزائر | 44 | الصومال | 118 |
| اليابان | 3 | تونس | 23 | موزمبيق | 122 |
| السويد | 3 | تركيا | 40 | تشاد | 115 |
| المملكة المتحدة | 5 | السعودية | 21 | أفغانستان | 162 |
| إيطاليا | 5 | المكسيك | 28 | ميانمار | 83 |
| فرنسا | 5 | البرازيل | 38 | بنغلادش | 64 |
| ألمانيا | 5 | قطر | 12 | سيراليون | 177 |
| | | الأراضي الفلسطينية | 21 | اليمن | 119 |

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العام، 2004، نيويورك.

وعند مقارنة هذه المعدلات مع متوسطات المعدلات العالمية حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004 نجد التالي:

- مجموع وفيات الرضع (على مستوى العالم) 56 في الألف.
- مجموع وفيات الرضع (المناطق الأكثر نمواً) 8 في الألف.
- مجموع وفيات الرضع (المناطق الأقل نمواً) 61 في الألف.
- مجموع وفيات الرضع (أقل البلدان نمواً) 97 في الألف.

الدلالات السابقة توضح أن معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية يكاد يقترب من الدول المتقدمة جداً بل إنه أقل بكثير من معدل وفيات الرضع على مستوى العالم ويقترب كثيراً من متوسط وفيات الرضع في المناطق الأكثر نمواً، إذ أنه يبتعد كثيراً عن مستوى العالم وكذلك يبتعد أكثر عن مستوى المناطق الأقل نمواً وصحيح أنه يبلغ حوالي 2.6 ضعفاً عن المناطق الأكثر نمواً لكنه الأقرب إليها من وجهة نظر الباحث، وهذا مؤشر جيد على الرعاية الصحية والخدمات التي تتلقاها المرأة خلال أشهر الحمل والتي لا تقل عن أكثر دول العالم رقياً وتقدماً.

وقد يكون هناك سبباً آخر أدى إلى وصول وفيات الأطفال الرضع إلى هذا المعدل وهو عدم اهتمام الأسرة الفلسطينية بتسجيل الأطفال الرضع عند الوفاة وهذا يعود لسببين:

1- جهل الأسرة بضرورة تسجيل الوفيات الرضع.
2- اعتبار ذلك أمراً طبيعياً خاصة إذا كان الطفل لم يسجل في سجل المواليد.

ولكن ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو عدد الوفيات المسجلة في الأراضي الفلسطينية والتي ارتفعت من 8,500 حالة وفاة في العام 1999 إلى 9,216 حالة وفاة في العام 2002 وهذا الارتفاع في حالات الوفاة واضح جداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 4,964 و5,197 في السنوات 1999و 2002 على التوالي ولعل ذلك يرجع إلى سقوط عدد كبير من الشهداء خاصة خلال انتفاضة الأقصى المباركة فعلى سبيل المثال بلغ عدد الشهداء خلال العام 2002 حوالي 1,197[1] شهيد.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان، 2002، رام الله، فلسطين، يونيو 2003، ص 31.

**2.2 توزيع السكان وكثافتهم حسب المراكز العمرانية**

تتميز التجمعات السكانية الفلسطينية عن غيرها من التجمعات العالمية بأنها تضم ثلاث مناطق يتجمع فيها السكان وهي (حضر، ريف، مخيمات) إذ أن التجمعات السكانية على مستوى العالم تضم الفئات الأولى فقط (حضر، ريف) وهناك بعض دول العالم يوجد بها مخيمات لكنها مختلفة عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ولكن ظروف الاحتلال والهجرة التي تعرض لهما الشعب الفلسطيني جعلته يضطر لإقامة نمط آخر وهو مخيمات اللاجئين التي أقامتها وكالة الغوث الدولية لاستيعاب أعداد السكان التي تركت أرضها بالقوة والإكراه.

وعلى ذلك فإننا سنتعامل مع أماكن التجمعات الفلسطينية على أنها تضم ثلاث مناطق على اعتبار أن المخيمات هي عبارة عن مركز عمراني مستقل علماً بان هناك عدد من الباحثين والدارسين يتعامل مع المخيمات باعتبارها جزءاً من المدينة (حضر) تارة أو أنها جزءاً من الريف تارة أخرى.

وقد بلغ عدد التجمعات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 708 تجمعاً وبلغ عدد السكان فيها 2,601,669 نسمة (وهذا الرقم لا يشمل منطقة "J1")، وقد بلغت عدد التجمعات السكانية في قطاع غزة حوالي 42 تجمعاً يسكنها 1,001,569 نسمة، أما الضفة الغربية فقد بلغ عدد التجمعات السكانية 666 تجمعاً وبلغ عدد السكان فيها 1,810,309 نسمة وتشمل هذه الإحصاءات والأرقام المنطقة الواقعة في القدس والتي تعرف باسم (J1)[*] والتي تضم 20 تجمعاً منها 19 تجمعاً حضرياً ومخيم لاجئين واحد يسكنها 210,209 نسمة.

وقد بلغت الكثافة السكانية العامة في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 حوالي 457 نسمة/كم$^2$ لكنها تختلف ما بين الضفة الغربية والتي بلغت الكثافة فيها 315.3 نسمة/كم$^2$ أما في قطاع غزة فقد بلغت الكثافة السكانية 2583.5 نسمة/كم$^2$ وهذه تعتبر واحدة من أعلى الكثافات السكانية في العالم.

أما أهم الملاحظات على توزيع السكان وكثافتهم:

- سجلت محافظتي الخليل وغزة أعلى عدد سكان حيث بلغ 390,272 و359,941 على التوالي.
- كانت محافظتي الخليل وجنين أعلى المحافظات في عدد التجمعات السكانية حيث بلغت 156 و96 تجمعاً على التوالي.
- سجلت محافظتا غزة والخليل أعلى نسبة للسكان الحضر حيث بلغت في محافظة غزة 291,596 نسمة وهي أعلى نسبة في جميع محافظات فلسطين تلتها محافظة الخليل في المرتبة الثانية 261,665 نسمة.
- فيما يتعلق بعدد السكان الريفيين كانت محافظة رام الله والبيرة الأولى من حيث عدد السكان الريفيين إذ بلغ 122,181نسمة وكانت محافظة نابلس والخليل في المرتبة الثانية والثالثة بعدد 120,382 نسمة و117,748 نسمة على التوالي.
- أما من حيث مخيمات اللاجئين فقد بلغ عددها 30 مخيماً منها 21 مخيماً في الضفة الغربية و9 مخيمات في قطاع غزة، وشملت محافظة رام الله والبيرة أعلى عدد من المخيمات إذ بلغ عددها 5 مخيمات هي مخيم الأمعري، مخيم

(*) هي ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بالقوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 والتي تضم التجمعات التالية: بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، القدس، بيت المقدس، الشياح، راس العمود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، وهي التي تعرف حالياً باسم القدس الشرقية.

دير عمار، مخيم الجلزون، مخيم سلوان، مخيم قدورة تليها محافظة دير البلح والتي تضم 4 مخيمات هي: مخيم دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم المغازي، ومخيم البريج.

- محافظات قلقيلية وسلفيت لا يوجد فيها أي مخيم للاجئين.
- بلغ عدد سكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية 414,430 نسمة منهم 311,162 نسمة شكلت ما نسبته 75.1% من سكان المخيمات في قطاع غزة مقابل 102,952 نسمة شكلت ما نسبته 24.9% من سكان المخيمات في الضفة الغربية.

**مراتب التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية**

تنقسم التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، تجمعات حضرية وتجمعات ريفية وتجمعات عبارة عن مخيمات لاجئين.

**أولاً: التجمعات الحضرية:**

بلغ عدد التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية 73 تجمعاً حضرياً منها 19 تجمعاً في (المنطقة J1)، وبلغ عدد السكان الحضر 1,381,879 نسمة شكلوا ما نسبته 53.1% من إجمالي عدد السكان، وقد تم تقسيم هذه التجمعات حسب عدد السكان إلى ثلاث فئات.

1- تجمعات حضرية كبرى: وهي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها 18,000 نسمة فأكثر.
2- تجمعات حضرية متوسطة: وهي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين10,000-17,999 نسمة.
3- تجمعات حضرية صغرى: وهي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4,000-9,999 نسمة[1].

**1. التجمعات الحضرية الكبرى:**

وهي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها 18,000 نسمة فأكثر وبلغ عددها في الأراضي الفلسطينية 20 تجمعاً وهي تشمل كافة مراكز المحافظات باستثناء مدن أريحا وطوباس وسلفيت[*] ويتركز بها 1,050,766 نسمة أي 76.0% من إجمالي السكان الحضر في الأراضي الفلسطينية وهذا يعادل 40.4% من إجمالي السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية.

وعند دراسة توزيع التجمعات حسب عدد السكان يظهر أنه يوجد تركز سكاني كبير في 4 مدن فقط هي مدن: غزة، القدس، الخليل، نابلس، والتي يتجاوز عدد سكان كل منها 100,000 نسمة، في حين لا يوجد سوى ثلاث مدن يتراوح عدد سكانها بين حوالي 50,000-90,000 نسمة وجميعها في قطاع غزة، وباقي المدن هي أقل من 40,000 نسمة، وهذا يدلل على عدم الانتظام في توزيع المراكز الحضرية وأحجامها في الأراضي الفلسطينية[2].

وعند مقارنة أحجام المدن ومراتبها يظهر عدم سيادة أي مدينة كمركز حضري رئيس في الأراضي الفلسطينية إذ لا يظهر الانتظام في التنظيم سوى في المدن الثلاث الأولى فقط (غزة، القدس، الخليل) وقد يعود ذلك إلى الانفصال الجغرافي وخصوصية فلسطين السياسية، وتقاسم مجالات النفوذ بين الضفة وقطاع غزة، وعند تطبيق نظرية زيبف

(1) عثمان شركس، خليل عمرو، خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (04) يوليو 2003، ص 32.

(*) بالنسبة لطوباس وسلفيت تعتبر مناطق وليست محافظات يغلب عليها الطابع الريفي.

(2) نفس المصدر، ص 33.

(George Zipf) المعروفة بقاعدة المرتبة والحجم[1]، والتي تتلخص في ترتيب المدن تنازلياً حسب أحجامها، وأنه إذا ما ضرب عدد سكان مدينة ما في مرتبتها يجب أن تكون مساوية لحجم المدينة الأولى، وعند تطبيقها على المدن الفلسطينية، تبين أنه لا يوجد سوى 6 مدن فقط (من أصل 54 مدينة) تنطبق عليها هذه القاعدة على اعتبار أن عدد سكان المدينة الأولى 360,000 نسمة وهو العدد الفعلي لسكان مدينة غزة طبقاً لما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2] وهذا يدلل على عدم وجود توازن حضري بشكل كبير، وعليه لابد للمخططين توجيه مشاريع الإسكان وتقديم الخدمات للمدن الصغيرة والحد من النمو الحضري في المدن الكبرى.

**2. التجمعات الحضرية المتوسطة**

وهي التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10,000–17,000 نسمة، وقد بلغ عددها 17 تجمعاً وهي تشكل 31.5% من التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية وتضم 15.8% من السكان الحضر و8.4% من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية ويلاحظ أن هناك 6 تجمعات منها تتبع محافظة الخليل (حلحول، دورا، بني نعيم، إذنا، السموع، ترقوميا) وثلاث تجمعات تتبع محافظة جنين (قباطية، الياموn، يعبد) وتجمعين يتبعان محافظة بيت لحم (بيت جالا، بيت ساحور) وتجمعين يتبعان قطاع غزة (القرارة، الزوايدة)[3].

**3. التجمعات الحضرية الصغرى**

وهي التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 4,000–9,999 نسمة ويبلغ عددها 18 تجمعاً وهي تشكل 33.3% من التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية وتضم 8.1% من السكان الحضر و4.3% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية[4].

**ثانياً: التجمعات الريفية (القرى)**

بلغ عدد التجمعات الريفية في الأراضي الفلسطينية 605 تجمعاً، وبلغ عدد السكان فيها 805,360 نسمة أي 31.0% من إجمالي السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية باستثناء منطقة (J1) ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات حسب فئات حجمية كما يلي:

1- تجمعات ريفية كبرى: وهي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها حوالي 4,000 نسمة.

2- تجمعات ريفية متوسطة: وهي التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 100–3,999 نسمة.

3- تجمعات ريفية صغرى (سكن مبعثر): وهي التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 100 نسمة.

---

(1) قاعدة المرتبة والحجم لزيبف: $R^nSR= M$ حيث إن R: مرتبة المدينة، SR: سكان المدينة من مرتبة معينة، M: سكان أكبر مدينة، n: ثابت.

(2) عثمان شركس، خليل عمرو، خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية، يوليو 2003، ص 33.

(3) نفس المصدر، ص 34.

(4) نفس المصدر، ص 35.

**جدول 11: التجمعات السكانية الريفية حسب فئة الحجم 1997**

| فئة الحجم | عدد التجمعات | % من عدد التجمعات الريفية | عدد السكان | % من سكان الريف | % من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية |
|---|---|---|---|---|---|
| تجمعات ريفية كبرى | 44 | 7.3 | 258,499 | 32.1 | 9.9 |
| تجمعات ريفية متوسطة | 451 | 74.5 | 542,356 | 67.3 | 20.8 |
| تجمعات ريفية صغرى | 110 | 18.2 | 4,505 | 0.6 | 0.2 |
| المجموع | 605 | 100.0 | 805,360 | 100.0 | 31.0 |

المصدر: عشمان شركس، خليل عمرو، 2003، ص 36.

**ثالثاً: مخيمات اللاجئين**

وهي النمط العمراني الذي يميز المجتمع الفلسطيني عن غيره من التجمعات والتي تنتشر في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وقد بلغ عددها 30 مخيماً وقد بلغ عدد السكان المقيمين في المخيمات 414,430[*] نسمة، منهم 311,336 نسمة في مخيمات قطاع غزة بلغت نسبتهم 31.1% من مجمل سكان القطاع و103,094 يعيشون في مخيمات الضفة الغربية وبلغت نسبتهم 6.4% من مجمل سكان الضفة الغربية[1].

ويعيش 75.1% من سكان المخيمات في قطاع غزة و24.9% في الضفة الغربية، وهذا يدلل على أن غالبية سكان المخيمات يتركزون في قطاع غزة. وقد سجل مخيم الشاطئ أعلى عدد سكان حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث بلغ عد سكان المخيم 62,036 نسمة ثم مخيم جباليا بمحافظة شمال غزة حيث بلغ عدد السكان فيه 60,367 نسمة يليه مخيم رفح 59,293 نسمة، أما في محافظات الضفة فعدد السكان داخل المخيمات قليل نسبياً إذا ما قورن بمخيمات قطاع غزة حيث بلغ عدد سكان مخيمي محافظة طولكرم 15,971 نسمة في كل من مخيم طولكرم ومخيم نور شمس مجتمعين.

هذا الوضع المعيشي للسكان داخل المخيمات جعل نسبة الكثافة السكانية عالية جداً إذ بلغت في مخيم الشاطئ أكثر من 82 نسمة للدونم الواحد[**] أي بمعدل يصل إلى 82,666 نسمة/كم$^2$ وهذا ينطبق على غالبية سكان المخيمات في قطاع غزة وخاصة مخيمات جباليا ورفح وخان يونس والتي ترتفع فيها كثافة السكان بمعدلات عالية جداً.

من خلال العرض السابق يتضح أن الكثافة الاستيطانية[***] للتجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية بلغت 0.01 تجمع حضري/كم$^2$، أي بمعدل تجمع حضري واحد كل 82.5 كم$^2$، وبالرغم من ارتفاع عدد التجمعات الحضرية في محافظة الخليل والتي بلغت 10 تجمعات حضرية إلا أنها كانت أقل من واحد صحيح، وهذا يدل على انخفاض نسبة التركز الحضري بها مقارنة بالعديد من المحافظات الأخرى، ولذلك انخفضت الكثافة الاستيطانية الحضرية بها لتبلغ تجمع حضري واحد/ 100كم$^2$ تقريباً، ويعود سبب ذلك إلى اتساع مساحة المحافظة والتي تبلغ 997كم$^2$ وهذا يدلل على أن المحافظة لديها طاقة استيعابية لتوجيه التنمية السكانية نحوها.

---

(*) لا يشمل هذا الرقم مخيم شعفاط الذي يقع في المنطقة (J1).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، يناير 2000، ص 8.

(**) على اعتبار أن عدد سكان مخيم الشاطئ 62,036 ومساحته 750 دونم فقط.

(***) الكثافة الاستيطانية= جملة عدد التجمعات العمرانية في الوحدة الإدارية/جملة المساحة الكلية للوحدة الإدارية.

أما التجمعات الريفية فقد بلغت الكثافة الاستيطانية الريفية فيها 0.10 تجمع ريفي/كم$^2$ أي بمعدل تجمع واحد/10كم$^2$ وكانت محافظة نابلس أكثر المحافظات تركز بواقع 3.3 أضعاف المعدل العام في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت الكثافة الاستيطانية بها 0.36 تجمعاً لكل واحد كيلو متر مربع أي بمعدل تجمع عمراني ريفي/3كم$^2$ فقط في حين كانت محافظة دير البلح أقل المحافظات من حيث انتشار التجمعات الريفية بواقع تجمعاً واحداً/29.2كم$^2$، وقد بلغت الكثافة السكانية في المراكز العمرانية الحضرية في قطاع غزة 4.2 نسمة/دونم[1] بينما كانت في القرى 0.8 نسمة/دونم أما الكثافة العمرانية فكانت للحضر 18.9 نسمة/دونم وللقرى 10.3 نسمة/دونم وبلغت كثافة الكتلة السكنية للحضر 47.8 نسمة/دونم وللقرى 31.3 نسمة/دونم[2].

وعند مقارنة النسبة المئوية لسكان الحضر بين الأراضي الفلسطينية وباقي مناطق العالم وفق ما حدده صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004:

- المجموع العالمي 48%.
- المناطق الأكثر نمواً 75%.
- المناطق الأقل نمواً 42%.
- أقل البلدان نمواً 27%[3].

نجد ما يلي: أنه وفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت نسبة السكان الحضر 53.1% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية، وهذه النسبة في حد ذاتها تعتبر مناسبة بمقارنتها مع المجموع العالمي للنسبة المئوية لسكان الحضر للعام 2003 والبالغة 48%.

وعند مقارنتها مع المناطق الأكثر نمواً والبالغة 75% نجد أن نسبة السكان الحضر أقل من ذلك بكثير وهي في نفس الوقت أعلى من معدلات المناطق الأقل نمواً والبالغة 42%.

**جدول 12: النسبة المئوية لسكان الحضر 2003 (مناطق مختارة)**

| الدولة | النسبة المئوية لسكان الحضر | الدولة | النسبة المئوية لسكان الحضر |
|---|---|---|---|
| ألمانيا | 88 | مصر | 42 |
| السويد | 83 | الجزائر | 59 |
| الإمارات العربية المتحدة | 85 | المغرب | 58 |
| السعودية | 88 | السودان | 39 |
| إسرائيل | 92 | الأراضي الفلسطينية | 53 |

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

وجود الأراضي الفلسطينية في وضع متوسط بين مناطق مختلفة من العالم جعلها في وضع سكني وسكاني صعب ذلك أن هذا الوضع سيترتب عليه زيادة في الكثافة السكانية والسكنية في آن واحد فعلى مستوى التوزيع الحجمي لعدد المباني السكنية

(1) عثمان شركس، خليل عمرو، 2003، مصدر سابق، ص 31.

(2) رائد صالحة، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، يونيو 2003، ص 119.

(3) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004، مصدر سابق.

على مستوى المراكز العمرانية لسنة 1997 في محافظات غزة نجد أن مدينة غزة تحظى بالمرتبة الأولى على مستوى المحافظات حيث بلغ عدد المباني السكنية فيها 30,000 مبنى تليها مدينة خان يونس 15,000 مبنى ثم رفح وجباليا 12,000 مبنى لكل منها[1].

وهذا يترتب عليه تلقائياً زيادة درجة التزاحم والتي يقصد بها ما يخص الحجرة الواحدة من الأفراد وتعتبر من المقاييس المهمة في دراسة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان[2].

وترتبط درجة التزاحم بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجانب الديموغرافي أيضاً. وتعتبر درجة التزاحم مثالية عندما تصل إلى فرد واحد في الغرفة الواحدة[3] حيث يعتبر هذا مؤشراً جيداً على ارتفاع المستوى الصحي والاقتصادي. ويعتبر المعهد الدولي للإحصاء أن التزاحم السكني يبدأ عند وجود أكثر من فردين بالغين في حجرة واحدة[4].

ولكن درجة التزاحم اصطلاح نسبي يختلف قياسه من دولة لأخرى ففي إنجلترا هو عدد الأفراد/سرير وهناك مقاييس تضم ثلاثة أمور عدد الأفراد وعدد غرف النوم ومساحة المسكن وفي مصر فتعرف مصلحة الإحصاء التزاحم بأنه جملة أفراد الأسرة/عدد الغرف في المسكن[5]، و(جدول 13) يوضح متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة حسب نوع التجمع 1997.

(1) رائد صالحة، الاستخدام السكني للأراضي في محافظات غزة، 2003، مصدر سابق، ص 167.

(2) أحمد علي إسماعيل، مدينة أسيوط، دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1968، ص230.

(3) رائد صالحة، الاستخدام السكني للأراضي في محافظات غزة، 2003، ص 196.

(4) حامد عبد المقصود عبد الهادي، النمو العمراني الحضري ومشكلات الإسكان بمدينة القاهرة، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدينة العربية المشاكل والحلول، الجزء الثاني، ص 720.

(5) سلوى أحمد سعيد، الإسكان والمسكن والبيئة، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1986، ص 98.

**جدول 13: متوسط عدد الأفراد في الغرفة حسب نوع التجمع في الأراضي الفلسطينية، 1997**

| المحافظة | حضر | ريف | مخيم | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| جنين | 1.8 | 2.0 | 1.8 | 1.9 |
| طوباس | 1.8 | 2.2 | 2.1 | 2.1 |
| طولكرم | 1.7 | 1.9 | 2.1 | 1.8 |
| قلقيلية | 1.7 | 2.0 | -- | 1.8 |
| سلفيت | 1.9 | 2.0 | -- | 1.9 |
| نابلس | 1.6 | 2.1 | 2.2 | 1.8 |
| رام الله والبيرة | 1.4 | 1.9 | 2.1 | 1.7 |
| القدس | 1.7 | 1.9 | 1.9 | 1.8 |
| أريحا | 2.0 | 3.0 | 2.2 | 2.3 |
| بيت لحم | 1.5 | 2.0 | 1.7 | 1.8 |
| الخليل | 2.1 | 2.4 | 2.1 | 2.2 |
| **الضفة الغربية** | **1.8** | **2.0** | **2.3** | **1.9** |
| شمال غزة | 2.1 | 2.0 | 2.3 | 2.2 |
| غزة | 2.0 | 2.3 | 2.0 | 2.0 |
| دير البلح | 2.1 | 2.0 | 2.2 | 2.2 |
| خان يونس | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 2.0 |
| رفح | 1.9 | 2.2 | 2.2 | 2.1 |
| **قطاع غزة** | **2.0** | **2.1** | **2.2** | **2.1** |
| **الأراضي الفلسطينية** | **1.9** | **2.0** | **2.1** | **2.0** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، كتيب الجيب، ص 42.

يدل الجدول على أن درجة التزاحم في الغرفة الواحدة في الأراضي الفلسطينية بلغ في العام 1997 2 فرد/غرفة مع اختلاف الضفة الغربية 1.9 فرد لكل غرفة وقطاع غزة 2.1 فرد/غرفة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- خصوصية نسبة التزاحم في المخيمات والتي وصلت إلى 2.3 فرد/غرفة في الضفة الغربية و2.2 فرد/غرفة في قطاع غزة وهي نسبة تعتبر عالية نسبياً.

2- خصوصية قطاع غزة والذي ترتفع فيه نسبة عدد السكان إلى المساحة وبالتالي زيادة الكثافة السكانية وزيادة درجة التزاحم حيث إن أكثر من 70% من عدد الغرف في قطاع غزة تحتوي على فردين فأكثر و31.2% من الغرف تحتوي على 2-2.9 فرد/غرفة وأن 20.2% من الغرف تحتوي على 3-3.9% فرد/غرفة وأن 10.2% من الغرف تحتوي على 4-4.9 فرد/غرفة وأن 4.7% من الغرف تحتوي على 5-5.9 فرد/غرفة وهذا الارتفاع في نسبة إشغال الغرفة الواحدة يعود إلى صغر المسكن إذ تبين أن 6,223 أسرة في قطاع غزة تمتلك غرفة واحدة فقط في المسكن أي ما يعادل 4.3% من إجمالي الأسر في محافظات غزة وأن 21,286 أسرة تمتلك غرفتين/مسكن أي ما يعادل 14.7% من إجمالي الأسر[1] أي أن حوالي 20% من سكان قطاع غزة يمتلكون غرفتين فأقل في المسكن الواحد وهذا يوضح درجة المعاناة السكنية والسكانية التي يعاني منها سكان محافظات غزة وحسب دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقط تم قياس درجة التزاحم أو الكثافة السكانية داخل المسكن والتي أوضحت أن

(1) رائد صالحة، الاستخدام السكني للأراضي في محافظات غزة، 2003، مصدر سابق، ص 198-199.

الأفراد الذين يعيش منهم ما بين 1–1.9 فرد/غرفة بلغت 33% من مجمل السكان وأن الأفراد الذين يعيش منهم ما بين 2–2.9 فرد/غرفة بلغت 30% من مجمل عدد الأسر وأن الذين يعيشون أكثر من 3 فرد/غرفة بلغت 27% من مجمل عدد الأسر. وأن عدد قليل من السكان الفلسطينيين يعيش منهم 1 فرد/غرفة حيث بلغت النسبة 10% من مجمل عدد الأسر[1].

ومن أجل تنمية هذا المؤشر وخفض نسبة إشغال الغرفة الواحدة لا بد من تبني سياسة زيادة عدد الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية والتوسع في بناء مدن تطويرية جديدة حتى يقل نصيب الغرفة الواحدة من عدد الأفراد.

### 3.2 خصائص السكان

من أجل التعرف على خصائص السكان في فلسطين سوف نتناول أربعة موضوعات وهي التركيب العمري والنوعي والحالة الزواجية وخصائص الأسر وتوقعات السكان المستقبلية.

#### 1.3.2 التركيب العمري والنوعي

عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التركيب العمري والنوعي بأنه تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية، ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطاً أساسياً مسبقاً لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديموغرافية[2].

دلت الأرقام التي توضح عدد السكان حسب فئات العمر للعام 1997 أن المجتمع الفلسطيني يتميز بأنه مجتمع شاب حيث بلغ عدد السكان أقل من 15 سنة 1,222,863 نسمة وشكلوا ما نسبته 47% من مجمل المجتمع الفلسطيني وأن متوسطو السن بلغت نسبتهم 49.4% من مجمل المجتمع الفلسطيني وتراوحت أعمارهم ما بين 15–64 سنة وكانت أعدادهم 1,283,497 نسمة أما كبار السن 64 سنة فأكثر فقد شكلوا 3.5% من مجمل السكان حوالي 90,016 نسمة[3]. وهذا المؤشر بحاجة إلى عناية خاصة إذ أن حوالي نصف المجتمع الفلسطيني في طور النمو أعمارهم أقل من 15 سنة هذه الفئة بحاجة إلى رعاية صحية شاملة ورعاية تعليمية وزيادة المرافق التعليمية لهم وتسهيل إتاحة فرص التعليم لهم وتوفير باقي الخدمات التي توفر لهم حياة مستقبلية آمنة وكل ذلك يحتاج إلى خطة تنموية شاملة.

#### 2.3.2 الحالة الزواجية

وهي حالة الفرد الشخصية التي يكون عليها ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر 14 سنة فأكثر عند عقد الزواج، والمتعلقة بقوانين وعادات الزواج المعمول بها في البلد وقد تكون إحدى الحالات التالية أعزب، متزوج، أرمل، مطلق[4].

وتعتبر المدة الزمنية للحياة الزوجية والعمر عند الزواج الأول من العوامل المهمة التي تؤثر في الخصوبة بحيث إنه كلما كانت مدة الحياة الزوجية طويلة كلما كان من المتوقع أن تزيد عدد مرات الحمل والولادة لدى المرأة، وكلما كان

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، 1997، مصدر سابق،ص 189.
(2) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، 1997، مصدر سابق، ص27.
(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتب الجيب، يناير، 2000، ص 16.
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية–1999، رام الله، فلسطين، مايو 2000، ص 17.

عمر المرأة عند الزواج الأول أقل كلما أدى ذلك إلى إتاحة فرصة أكبر لاحتمال تعرضها للحمل والولادة أكثر من المرأة التي تتزوج في عمر أكبر.

وقد وجد أن 4.0% من النساء الفلسطينيات في سن الحمل والإنجاب قد تزوجن عند العمر 14 سنة فأقل، وأن ما يقارب من 57.3% منهن قد تزوجن في الفئة العمرية 15–19 سنة وأن ما يقارب من 91% من النساء الفلسطينيات قد تزوجن وأعمارهن أقل من 24 سنة، ولعل الزواج المبكر هو أهم سمة من سمات المجتمع الفلسطيني في بناء الأسرة والبيت الفلسطيني.

وتعتبر العلاقة بين العمر عند الزواج الأول والخصوبة علاقة عكسية أي أنه كلما تزوجت المرأة وعمرها أقل كلما أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة أمامها في زيادة عدد المواليد لديها ذلك أن احتمال تعرضها للحمل والولادة يكون أكثر من التي تتزوج في عمر أكبر.

وقد أوضحت نتائج التعداد 1997 أن 33.4% من النساء اللاتي أعمارهن عند الزواج الأول أقل من 15 سنة لديهن من (صفر–3) مواليد، بينما 40% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 20–24 سنة لديهن من (4–7) مواليد. أما فيما يتعلق بمدة الحياة الزواجية فقد تبين أن 24.8% من النساء الفلسطينيات في سن الحمل والإنجاب 15–49 سنة قد بلغت مدة الحياة الزواجية لهن ما بين صفر إلى 4 سنوات وأن 49.9% من النساء بلغت مدة زواجهن أقل من 10 سنوات وأن ما يقرب من 2.2% منهن بلغت مدة حياتهن الزواجية 30 سنة فأكثر(*).

كما بلغت نسبة النساء المتزوجات حالياً وفي سن الحمل والولادة والإنجاب (15–49) سنة واللواتي تقل مدة حياتهن الزواجية عن 4 سنوات ولهن ما بين (0–3) مواليد 99.5%، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي تتراوح مدة الحياة الزواجية لهن ما بين 10–14 سنة ولهن (4–7) مواليد حوالي 75.6%، وأن النساء اللواتي تزيد مدة الحياة الزواجية لهن عن 30 سنة ولديهن 8 مواليد فأكثر فقد بلغت نسبتهن 73.5%، وقد تأكد أنه كلما زادت مدة الحياة الزواجية كلما زاد بالتالي عدد المواليد الأحياء حيث بلغ في الأراضي الفلسطينية 1.01 مولود للنساء اللواتي تبلغ مدة حياتهن الزواجية 4 سنوات فأقل، ويزداد متوسط عدد المواليد الأحياء ليصل إلى 6.52 مولود عندما تكون مدة الحياة الزواجية بين 15–19 سنة، ويبلغ 9.47 مولود للنساء اللواتي تزيد مدة حياتهن الزواجية عن 30 سنة(1).

ويعتبر العمر الحالي من العوامل التي تؤثر في الخصوبة بمعنى أن كل سنة واحدة زيادة في العمر الحالي للمرأة المتزوجة يرافقها زيادة في عدد المواليد الأحياء بحوالي 0.441 مولود، وأن زيادة عمر المرأة المتزوجة 2.25 سنة يؤدي إلى زيادة عدد المواليد بمولود واحد. وأن مدة الحياة الزواجية ثلاث سنوات تؤدي إلى زيادة عدد المواليد بمولود واحد بالمعدل كما يعتبر العمر عند الزواج الأول من العوامل المؤثرة على مستويات الخصوبة كذلك وأنه كلما زاد العمر عند الزواج الأول حوالي 4 سنوات انخفض عدد المواليد بمولود واحد حيث إن زواج المرأة في عمر مبكر يؤدي إلى زيادة مدة الحياة الزواجية لها مما يزيد من احتمال تعرضها للحمل والإنجاب وتشير بيانات التعداد أن 61.3% من النساء في سن الحمل والولادة في الأراضي الفلسطينية قد تزوجن وأعمارهن أقل من 18 سنة وأن نسبة الزواج المبكر

(*) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر: توفيق عارف، محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، 2003، مصدر سابق.

(1) الأرقام: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول إحصائية مختلفة.

لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر: توفيق طاهر عارف، محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، 2003، مصدر سابق، الصفحات من 45–50.

في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية حيث بلغت 64.3% في قطاع غزة و58% في الضفة الغربية، وأن 91% من النساء في الأراضي الفلسطينية كان عمرهن عند الزواج الأول 24 سنة فأقل[1].

وعموماً فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية 23 سنة للذكور و18 سنة للإناث.

### 3.3.2 خصائص الأسر

تختلف خصائص الأسرة الفلسطينية من حيث نوع الأسرة وجنس رب الأسرة وحجم الأسرة وغيرها من المتغيرات وتختلف الأسرة المعيشية في المجتمع الفلسطيني من أسرة نووية وممتدة ومركبة أو من فرد واحد.

**جدول 14: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة المعيشية والمنطقة، 1995**

| نوع الأسرة المعيشية | الضفة الغربية | قطاع غزة | المجموع |
|---|---|---|---|
| أسرة نووية | 72.2 | 62.7 | 69.4 |
| أسرة ممتدة | 24.4 | 35.3 | 27.6 |
| أسرة مركبة | 0.3 | 0.1 | 0.2 |
| فرد واحد | 3.1 | 1.9 | 2.8 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997، ص100.

ويعتبر معدل حجم الأسرة كبيراً إلى حد ما فقد بلغ في الأراضي الفلسطينية حوالي 7 أفراد.

**جدول 15: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة ونوع التجمع والمنطقة، 1995**

| حجم الأسرة | الضفة الغربية | | | | قطاع غزة | | | المجموع | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مدينة | قرية | مخيم | المجموع | مدينة | مخيم | المجموع | مدينة | قرية | مخيم | المجموع |
| 1 | 3.4 | 2.8 | 3.8 | 3.1 | 1.5 | 2.3 | 1.9 | 2.8 | 2.8 | 2.7 | 2.8 |
| 2 | 8.7 | 7.2 | 7.1 | 7.8 | 6.5 | 5.5 | 5.9 | 7.9 | 7.2 | 5.9 | 7.2 |
| 3 | 9.2 | 7.0 | 7.4 | 7.8 | 5.1 | 4.9 | 5.0 | 7.7 | 7.0 | 5.5 | 7.0 |
| 4 | 10.7 | 9.6 | 7.5 | 9.8 | 7.5 | 6.5 | 6.9 | 9.6 | 9.6 | 6.8 | 9.0 |
| 5 | 13.6 | 11.4 | 11.1 | 12.2 | 9.6 | 9.7 | 9.6 | 12.2 | 11.4 | 10.1 | 11.5 |
| 6 | 13.1 | 12.1 | 9.1 | 12.2 | 10.2 | 9.6 | 9.9 | 12.1 | 12.0 | 9.5 | 11.5 |
| 7 | 11.3 | 11.0 | 12.0 | 11.2 | 12.3 | 9.9 | 11.0 | 11.7 | 11.0 | 10.5 | 11.2 |
| 8 | 9.7 | 10.5 | 11.2 | 10.2 | 10.5 | 10.7 | 10.6 | 10.0 | 10.5 | 10.8 | 10.3 |
| 9+ | 20.3 | 28.4 | 30.8 | 25.5 | 36.8 | 40.9 | 39.0 | 26.0 | 28.4 | 38.3 | 29.6 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **المعدل** | | | | | | | | | | | |
| معدل حجم الأسرة | 6.16 | 6.82 | 6.99 | 6.58 | 7.61 | 7.99 | 7.81 | 6.66 | 6.82 | 7.73 | 6.95 |

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997، ص 95.

(1) توفيق طاهر عارف، محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، 2003، مصدر سابق، ص 71.

تدل أرقام الجدول على أن أكثر من 29% من المجتمع الفلسطيني بلغ معدل حجم الأسرة لديهم أكثر من 9 أفراد وبلغت أعلى نسبة في المخيمات بقطاع غزة إذ أن 41% من الأسر التي تعيش في المخيمات بلغ معدل حجم الأسرة لديهم أكثر من 9 أفراد، وأن 51.1% من الأسر لديهم أكثر من 7 أفراد، وكذلك يرتفع حجم الأسرة في القرية إذ بلغ 28.4% في الضفة الغربية وهي نسبة مرتفعة أيضاً، وهذا يوضح أن الأسرة الفلسطينية أسرة كبيرة نسبياً.

### 4.3.2 توقعات السكان المستقبلية

من الطبيعي جداً أن أعداد السكان في الأراضي الفلسطينية سوف تشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقود القليلة القادمة وهذا ناتج كنتيجة بديهية ترتبت على ارتفاع معدلات المواليد وزيادة الخصوبة وكذلك الوفيات والهجرة.

وقد عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الزيادة الطبيعية بأنها الفائض أو النقص في عدد المواليد مقابل الوفيات في مجتمع ما خلال فترة معينة[1].

كما ويمكن احتساب التغيرات المستقبلية التي تطرأ على أعداد السكان استناداً إلى فرضيات معينة حول الاتجاهات المستقبلية لمعدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، وغالباً ما يضع الديموغرافيون تقديرات متدنية ومتوسطة ومرتفعة حول السكان أنفسهم تكون مبنية على فرضيات مختلفة حول كيفية تغير هذه المعدلات في المستقبل[2].

وعلى ذلك فقد كانت توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد السكان في العام 2025 حوالي 8,125,748 حسب السلسلة المرتفعة على اعتبار أن توقعات السكان لنفس السنة ونفس السلسلة في الضفة الغربية 4,867,228 وفي قطاع غزة 3,285,520.

## 4.2 قياس التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية

بعد العرض السابق لمؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالسكان في الأراضي الفلسطينية ومقارنتها بالمؤشرات التنموية العالمية والعربية سنحاول قياس التنمية البشرية. حيث إن دليل التنمية البشرية يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي:

1- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر عند الولادة.
2- التحصيل التعليمي ويقاس بمزيج معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ثلثان) ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً (ثلث).
3- مستوى المعيشة ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

وتحدد قيمة المؤشر بالنسبة لدولة معينة كنسبة للفرق بين القيمة الفعلية للمؤشر للدولة وقيمته الدنيا مقسوماً على الفرق بين قيمة المؤشرات القصوى وقيمته الدنيا، ويخضع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تعديل لمراعاة تأثير العائد المتناقص من مشاركة الدخل في التنمية البشرية كلما تجاوز الدخل خط الفقر ويحسب دليل التنمية البشرية كوسط حسابي بسيط لمؤشر العمر المتوقع عند الولادة والمؤشر الموحد للتحصيل التعليمي والمؤشر المعدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1999، مصدر سابق، ص 19.

(2) نفس المصدر، ص 19.

(3) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 18.

وسنحاول قياس التنمية البشرية في فلسطين بأعلى درجة من الشمول والدقة تسمح بها البيانات المتوفرة وسنعتمد عند اختيار المؤشرات التنموية المعايير التالية:

1. أن يكون المؤشر واضحاً وبسيطاً وهناك تعريف محدد له.
2. أن يكون المؤشر كمياً ويمكن قياسه ويكون على شكل نسب مئوية أو متوسطات أو أعداد.
3. أن تتوفر بيانات حديثة تسمح باستخلاص القيم الدقيقة القابلة للمقارنة لعدد كافٍ من الدول.
4. أن يعبر المؤشر بدقة عن جانب التنمية البشرية الذي يمثله.
5. يُفضل أن تكون علاقة المؤشر بمجال التنمية البشرية الذي يمثله طردية، أي أن قيمته تزيد كلما كان وضع التنمية البشرية أفضل، ولكن إذا كانت العلاقة بين المؤشر والتنمية البشرية عكسية فهذا يدل على أن وضع التنمية البشرية ليس سليماً.
6. الموازنة بين الناحية الكمية والناحية النوعية عند اختيار المؤشرات[1].

### 1.4.2 حساب دليل التنمية البشرية

لبناء الدليل حددت قيمتان، دنيا وقصوى لكل مؤشر من هذه المؤشرات.

#### 1. دليل العمر المتوقع

وقد تم تحديد القيمة الدنيا له 25 عاماً والقيمة القصوى 85 عاماً. وبالنسبة لمكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل على حدة وفقاً للصيغة العامة التالية:

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{71.3-25}{85-25} = \frac{46.3}{60} = 0.771$$

#### 2. معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:

وقد حددت القيمة الدنيا = صفر والقيمة القصوى = 100%.

$$\text{دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين} = \frac{84.3-\text{صفر}}{100-\text{صفر}} = \frac{84.3}{100} = 0.843$$

#### 3. نسبة القيد في التعليم:

وقد حددت القيمة الدنيا = صفر والقيمة القصوى = 100%.

$$\text{دليل نسبة القيد في التعليم} = \frac{72.4^{(*)}-\text{صفر}}{100-\text{صفر}} = \frac{72.4}{100} = 0.724$$

---

(1) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، ص 23، 24.

(*) جامعة بيرزيت، فلسطين، تقرير التنمية البشرية 1998-1999، برنامج دراسات التنمية، نيسان، 2000، ص 105.
الأرقام الواردة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مصادر متفرقة) ما لم يشار إلى غير ذلك.

**4. دليل التحصيل العلمي:**

ويتم حسابه بإعطاء قيمة تعادل ثلثين لمعرفة القراءة والكتابة وثلث فقط لنسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً. وتحسب على النحو التالي:

دليل التحصيل العلمي = [2(0.843) + 1 (0.724)] ÷ 3

= 1.686 + 0.724 = 2.41

= 2.41 ÷ 3 = 0.803

5. دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل(**):

يتم حساب نصيب الفرد الحقيقي المعدل حسب الصيغة التالية:

[متوسط الدخل العالمي + 2 (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – متوسط الدخل العالمي) $\frac{1}{2}$]

على اعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي= 100 دولار حسب تعادل القوة الشرائية و40,000دولار حسب تعادل القوة الشرائية (6,040 دولار بعد التعديل) أو يمكن حسباها بالطريقة التالية:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 1997 = 1,500 دولار.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل = 2,286 دولار[1].

دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{Log (100)-Log (2286)}}{\text{Log (100)-Log 40000}} = \frac{2-3.359}{2-4.60} = \frac{1.35}{2.6} = 0.52$

وهنا يتم حساب دليل التنمية البشرية لفلسطين بقسمة حاصل الأدلة الثلاثة ÷ 3 وهي:

دليل التنمية البشرية= (دليل العمر المتوقع + دليل التحصيل العلمي + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)÷ 3

= 0.77 + 0.80 + 0.52 = 2.09

$0.69 = 3 \div 2.09$(*)

وتعد هذه النسبة من بين النسب المتوسطة في العالم، حيث يتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات:

1- دول ذات تنمية بشرية عالية (قيمة الدليل 0.08 فأكثر).

2- دول ذات تنمية بشرية متوسطة (قيمة الدليل 0.5–0.8).

3- دول ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من 0.5)[2].

ولكن عند مقارنة فلسطين مع دولة ذات تنمية بشرية عالية مثل اليونان ودول أخرى نجد التالي.

---

(**) الناتج المحلي الإجمالي. هو الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه صافي عوائد الإنتاج الخارجية، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية فهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد محولاً إلى دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة البلد، وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمقارنات الدولية نظام تعادل القوة الشرائية لإجراء مقارنات دولية للناتج المحلي الإجمالي وعناصره تكون أدق من المقارنات التي تستند إلى أسعار الصرف الرسمية التي يمكن أن تكون عرضة لقدر كبير من التقلب، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي فهو حاصل قسمة الناتج المحلي الحقيقي لسنة ما على عدد السكان في تلك السنة.

(1) جامعة بيرزيت. تقرير التنمية البشرية 1998–1999، نيسان، 2000، ص 125.

(*) من حسابات الباحث.

(2) جامعة بيرزيت، مشروع التنميةالبشرية المستدامة، ملف التنمية البشرية، 1996، 1997، ص 122.

**جدول 16: دليل التنمية البشرية لليونان وفلسطين ومصر وقطر**

| الدولة | العمر المتوقع (بالسنوات) | معرفة القراءة والكتابة بين البالغين % | نسبة القيد الإجمالية % | نسبة التحصيل العلمي (المجموع)% | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) | دليل التنمية البشرية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اليونان[1] | 77.7 | 93.8 | 78 | 88 | 8950 | 0.90 |
| فلسطين[2] | 77.1 | 84 | 72 | 80 | 1500 (تقريبي) | 0.69 |
| مصر[3] | 64.3 | 50.5 | 69 | -- | 3846 | 0.60 |
| قطر[5] | 70.9 | 78.9 | 73 | -- | 18404 | 0.83 |

دليل التنمية البشرية لفلسطين واليونان حسب الجدول يبين مقدار البون الشاسع بين دولة تعتبر في أول طريق التنمية البشرية وبين دولة متقدمة من الناحية البشرية والتنموية وهذا يتضح من خلال جميع المؤشرات السابقة، فبينما العمر المتوقع متقارب جداً 77 سنة تبدأ الفجوة في الاتساع عند معرفة القراءة والكتابة بين البالغين حيث إن هناك 10% تقريباً فرق لصالح الدولة المتقدمة، وكذلك الحال بالنسبة لنسبة القيد في التعليم ونسبة التحصيل العلمي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فلا نجد أنفسنا نستطيع أن نقارن بين ما يقارب من 9,000 دولار للفرد وبين 1,500 دولار وهذا الذي جعل دليل التنمية البشرية الكلي يضع فلسطين في مكانة متأخرة وبعيدة عن اليونان وبقية الدول الصناعية، وبالرغم من هذا المستوى التنموي الرفيع في اليونان إلا أنه تم تصنيفها عالمياً حسب تقرير التنمية البشرية للعام 1996 في المرتبة الحادية والعشرون، وفي الدليل الشامل للتنمية البشرية على مستوى العالم ضمن 175 دولة تم تصنيفها في المرتبة الحادية والثلاثون أما عند مقارنة دليل التنمية البشرية مع بعض الدول العربية مصر وقطر، نلاحظ أن دليل التنمية البشرية لفلسطين يفوق مصر في جميع المجالات وكل المؤشرات دون استثناء اللهم إلا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد كان هناك تفوق لمصر 3,846 دولار مقابل 1,500 دولار للفرد في فلسطين وبالرغم من ذلك فقد كان دليل التنمية البشرية لمصر 0.60 وفلسطين 0.69.

أما بالنسبة لقطر فقد كان هناك تفوق لفلسطين بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين وتقارب في نسبة القيد الإجمالية ولكن كان التفوق الواضح والكبير لصالح قطر في نصيب الفرد من الناتج المحلي والذي يفوق نصيب الفرد في فلسطين أكثر من 12 مرة حيث بلغ 1,500 دولار في فلسطين مقابل 18,404 دولار للفرد في قطر، ونتيجة لهذا المؤشر وحده قفز دليل التنمية البشرية في قطر ليصبح 0.83 بينما هذا المؤشر هو السبب في تدني هذه النسبة في فلسطين وبقيت عند 0.69 ولو ارتفع هذا المؤشر " نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" لأصبح دليل التنمية البشرية في فلسطين يتقدم على الكثير من الدول العربية والعالمية.

وهذا يضع أمام المخططين رؤية تجعلهم يدركوا أن بناء منظومة من التنمية البشرية المستدامة بفلسطين بحاجة إلى جهد شاق ووقت طويل ومحاولة الاستفادة من كل خبرة فلسطينية تستطيع أن تدفع عجلة التنمية إلى الأمام والذي لا بد أن تبدأ بالتركيز على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.

---

(1) نفس المصدر: ص 121.

(2) من حساب الباحث.

(3) (5) عدنان شهاب حمد، مهدي محسن العلاق، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. بغداد، 2000، ص 23.

ولن يتم ذلك إلا من خلال فرق متخصصة وطواقم مدربة من جميع الفئات والتخصصات تستطيع أن تضع رؤية تنموية شاملة وفق خطط سنوية أو خمسية أو عشرية.

**جدول 17: مؤشرات دليل التنمية البشرية في فلسطين**

| مسلسل | المؤشرات والأدلة | المتوسط | الدليل | ترتيب فلسطين | عدد دول العالم |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر المتوقع | العمر المتوقع عند الولادة | 71.3 | | | |
| | دليل العمر المتوقع | | 0.771 | | |
| | الترتيب العالمي حسب دليل العمر المتوقع | | | 75 | 175 |
| التعليم | معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين. | 84.3 | | | |
| | نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي | 72.4 | | | |
| | دليل التحصيل العلمي | | 0.80 | | |
| | الترتيب العالمي حسب دليل التعليم | | | 94 | 175 |
| الناتج المحلي | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار | 1,500 | | | |
| | نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل | 2,286 | | | |
| | دلي نصيب الفرد من الناتج المحلي | | 0.52 | | |
| | الترتيب العالمي حسب دليل الناتج المحلي | | | 115 | 175 |
| دليل التنمية البشرية | دليل التنمية البشرية لفلسطين | | 0.69 | | |
| | الترتيب حسب دليل التنمية البشرية | | | 100 | 175 |

- أرقام الدليل من حسابات الباحث.
- الجدول من إعداد الباحث.
- ترتيب فلسطين بين دول العالم، جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية، 2000.

وعند إخضاع مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين للمقارنة مع مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية نجد أن مستوى التنمية والرفاه في البلدان العربية يتفاوت من دولة لأخرى أياً كان هذا المقياس المستخدم، ويتوافر مقياس التنمية البشرية 1998 لجميع الدول العربية ما عدا فلسطين والصومال حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2000، ووفق تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مستويات تصنف الدول العربية كالتالي:

1. دول ذات تنمية بشرية عالية بحيث تكون قيمة الدليل لديها (0.8) تقع ضمن هذه الفئة أربع دول عربية هي الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة وهذه الدول تصنف عالمياً على النحو التالي[1]:

ترتيب الدولة حسب التنمية البشرية في الجوانب الاجتماعية وحسب الدليل الشامل وفق الترتيبات العالمية:

- الإمارات في المرتبة 29، وحسب الدليل الشامل للتنمية البشرية العالمية في المرتبة 30.
- البحرين في المرتبة 30، وحسب الدليل الشامل للتنمية البشرية العالمية في المرتبة 24.
- قطر في المرتبة 44، وحسب الدليل الشامل للتنمية البشرية العالمية في المرتبة 51.
- الكويت في المرتبة 40، وحسب الدليل الشامل للتنمية البشرية العالمية في المرتبة 90.

(1)محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

وبالرغم من أن فلسطين غير مصنفة حسب تقرير التنمية البشرية عالمياً ضمن البلدان العربية التسعة عشر إلا أنها حسب الدليل الشامل للتنمية البشرية العالمية تقع في المرتبة 100 وهذه لا تبعد كثيراً عن الكويت المصنفة في الجوانب الاجتماعية في المرتبة 40 بالرغم من التقدم والتفوق الاقتصادي لدى الكويت وهذا ينبئ بمستقبل تنموي جيد في المستقبل.

2. دول ذات تنمية بشرية متدنية بحيث تكون قيمة الدليل لديها أقل من (0.5) وهذه الفئة تضم 4 دول هي جيبوتي، اليمن، موريتانيا، والسودان وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 يجب أن تنضم إلى هذه المجموعة الصومال نظراً لتدني مستويات التنمية لديها.
3. دول ذات تنمية بشرية متوسطة وتضم باقي الدول العربية (11 دولة)(*). (شكل 1)

**شكل 1: قيم مقياس ومستوى التنمية البشرية للبلاد العربية، 1998**

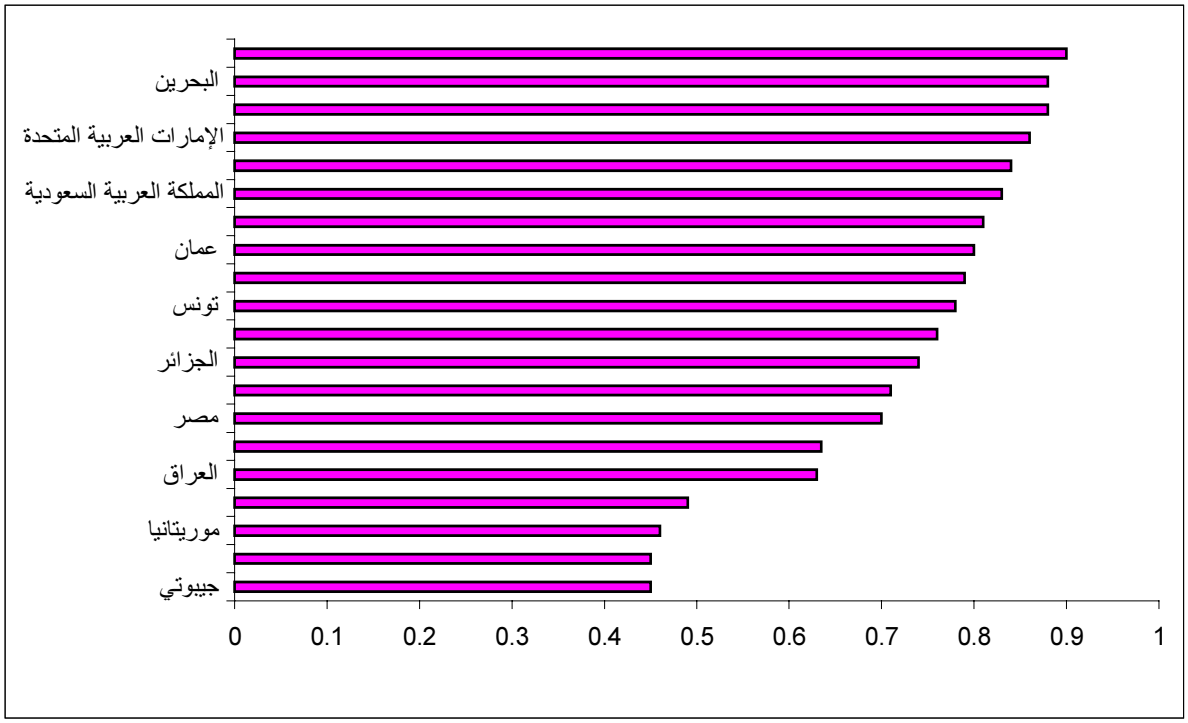


المصدر: تقرير التنمية العربية 2002، ص 25، نقلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000.

**حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي:**

يقصد بهذا النوع من الحسابات التنموية هو حساب كل نوع اجتماعي على حدة أي الذكور لوحدهم والإناث لوحدهم.

ويتم حساب دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي من خلال المؤشرات التالية:

- السكان حسب التعداد 2,895,524 منهم ذكور 1,470,347 وشكلوا ما نسبته 50.78% من مجمل السكان و1,425,177 أنثى شكلوا ما نسبته 49.22% من مجمل السكان.

(*) هذه الدول هي كالتالي (من الأعلى في مستوى التنمية إلى الأدنى): (ليبيا، السعودية، لبنان، عمان، الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، مصر، المغرب، العراق) أما هذا الفراغ المتروك بين تصنيف الدول فيجب أن يدرج فيه اسم فلسطين حسب رأي الباحث بين تونس والجزائر لأن مستوى التنمية البشرية لتونس 0.70 والجزائر 0.68 وفلسطين 0.69. أي أن مستوى التنمية البشرية لفلسطين في الجوانب البشرية مستوى متوسط إذ يتقدم عليها 10 دول ويقع دونها 9 دول.

العمر المتوقع عند الولادة للذكور 69.7 وللإناث 73 سنة.

دليل العمر المتوقع للإناث = $\frac{27-73}{60}$ = 0.76(*)

دليل العمر المتوقع للذكور = $\frac{22.5-69.7}{60}$ = 0.79

دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $\frac{0.79+0.76}{2}$ = 0.775

وهذا مؤشر جيد ولكن نجد أن دليل العمر المتوقع للذكور أعلى منه بالنسبة للإناث وهذا يعود بسبب تكرار مرات الحمل والولادة والأمراض التي تعقب ذلك ونقص الكثير من العناصر اللازمة لجسم المرأة خلال تلك الفترة أدى أن يكون عمر المرأة أقل بحوالي ثلاث سنوات عن الرجل مع أن العمر المتوقع لكلا الجنسين 77 سنة.

**حساب دليل التعليم المرتبط بالنوع:**

معرفة القراءة والكتابة للذكور 91.9%، للإناث 79%.

دليل معرفة القراءة والكتابة للذكور = $\frac{91.9 - \text{صفر}}{100}$ = 0.919

دليل معرفة القراءة والكتابة للإناث = $\frac{79 - \text{صفر}}{100}$ 0.79

والفرق هنا واضح لصالح الذكور 91% لديهم إلمام ومعرفة بالقراءة والكتابة وينخفض هذا الرقم لدى الإناث 79% أي أن هناك فارق 12% وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

1- جهل الكثير من أولياء الأمور بأهمية تعليم الإناث وبالتالي عدم إرسال بناتهم إلى المدارس وخاصة في المناطق الريفية والمناطق العشوائية ومضارب البدو.

2- الزواج المبكر لدى الإناث بحيث تصبح البنت متزوجة دون إتمام دراستها الابتدائية على الأقل.

**معدل القيد الإجمالي للمراحل الأساسية والثانوية والعالي:**

الذكور 72.5، الإناث 72.2، وهي نسبة متقاربة جداً.

دليل القيد للذكور = $\frac{72.5 - \text{صفر}}{100}$ =0.725

دليل القيد للإناث = $\frac{72.2 - \text{صفر}}{100}$ = 0.722

دليل التحصيل العلمي للذكور = $\frac{(0.725) \times 1 + (0.919) \times 2}{3}$ = 0.85

دليل التحصيل العلمي للإناث = $\frac{(0.722) \times 1 + (0.79) \times 2}{3}$ = 0.76

(*) الأرقام الواردة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصادر متنوعة ما لم يشار إلى غير ذلك.

دليل التحصيل العلمي المتساوي = $\frac{0.76 + 0.85}{2}$ = 0.805

يظهر تراجع في التحصيل العلمي لدى الإناث للأسباب سالفة الذكر ولكن بالنسبة للذكور فمعدل التحصيل العلمي 0.85 تعتبر نسبة ليست عالية ولكنها في نفس الوقت ليست سيئة ولكنها بحاجة إلى خطة شاملة لتصبح 90% على الأقل وهذه ليست المشكلة ولكن المشكلة تكمن في دليل التحصيل العلمي لدى الإناث ولعل الأسباب سابقة الذكر هي التي جعلت هذه النسبة متدنية 0.76 أي أن 24% من الإناث ليس لديهن أي إلمام بالقراءة والكتابة وهذا يتطلب إلزامية التعليم الأساسي للإناث والذكور مع التركيز على الإناث، مع العلم أن هناك مستويات عالية من الأمية في صفوف الإناث على مستوى العالم العربي كله فبينما كانت نسبة الأمية في مصر في العام 1995 (61%) سجلت في السودان 88% وفي المغرب 69% وهي من أعلى نسب الأمية في العالم أما في لبنان فقد بلغت نسبة متدنية بلغت 10% فقط وهي الأردن 21% وفي الإمارات 20% وهي من الدول التي تهتم بمجال تعليم المرأة والرقي بمستوى تحصيلها العلمي وهي معدلات يمكن مقارنتها بمستوى بعض البلدان الصناعية[1] وعند مقارنة هذا المؤشر مع باقي الدول العربية يظهر وضع فلسطين بمستوى جيد ولكن لا بد من أن نسعى إلى أن يصبح هذا المعدل يساوي صفر.

**حساب دليل نصيب الفرد من الدخل حسب النوع:**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإناث 385.5 دولار[2].

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للذكور 4,127.9 دولار.

دليل نصيب الإناث من الدخل المعدل = $\frac{\text{Log (100)} - \text{Log (385.5)}}{\text{Log (100)} - \text{Log (40000)}} = \frac{2 - 2.586}{2-4.602} = \frac{0.586}{2.602}$ = 0.225

دليل نصيب الذكور من الدخل المعدل= $\frac{\text{Log (100)} - \text{Log (4127.9)}}{\text{Log (100)} - \text{Log (40000)}} = \frac{2 - 3.615}{2-602} = \frac{1.615}{2.602}$ =0.621

دليل الدخل المتساوي = $\frac{0.621 + 0.225}{2}$ = 0.423

هنا يظهر الفرق الشاسع بين مستوى دخل الرجل عن المرأة.

### 2.4.2 حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي

$$0.667 = \frac{0.423 + 0.805 + 0.775}{3}$$

وهذا الدليل يضع فلسطين في عداد الدول المتأخرة حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (10) الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص 32.

(2) الأرقام الواردة في هذا البند، جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية، 2000، مصدر سابق، ص 127.

### 3.4.2 العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي:

العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هي علاقة طردية بين المقياسين إلا أن هناك استثناءات ملموسة لا يمكن إغفالها فهناك دول تتقلص فيها الفجوة(*) بين المقياسين بشكل كبير على الرغم من انخفاض قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية وهناك بالمقابل دول أخرى ما تزال الفجوة بين المقياسين كبيرة فيها بالرغم مما قطعته من أشواط ملحوظة في مجالات رفع مستويات التنمية البشرية فيها بشكل عام(1) وعند مقارنة مقياس دليل التنمية البشرية مع دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس لدول مختارة مع الأراضي الفلسطينية نجد ما يلي:

**جدول 18: مقارنة مقياس دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع لدول مختارة مع الأراضي الفلسطينية**

| الفئة | الدولة | دليل التنمية البشرية | | دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس | | مقياس التفاوت بين الجنسين | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | ترتيب الدولة | القيمة | ترتيب الدولة | الفرق في الترتيب | نسبة دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس إلى نسبة دليل التنمية البشرية |
| دول ذات تنمية بشرية عالية | كندا | 0.960 | 1 | 0.940 | 1 | 0 | 98 |
| | فرنسا | 0.946 | 2 | 0.925 | 7 | -5 | 98 |
| | النرويج | 0.943 | 3 | 0.930 | 2 | +1 | 99 |
| دول ذات تنمية بشرية متوسطة | لبنان | 0.796 | 66 | 0.707 | 75 | -9 | 89 |
| | السعودية | 0.778 | 70 | 0.589 | 102 | -39 | 76 |
| | تونس | 0.744 | 83 | 0.670 | 76 | 0 | 90 |
| | الأردن | 0.729 | 87 | 0.647 | 90 | -10 | 89 |
| | مصر | 0.612 | 112 | 0.555 | 111 | -7 | 91 |
| | العراق | 0.538 | 127 | 0.443 | 127 | -10 | 82 |
| دول ذات تنمية بشرية منخفضة | موريتانيا | 0.361 | 149 | 0.346 | 138 | +1 | 96 |
| | اليمن | 0.356 | 151 | 0.336 | 143 | -2 | 94 |
| | السودان | 0.343 | 157 | 0.318 | 161 | -4 | 89 |
| الأراضي الفلسطينية | | 0.690 | -- | 0.667 | -- | -- | 96.6 |

المصدر: عدنان شهاب، مهدي العلاق، مقاييس التنمية البشرية، 2000.

الأرقام تشير إلى ما يلي:

1- أن مقياس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يقل عن مقياس دليل التنمية البشرية لجميع الدول بما فيها الأراضي الفلسطينية مؤكداً بذلك عدم تحقق المساواة المطلقة بين الجنسين.

2- تراجع ترتيب الأقطار العربية عموماً في مقياس دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس مقارنة مع دليل التنمية البشرية بما فيها الأراضي الفلسطينية بالرغم من تقدمها على كثير من الدول العربية في هذا المجال.

---

(*) يقصد بالفجوة هنا الفرق في ترتيب الدولة حسب تقرير Human Development Report UNDP بين ترتيب دليل التنمية البشرية للدولة وبين ترتيب الدولة وبين دول العالم وفق دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس.

(1) عدنان شهاب حمد، مهدي محسن العلاق، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2000، ص 39.

الفصل الثالث

# المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن مستوى المعيشة لأي دولة من الدول سواء كان هذا المستوى مرتفع أو متوسط أو متدني.

كما ويتصل هذا المؤشر بالدور الذي يحتله استهلاك السلع والخدمات في التنمية البشرية ويعبر عنه في دليل التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد المعدل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار المكافئ للقوة الشرائية. وتعدل قيمة نصيب الفرد لمراعاة العائد المتناقص من مشاركة الدخل في التنمية البشرية كلما تجاوز الدخل خط الفقر[1].

وهناك مؤشرات تعكس أوضاع الجانب الاقتصادي وتؤثر إيجابياً فيه مثل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إنفاق الأسر على السلع غير الغذائية ومؤشر المدخرات الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي، ومؤشر ارتفاع قدرة الدولة على استيراد السلع والخدمات ومؤشر القوة العاملة، هذه المؤشرات ترتبط إيجابياً بالاستهلاك أو تساهم في توسيعه كماً ونوعاً بما يخدم التنمية البشرية.

ولكن هناك مؤشرات ترتبط سلباً بالجانب الاقتصادي وهي في الحقيقة مؤشرات سلبية تتعلق بالعناصر المرتبطة سلباً بالاستهلاك أو تعمل على تقليصه، وفي مقدمة العناصر ذات التأثير السلبي على الاستهلاك المتصل بالتنمية البشرية الإنفاق لأغراض الدفاع الذي يستهلك جزءاً مهماً من الدخول والموارد التي لا توجه للاستهلاك لأغراض التنمية.

وكذلك الديون الخارجية والتي تؤثر سلباً على الاستهلاك إذا ما تم استخدامها بهدف تغطية نفقات جارية وليست استثمارية وبسبب توجيه جزء مهم من الدخل لسد تلك الديون، ومن العوامل السلبية الأخرى أيضاً التضخم الذي يعمل على توجيه الدخل لفئة دون أخرى ولكن لغير صالح ذوي الدخل المنخفض، وأحياناً قد تكون الديون الخارجية تنموية تؤثر إيجابياً على الناتج القومي والدخل.

وهناك مؤشرين يعكسان الخصائص السكانية التي تؤثر سلباً على الاستهلاك المتصل بالتنمية البشرية:
الأول: نسبة الإعالة؛ فكلما ارتفعت نسبة السكان خارج قوة العمل إلى السكان في قوة العمل كلما ارتفعت نسبة السكان المشاركين في الاستهلاك إلى السكان القادرين على توليد الدخول.

الثاني: المعدل السنوي لنمو السكان؛ فكلما ارتفع معدل النمو السكاني كلما تطلب الأمر توجيه نسبة أعلى من الناتج القومي لسد الاحتياجات الاستهلاكية للزيادة السكانية بدلاً من توجيهها لرفع حصة الفرد من الاستهلاك[2].

---

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 34.

(2) نفس المصدر، ص 36.

ويمكن اعتبار أن أهم المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي للتنمية البشرية هي ثلاثة عشر مؤشراً وهي على النحو التالي:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية (دولار) سنة[1].
2- نصيب الفرد من السعرات الحرارية (سعرة/يوم).
3- استهلاك الطاقة التجارية (كغم مكافئ نفط للفرد).
4- استهلاك غير الأغذية كنسبة من مجموع استهلاك الأسر المعيشية (نسبة مئوية).
5- المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
6- الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
7- الاحتياطات الدولية الإجمالية[*].
8- القوة العاملة كنسبة من مجموع السكان (نسبة مئوية).
9- الإنفاق على الدفاع كنسبة من الناتج المحلي (القومي) الإجمالي[*] (نسبة مئوية).
10- مجموع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية).
11- معدل التضخم السنوي (نسبة مئوية).
12- نسبة الإعالة (نسبة مئوية).
13- المعدل السنوي لنمو السكان (نسبة مئوية)[2].

**1.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي**

يقصد بالناتج المحلي، مجموع ما أنتجه الأفراد في داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، وهذا تمييزاً عن الناتج القومي والذي يقصد به مجموع ما أنتجه أفراد الدولة الوطنيون سواء كانوا في الداخل أو الخارج.

ويعكس الناتج المحلي الحقيقي قيمة الناتج بعد استبعاد ارتفاع الأسعار (التضخم) بحيث يعكس القيمة الحقيقية لإنتاج الدولة.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي في الدولة فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نمواً اقتصادياً والعكس صحيح.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو يعكس متوسط ما يحصل عليه الأفراد من الناتج أو الدخل لأن الدخل هو عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج في الدولة.

وفي الحالة الفلسطينية، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 1996 (1,470) دولار (1,580 دولار في الضفة، 1,275 دولار في غزة) وقد ارتفع المؤشر في عام 1999 إلى 1,617 دولار (1,819 دولار في الضفة، 1,285 دولار في غزة)[3] (بأسعار السوق).

---

(1) يتوفر هذا المؤشر بصيغتين، الصيغة الاعتيادية والصيغة المعدلة التي تأخذ بالاعتبار تأثير العائد المتناقص من مشاركة الدخل في التنمية البشرية كلما تجاوز الدخل خط الفقر. والصيغة الأخيرة هي المعتمدة لحساب دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(*) لم يتسنى لنا قياس هذه المؤشرات لعدم وجود بيانات.

(2) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 37 ، 38.

(3) البنك الدولي، أخبار تنموية، 1998، 1999.

ثم انخفض المؤشر في عام 2001 إلى نحو 1,295.5 دولار (بواقع 1,442.3 دولار في الضفة، و1,066.2 دولار في غزة)[1]. وفي عام 2002 ازداد الانخفاض بنسبة 25% مقارنة مع عام 2001[2]، أما في العام 2003 فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,210 دولار[3] (بأسعار السوق).

وعند مقارنة هذا المؤشر مع الدول العربية نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية قد انخفض وذلك نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو الموارد أو الناتج المحلي، ويلاحظ أن نسبة السكان في الدول العربية الذين يقل دخلهم السنوي عن 1,000 دولار تبلغ 21.3% من إجمالي السكان في الدول في عام 2002، بينما تبلغ نسبة سكان الدول العربية التي يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج ما بين 1,000 إلى 2,430 دولار نحو 62.2%[4].

**جدول 19: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالدولار)**

| الدول | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | النسبة من إجمالي السكان(*) 2002 (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | 463 | 369 | 346 | 334 | 1.1 |
| السودان | 245 | 373 | 411 | 443 | 12.4 |
| اليمن | 332 | 509 | 496 | 508 | 7.5 |
| جيبوتي | 858 | 813 | 816 | 819 | 0.3 |
| سورية | 1,163 | 1,150 | 1,144 | 1,180 | 6.6 |
| المغرب | 1,252 | 1,145 | 1,159 | 1,250 | 11.4 |
| مصر | 1,053 | 1,547 | 1,397 | 1,286 | 25.3 |
| الجزائر | 1.456 | 1,688 | 1,688 | 1,661 | 13.0 |
| الأردن | 1,568 | 1,680 | 1,704 | 1,744 | 2.1 |
| تونس | 2,015 | 2,032 | 2,073 | 2,367 | 3.8 |
| **المتوسط العام** | **2144** | **2599** | **2458** | **2430** | **83.5** |
| ليبيا | 6,340 | 5,841 | 4,756 | 3,292 | 2.3 |
| لبنان | 3,178 | 4,380 | 4,408 | 4,552 | 1.5 |
| عمان | 6,477 | 8,271 | 8,048 | 7,933 | 1.0 |
| السعودية | 7,577 | 8,562 | 8,066 | 8,053 | 9.0 |
| البحرين | 10,120 | 11,566 | 11,113 | 11,374 | 0.3 |
| الكويت | 14,118 | 16,697 | 14,829 | 14,597 | 0.9 |
| الامارات | 17,755 | 22,690 | 21,145 | 20,509 | 1.3 |
| قطر | 16,642 | 31,378 | 29,837 | 29,948 | 0.2 |

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

(*) النسبة إلى إجمالي سكان الدول المشمولة بالجدول.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2004.

(2) البنك الدولي، أخبار تنموية، كانون أول، 2002.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني 2003)، مؤشرات اقتصادية.

(4) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في الأردن مثلاً في عام 1995 (بالأسعار الجارية) نحو 1,568 دولار ثم ارتفع إلى 1,704 دولار في عام 2001، وفي مصر ارتفع المؤشر من 1,053 دولار في عام 1995 إلى 1,397 دولار في عام 2001، وفي سوريا انخفض المؤشر من 1,163 دولار إلى1,441[1] دولار خلال نفس الفترة.

إن المتتبع لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي يجد أنه انخفض بفعل الحصار الإسرائيلي وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في عام 2000.

ولتنمية هذا المؤشر ينبغي التركيز والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي وأهمها الزراعة والصناعة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي ممثلة بالزراعة والصناعة والإنشاءات في الناتج المحلي إلى 28% في عام 2003 مقارنة مع 27% لعام 2002، وقد ساهم قطاع الزراعة خلال عام 2003 بحوالي 31% من الناتج المولد من قطاعات الإنتاج السلعي وبحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهم القطاع الصناعي بحوالي 52% من الناتج المولد من قطاعات الإنتاج السلعي وبحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 15% من الناتج المحلي[2].

أما من حيث توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة نجد أن قطاع الخدمات المشغل الأكبر للعاملين في الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغ ما نسبته 35.4% في العام 2003 وقطاع التجارة والفنادق بنحو 20.2% والزراعة نحو 16.5% والصناعة 12.1%[3]. كما ينبغي التركيز على إيجاد حل سياسي يتفق مع الثوابت الفلسطينية دون تفريط لما له من تأثير في تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي الذاتية، كما أن انخفاض نسبة البطالة يساعد في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

**2.3 نصيب الفرد من السعرات الحرارية**

تعرف الطاقة المستمدة من أي نوع من أنواع الغذاء أو الطاقة اللازمة لشخص ما بالوحدة المعروفة باسم الكيلو كالوري الكيميائي الحراري (أي السعر الكيميائي الحراري) وهي نفس الوحدة التي تعرف باسم الكيلو كالوري أو (الكالوري) والتسمية الشائعة هي (السعر الحراري) أو (السُعُر) والمقصود به هو كمية الحرارة اللازمة لرفع درجة حرارة كيلو جرام من الماء العذب النقي درجة مئوية واحدة[4] وهي مؤشر على مدى حصول الإنسان على المواد الأساسية البانية للجسم والمولدة للطاقة وهي الكربوهيدرات والدهون والبروتينات فتبين أن جرام واحد من الكربوهيدرات يعطي طاقة قدرها أربعة سعرات مقابل تسعة سعرات يعطيها جرام واحد من الدهون وأربعة سعرات يعطيها جرام واحد من البروتينات[5].

(1) الأسكوا، الحسابات القومية، العدد 20.

(2) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع، 2003، تموز 2004.

(3) المراقب الاقتصادي، ماس، عدد 11، 2004.

(4) عبد العزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص 196.

(5) نفس المصدر، ص 197.

وقد بلغ عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها يومياً الفرد في الأراضي الفلسطينية 2,809[1] سعرا مع اختلاف هذا المعدل ما بين الضفة الغربية 2931 سعر وقطاع غزة 2612 سعر وهذا الرقم يقترب من بعض الدول العربية في إمدادات السعرات الحرارية اليومية ويبتعد كثيراً عن بعضها الآخر.

**جدول 20: السعرات الحرارية – سعر/اليوم/الفرد لدول مختارة**

| الدولة | سعر/الفرد/اليوم | الدولة | سعر/الفرد/اليوم |
|---|---|---|---|
| مصر | 3,336 | الجزائر | 2,897 |
| تونس | 3,333 | العراق | 2,122 |
| لبنان | 3,319 | الكويت | 2,535 |
| ليبيا | 3,310 | قطر | 2,790 |
| سوريا | 3,175 | السعودية | 2,751 |
| الأردن | 3,031 | الأراضي الفلسطينية | 2,809 |

لمصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997.

هذا المؤشر يدل على أن مقدار ما يتلقاه الفرد في الأراضي الفلسطينية هي عبارة عن معدلات متوسطة وتعتبر أقل بكثير من معدلات نصيب الفرد في الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد عن 3000 سعر/اليوم فمثلاً الفارق بين الأراضي الفلسطينية ومصر 527 سعر/الفرد/اليوم وكذلك عن باقي الدول في العمود الأول من الجدول.

وهذا يتطلب رفع حصة الإنسان الفلسطيني من السعرات الحرارية عن طريق توفير المواد الأساسية البانية للجسم والمولدة للطاقة وهي البروتينات والدهون والكربوهيدرات وجعلها في متناول الفرد عن طريق رفع القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني (أي زيادة متوسطات الدخل القومي وتوفير فرص العمل).

### 3.3 استهلاك الطاقة التجارية

بلغ استهلاك الطاقة المتولدة من النفط والغاز والفحم في الأراضي الفلسطينية نحو 32,786 TJ وذلك خلال العام 2000 مقارنة مع 154,695 TJ في الأردن في عام 2001، ومصر بنحو 1,347,000 TJ في عام 1997.

أما كمية استهلاك الطاقة الكهربائية فقد بلغت في الأراضي الفلسطينية نحو 2,263 كيلو وات للفرد في عام 2000 مقارنة مع 6,392 كيلو وات في الأردن في عام 2001، و51,905 في مصر لعام 2000[2].

إن أهمية المؤشر تكمن في مدى توفر مصادر الطاقة المختلفة وأهمية ذلك في دفع عملية التصنيع ومن ثم التنمية، وأشارت بعض الدراسات إلى أن معيار استهلاك الطاقة أحد المعايير المهمة في تحديد درجة تنمية الدولة من تخلفها، بحيث إن الدول ذات الاستهلاك الكبير من الطاقة تسمى دولاً متقدمة.

ولتنمية هذا المؤشر ينبغي الاهتمام بتطوير قطاع الكهرباء في فلسطين والبحث عن مصادر مختلفة للطاقة مثل الطاقة الحيوية والطاقة الشمسية وذلك بهدف تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على مصدر محدد ووحيد يتأثر بفعل العوامل الخارجية.

(1) جامعة بيرزيت، فلسطين، ملف التنمية البشرية المستدامة، 1996–1997، ص 159.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، عدد 4، 2003.

**4.3 استهلاك غير الأغذية كنسبة من مجموع استهلاك الأسر**

تعتبر المجتمعات النامية من المجتمعات التي توجه الجزء الأكبر من دخلها نحو السلع الغذائية، وقد تبين من خلال المسوحات الإحصائية أن نسبة الإنفاق على الأغذية أعلى نسبة للإنفاق من قبل الأسر الفلسطينية وبلغ الوزن النسبي للمواد الغذائية 40.5%، فيما بلغ الوزن النسبي للإنفاق على المواصلات والنقل 12.6%، أما أقل الأوزان النسبية للإنفاق فكان على السلع والخدمات الترفيهية بنسبة 1.5% والتعليم بنسبة 3.9%[1]. وتكمن أهمية ذلك في بيان أوجه إنفاق الدخل الفلسطيني وتركزها، والمطلوب هنا تشجيع الإنفاق نحو القطاعات الأخرى التي تعطي استثماراً قدر الإمكان.

وفي مصر بلغت نسبة الإنفاق على الأغذية نحو 43%، والأردن نحو 37%، وهذا يتطلب أهمية التركيز على القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم لأن الإنفاق على هذين البندين هو في المحصلة استثمار على عكس استهلاك الأغذية لأن الأغذية استهلاك محض.

**5.3 المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

تعكس المدخرات المحلية أهمية كبرى في النمو والتنمية حيث تعتبر إحدى الركائز المهمة والضرورية لإحداث التنمية (دون التقليل من أهمية المدخرات الإجنبية)، ويقصد بالمدخرات المحلية جميع الأموال غير الموجهة نحو الاستهلاك، وتسعى الدول إلى جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات وذلك عبر الوسائل الاقتصادية المختلفة مثل أذونات الخزينة والأوراق المالية، وتشير الحسابات القومية إلى أن الدخل يتوزع على جانبين الأول الاستهلاك والآخر الادخار كما أن الدخل وفي معادلة أخرى يتوزع نحو الاستهلاك والاستثمار لتصبح المعادلة: الادخار = الاستثمار بمعنى أن مجموع المدخرات إذا تم توظيفها واستقطابها تؤدي إلى الاستثمار. وتدل المؤشرات إلى أن هناك عجز في تلبية المدخرات المحلية للاستثمارات المطلوبة وهذا ما يعرف في الاقتصاد بفجوة الموارد CAB والسبب في ذلك يعود إلى غياب المناخ الاستثماري المشجع على تحويل المدخرات نحو الاستثمار.

كما أن الدول التي تحافظ على استقرارها الاقتصادي وزيادة ناتجها المحلي تهتم بالمدخرات المحلية والأجنبية ولكن مخاطر المدخرات الأجنبية كبيرة وهذا ما حدث في تجربة دول النمور الآسيوية حيث امتازت هذه الدول (جنوب شرق آسيا) بوجود استثمارات ومدخرات أجنبية أثرت في الاقتصاد المحلي، والذي حدث أنه تم سحب أغلب هذه المدخرات وتحويلها إلى دول أخرى مما أثر على اقتصاد هذه الدول.

بلغ مجموع المدخرات القومية الفلسطينية في عام 1995 نحو 421 مليون دولار ارتفعت في عام 2001 إلى 1.124 مليار دولار، وبلغت نسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 9% ارتفعت هذه النسبة إلى 15.2% خلال نفس الفترة، مما يعكس تحسناً ملحوظاً خلال تلك الفترة بسبب الاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية[2]، ولكن سرعان ما تراجعت بسبب الحصار الذي فرض في عام 2000 والذي أدى إلى تراجع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي من 43% عام 1999 إلى 20% عام 2003 كما بلغ عجز الادخار المحلي الإجمالي في العام 2002 نحو 1,293 مليون دولار أي بمقدار 68 مليون دولار نتيجة لتحسين الناتج المحلي في عام 2003، وبلغ العجز 1,225 مليون دولار في العام 2003 أي ما نسبته 30% مقارنة مع 35% عام 2002، وعند مقارنة هذا المؤشر مع بعض الدول العربية

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2003، مصدر سابق.

(2) الأسكوا، الحسابات القومية، مصدر سابق.

نجد أن نسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن قد بلغت 20.6% في عام 1995 انخفضت إلى 4.8% في عام 2001، مما يعكس تراجعاً في حجم المدخرات بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، أما في مصر فقد بلغت النسبة 18.4% ارتفعت إلى 18.9% خلال نفس الفترة[1].

هذا المؤشر يدل على الوضع الراهن ولتغيير هذا الوضع يجب تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الأفراد على تشغيل مدخراتهم في مشاريع تعود بالفائدة عليهم، بالإضافة إلى تحسين سوق فلسطين للأوراق المالية بهدف استيعاب المدخرات في الشركات المختلفة وهذا يتطلب تحسين الأوضاع السياسية بهدف تحقيق الاستقرار، كما يجب تطوير التنمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة لزيادة الدخل ومن ثم الاستهلاك والادخار.

**6.3 الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

يقصد بالاستثمار الزيادة الصافية في رأس المال، ويتكون الاستثمار من الاستثمار الثابت والتغير في المخزون، ويتوزع الاستثمار على الاستثمار العام (القطاع الحكومي) والاستثمار الخاص. ويجب الأخذ بعين الاعتبار هنا صعوبة تحديد حجم الاستثمار المطلوب للاقتصاد الفلسطيني بدقة.

بلغت نسبة المدخرات إلى إجمالي التراكم الرأسمالي في المناطق الفلسطينية نحو 52.2% في عام 1995 ارتفعت النسبة إلى 67% في عام 2001، وبلغت نسبة الاستثمار الثابت إلى الاستثمار الكلي في عام 2001 نحو 95% مقارنة مع 94% في عام 1997.

أما على صعيد تطور التراكم الرأسمالي، فقد ارتفع من 1,526 مليون دولار في عام 1997 إلى 2,162.2 مليون في عام 1999، ثم انخفض بفعل الحصار ليصل إلى 774.4 مليون دولار في عام 2001، وبلغت نسبة الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي في المناطق الفلسطينية نحو 34% في عام 1997 انخفضت إلى 32% في عام 2001[2].

وفي مجال توزيع الاستثمار على القطاع العام والخاص، نجد أن الاستثمار في القطاع الخاص قد ارتفع من 84% من مجمل الاستثمار في عام 1997 إلى 100% في عام 2001، 2002 مما يعني عدم وجود استثمار حكومي في عامي 2001، 2002، وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الاستثمار في القطاع العام لتدني مدخولاتها المالية واقتصار نفقاتها على دفع الرواتب والأجور وبعض النفقات التشغيلية[3]، وعند مقارنة هذا المؤشر مع الدول العربية نجد أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي في مصر قد ارتفعت من 17.6% في عام 1997 إلى 19.4% في عام 2000 وفي الأردن انخفضت النسبة من 26.7% إلى 21% خلال نفس الفترة[4].

ويتأثر الاستثمار بعدة عوامل أهمها (توفر الادخار، فرص الاستثمار، قوانين الاستثمار) إضافة إلى الاستقرار السياسي ومعدل العائد المتحقق من الاستثمار، وقد أشارت بعض التقارير إلى هروب جزء كبير من رأس المال من المناطق الفلسطينية إلى الخارج بهدف الاستثمار في مناطق مختلفة وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000،

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق.

* الأسكوا، الحسابات القومية، مصدر سابق.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، عدد 2.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

(4) الأسكوا، الحسابات القومية، مصدر سابق.

حيث بلغ إجمالي الأرصدة التي حولت إلى الخارج نحو 2 مليار دولار خلال العامين الأولين للانتفاضة، كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن مجموع الاستثمارات الثابتة(*) في الأراضي الفلسطينية قد تراجع بأكثر من 84% في عام 2002 مقارنة مع عام 1999[1].

ولتنمية هذا المؤشر وتشجيع الاستثمار فقد أقرت السلطة الفلسطينية قانون الاستثمار بحيث يراعي واقع الاقتصاد الفلسطيني ويعطي امتيازات كبيرة للمستثمرين خاصة في مجال الإعفاءات الضريبية والأفضلية في التصدير إلى الخارج وأنشأت المناطق الصناعية والتي كان من أهدافها جذب المستثمرين من الخارج، ولكن بفعل الحصار تراجعت هذه الإيجابيات. إن تحسن الاستثمار في فلسطين مرهون بتحسن واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.

**7.3 القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان**

يتسم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمعاً فتياً يغلب عليه فئة الشباب وهي فئة القوى العاملة (الناشطون اقتصادياً).

إن أهم ما يميز مركبات القوى العاملة الفلسطينية أنها تتأثر بحركة وتطور الاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أن البطالة ترتفع في المناطق الفلسطينية في حالة الإغلاقات وفي حالة الهبوط في الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن هيكلية القوى العاملة الفلسطينية ترتبط باحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي في المجالات المختلفة.

(*) يقصد بالاستثمارات الثابتة إجمالي الاستثمارات في الأصول سواء كانت خاصة أو عامة وقد تراجعت من 1,747 مليون دولار عام 1999 إلى 856 مليون دولار عام 2003.

(1) البنك الدولي، أخبار تنموية الضفة والقطاع، كانون الأول، 2002.

**جدول 21: مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1995-2003)**

| مؤشرات أساسية | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان الإجمالي (بالألف) | | | 2,783 | 2,898 | 3,020 | 3,150 | 3,299 | 3,472 | 3,648 |
| عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف) | 1,320 | 1,399 | 1,479 | 1,539 | 1,604 | 1,674 | 1,759 | 1,856 | 1,965 |
| نسبة القوى العاملة% | 39 | 40 | 41 | 41 | 42 | 42 | 39 | 38 | 40 |
| نسبة العاملين% | 82 | 76 | 80 | 86 | 88 | 86 | 75 | 69 | 74 |
| نسبة البطالة% | 18 | 24 | 20 | 14 | 12 | 14 | 26 | 31 | 26 |
| نسبة العاملين في فلسطين% | 84 | 86 | 83 | 78 | 77 | 80 | 86 | 90 | 90 |
| نسبة العاملين في إسرائيل% | 16 | 14 | 17 | 22 | 23 | 20 | 14 | 10 | 10 |
| **توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي %** | | | | | | | | | |
| الزراعة وصيد الأسماك | 13 | 14 | 13 | 12 | 13 | 14 | 12 | 15 | 16 |
| الصناعة (التعدينية والتحويلية) | 18 | 17 | 16 | 16 | 16 | 14 | 14 | 13 | 13 |
| الإنشاءات (البناء والتشييد) | 19 | 17 | 18 | 22 | 22 | 20 | 15 | 11 | 13 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 20 | 18 | 19 | 18 | 17 | 18 | 19 | 20 | 20 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 6 | 6 | 6 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 25 | 29 | 29 | 27 | 27 | 29 | 34 | 35 | 32 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **توزيع العاملين حسب الحالة (بالآلاف)** | | | | | | | | | |
| حجم القوة العاملة | 515 | 560 | 606 | 631 | 674 | 703 | 686 | 705 | 786 |
| القوة العاملة المشاركة | 422 | 425 | 485 | 543 | 593 | 605 | 515 | 487 | 582 |
| البطالة | 93 | 134 | 121 | 88 | 81 | 98 | 172 | 219 | 204 |
| العاملين في الأراضي الفلسطينية | 355 | 366 | 403 | 423 | 456 | 484 | 442 | 438 | 525 |
| العاملين في إسرائيل | 68 | 60 | 82 | 119 | 136 | 121 | 72 | 49 | 58 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية.

تشير المعطيات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين قد ارتفع من 2,483,226 مليون نسمة في عام 1995 إلى 3,019,704 مليون نسمة في عام 1999 ثم ارتفع العدد ليصل إلى 3,737,855 مليون نسمة في عام 2003، وبلغ معدل النمو السنوي في عام 1997 نحو 3.97% ارتفع إلى 4.7% في عام 2003 مما يعني زيادة في معدلات المواليد وتراجع في الهجرة[1].

وفي مجال القوى العاملة، فإن سوق العمل الفلسطيني يمتاز بنمو سريع جداً ومنذ الربع الثالث من عام 1995 والذي يعتبر الربع الأول الذي نشر فيه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة، حيث زادت القوى العاملة بنسبة 34% أي ما يعادل 168 ألف شخص، وفي النصف الثاني من عام 2000 أي قبل اندلاع الانتفاضة بلغ حجم القوى العاملة نحو 659 ألف عامل، إن المرد الأساسي للنمو في القوى العاملة هو التوجهات الديمغرافية وعلى وجه التحديد معدل الزيادة السنوية في نسبة السكان العاملين والبالغة نحو 4.5%[2] من السكان الذين يعملون فعلاً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2003.

(2) البنك الدولي، أخبار تنموية، تشرين الثاني، 2000.

أما خلال الانتفاضة فقد انخفض عدد العاملين ليصل إلى 508 ألف عامل في عام 2001 ثم ليزداد انخفاضاً في عام 2002 حيث بلغ 486 ألف عامل، ثم ارتفع هذا العدد عام 2003 إلى 591 ألف عامل، وعند المقارنة نجد أن عدد العاملين في الأردن قد بلغ 1,07 مليون عامل في عام 1998، وفي مصر 17,023 مليون عامل في عام 2000. وبلغت نسبة القوى العاملة الفلسطينية إلى القوى البشرية نحو 39% في عام 1995 ارتفعت النسبة إلى 41.6% في عام 1999 ثم انخفضت إلى 38.1% في عام 2002.

أما نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان فقد بلغت في عام 1995 نحو 21.3% ارتفعت إلى 23.5% في عام 2000 ثم انخفضت لتصل إلى 19% في عام 2002. وبلغت هذه النسبة في الأردن 22% في عام 1998 وفي مصر 29% في عام 1997[1].

ولتنمية هذا المؤشر ينبغي دراسة الطلب والعرض على القوى العاملة بهدف معرفة القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى عمالة وتصنيفاتها، بالإضافة إلى البحث عن مصادر للعمل في الداخل والخارج، وعدم الاعتماد على الجانب الإسرائيلي في تشغيل العمالة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى التركيز على تنمية المهارات العمالية وتدريبهم بما يتفق واحتياجات السوق المحلية والأجنبية.

**8.3 الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي**

ارتفع الدين العام الخارجي للسلطة الفلسطينية من 83,3 مليون دولار في عام 1995 إلى 732,7 مليون دولار في عام 2000 وإلى حوالي 997.5 مليون دولار في عام 2001، وبلغ في عام 2003 نحو 1,257 مليار دولار[2].

وبالتالي فإن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد ارتفعت من 2.3% في عام 1995 إلى 16% في عام 2000 وازدادت في عام 2001 لتصل إلى 23.5%، مما يعكس تطوراً خطيراً في حجم المديونية حيث إن آثارها السلبية عند استحقاق الديون والمتمثل في سداد القسط والفائدة معاً، وهذا يؤثر سلباً على الأجيال القادمة، وخاصة إذا علمنا أن أغلب المديونية وجهت نحو نفقات جارية وليست استثمارية (الرواتب والأجور ...) مما يؤدي إلى تعثر سداد القروض.

**9.3 معدل التضخم السنوي**

يقصد بالتضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الخلل الاقتصادي في الدولة، وقد ينشأ التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية، وتلجأ الدول إلى تطبيق سياسة نقدية ومالية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية (نسبة الإنفاق) والخارجية (الناشئة عن الاقتراض)، بالإضافة إلى اتباع سياسات التصحيح الهادفة إلى توفير العرض من السلع والخدمات.

وقد أشارت دراسات عن علاقة الاستقرار بالنمو الاقتصادي إلى أن معدلات التضخم المرتفعة ومعدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة سالبة إذا تجاوزت معدلات التضخم 1-3% في الدول الصناعية، 7-11% في الدول النامية[3].

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2003.

(2) تقارير الموازنة العامة لسنوات متعددة.

(3) صندوق النقد الدولي سياسات الإصلاح الاقتصادي، واشنطن، 2001.

وفي الحالة الفلسطينية نجد أن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بفعل التضخم في إسرائيل وذلك بسبب الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في مجال العملة المتداولة، وحركة البضائع والخدمات، بمعنى أن الاحتلال الإسرائيلي استطاع تصدير التضخم الذي يعاني منه إلى المناطق الفلسطينية، وبسبب محدودية قدرة السلطة الفلسطينية على اتباع سياسة مالية ونقدية تخفف من وطأة ارتفاع الأسعار نلاحظ أن أي ارتفاع في الأسعار في إسرائيل ينعكس مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني مع أن المدخولات الفلسطينية لا تتعدى 10% من المدخولات الإسرائيلية، مما ينعكس سلباً على قدرة المستهلك الفلسطيني حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير دون الارتفاع أو الزيادة في الأجور.

تشير المعطيات إلى أن نسبة التضخم في فلسطين قد ارتفعت من 11% في عام 1993 إلى 14% في عام 1994 ثم انخفضت إلى 10.8% في عام 1995 و8.4% في عام 1996. أما في عام 1998 فقد انخفض التضخم ليصل إلى 5.5%، ويعتبر عام 2000 أفضل الأعوام حيث بلغ معدل التضخم فيه 2.8% فقط[1].

وسرعان ما ارتفع التضخم بسبب الحصار الذي فرض إبان اندلاع الانتفاضة في نهاية عام 2000 وبلغ المعدل في عام 2002 نحو 27%[2]، وبلغ معدل التضخم في الأردن في عام 1995 نحو 2.4% انخفض إلى 0.7% في عام 2000 ثم ارتفع إلى 1.8% في عام 2002.

أما مصر فقد انخفض المعدل من 8.4% في عام 1995 إلى 2.7% في عام 2000 وبقي كما هو في عام 2002[3]، ويعود السبب في المعدلات المنخفضة للتضخم في أغلب الدول العربية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة وخاصة السياسة المالية والمتمثلة في خفض الإنفاق العام، والسياسة النقدية المتمثلة في التوازن في عرض النقود وتحرير الأسعار، وتحرير أسعار الصرف. كما إنه من الضروري تعزيز المطالبة بفك الارتباط عن الاقتصاد الإسرائيلي بالطرق الصحيحة بهدف المحافظة على معدلات تضخم منخفضة، كما ويتطلب ذلك وضع سياسة مالية فلسطينية تتجنب الأخطاء التي وقعت بها الدول العربية حيث إن أهم الأخطاء الانفتاح السريع على العالم الخارجي واستخدام القروض في تمويل مشاريع غير إنتاجية وزيادة الاستيراد وعدم الاعتماد على المنتجات المحلية في تلبية الطلب المحلي.

### 10.3 نسبة الإعالة

يقصد بها عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من قبل الشخص الذي يتولى الإنفاق عليهم، وقد بلغت نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 102.3% مع اختلاف هذه النسبة بين كل من الضفة الغربية 95.8% أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 113.5% مع اختلاف هذه النسبة أيضاً بين مناطق الضفة الغربية نفسها ففي حين بلغت نسبة الإعالة في الخليل 112.1% وهي أعلى نسبة في مناطق الضفة الغربية على الإطلاق بلغت في أريحا 85.4% وهي أدنى نسبة في الضفة الغربية، أما في مناطق قطاع غزة فقد بلغت نسبة الإعالة في محافظة شمال القطاع 124.7% وهي أعلى نسبة في الأراضي الفلسطينية على الإطلاق. بلغت أيضاً في محافظة غزة 112.5%[4].

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي، 2001.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، مصدر سابق، ص 32.

أما في العام 2003 فقد انخفضت نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت 97.1% مع اختلاف النسبة بين الضفة الغربية 91.3% وقطاع غزة 108.0%[1].

وحسب تقرير التنمية البشرية لجامعة بيرزيت 2004 بلغت نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2003 (97.0%) وفي العام 2004 (95.5%)[2].

وعند مقارنة نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية (108) مع بعض الدول العربية نجد أن نسبة الإعالة ما زالت مرتفعة جداً قياساً إلى الدول العربية.

**جدول 22: مؤشر نسبة الإعالة مقارنة بين الأراضي الفلسطينية وبعض الدول العربية**

| الدولة | نسبة الإعالة | الدولة | نسبة الإعالة | الدولة | نسبة الإعالة |
|---|---|---|---|---|---|
| اليمن | 98.2 | الجزائر | 77.9 | الإمارات | 49.2 |
| سوريا | 102.0 | العراق | 87.9 | قطر | 40.6 |
| عمان | 100.3 | الأردن | 85.9 | البحرين | 53.3 |
| ليبيا | 92.7 | السعودية | 80.3 | الكويت | 67.1 |
| الأراضي الفلسطينية | 108.0 | السودان | 89.2 | لبنان | 65.7 |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، نيويورك، 1997، ص 39.

الأرقام تضع فلسطين كأعلى نسبة إعالة على مستوى الدول العربية إذ أن هذا المؤشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الخصوبة والفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل وهذه كلها مؤشرات سلبية في الأراضي الفلسطينية.

### 11.3 المعدل السنوي لنمو السكان

تعتبر المناطق الفلسطينية من أكثر المناطق ازدياداً في نموها السكاني وتراوح المعدل ما بين 3.8% في عام 1997، 3.6% في عام 2001، 3.5% في عام 2003، وتراوحت هذه النسبة ما بين 2.3% في الأردن، 2% في مصر في عام 2000[3] (تم التطرق لهذا الموضوع في مؤشرات الفصل السابق).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني، 2003)، مؤشرات سكانية واجتماعية.

(2) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، مؤشرات التنمية البشرية (الملحق الإحصائي).

(3) الأسكوا، المجموعة الإحصائية، عدد 20.

الفصل الرابع

## مؤشرات الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية

يهتم هذا الجانب بمجالات التعليم والصحة والاتصالات والمستوطنات البشرية والمجالات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية وكذلك المؤشرات الثقافية.

والمؤشرات المختارة لهذا الجانب تعكس الأوضاع الفعلية للسكان، وتعكس كذلك كمية الخدمات ونوعيتها في تلك المجالات، وبناء على ذلك اختير 21 مؤشراً للجانب الاجتماعي تخص عشرة منها المجال الصحي وثلاثة منها المجال التعليمي والثقافي وثلاثة منها مجال الاتصالات وأربعة منها مجال المستوطنات البشرية بالإضافة إلى مؤشر عام واحد، وهذه المؤشرات هي:

1. العمر المتوقع عند الولادة (سنة).
2. معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية).
3. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية).
4. الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن.
5. الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن (نسبة مئوية).
6. حالات الولادة تحت إشراف موظفين صحيين مدربين (نسبة مئوية).
7. معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية).
8. الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد السل (نسبة مئوية).
9. الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد الحصبة (نسبة مئوية).
10. عدد السكان لكل طبيب.
11. معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
12. نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية (نسبة مئوية).
13. نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي (معلم لكل 1000 تلميذ).
14. خطوط الهاتف (العدد لكل 1000 من السكان).
15. أجهزة التلفزيون (العدد لكل 1000 من السكان).
16. أجهزة الراديو (العدد لكل 1000 من السكان).
17. الغرف السكنية (غرفة لكل 100 من السكان).
18. السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء (نسبة مئوية).
19. السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (نسبة مئوية).
20. السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي (نسبة مئوية).
21. سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية)[1].

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 44، 45، 46.

**1.4 مؤشر العمر المتوقع عند الولادة**

يقصد به عدد السنوات التي يتوقع للمولود أن يعيشها بعد ولادته مباشرة وقد بلغ العمر المتوقع عند الولادة في الأراضي الفلسطينية 71.3 سنة في حين بلغ العمر المتوقع حسب دليل التنمية البشرية حسب حسابات الباحث 77.1سنة، وقد بلغ حسب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي المرتبط بالنوع الاجتماعي 0.775 لكلا الجنسين، وحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004 فقد بلغ متوسط العمر المتوقع للذكور في الأراضي الفلسطينية 70.8 سنة، أما الإناث فقد بلغ 74 سنة[1]، وعند مقارنة متوسط العمر المتوقع في الأراضي الفلسطينية مع بعض الدول العربية نجد العمر المتوقع في الكويت بلغ 75 سنة وقد احتلت بذلك المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي تليها الإمارات العربية المتحدة 74 سنة ثم البحرين 71.7 سنة، ويستطيع الباحث هنا أن يضع الأراضي الفلسطينية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم العربي كله 71.3 سنة ثم قطر 70.6 سنة، وهناك دول ينخفض فيها العمر المتوقع بشكل حاد مثل اليمن، السودان، ليبيا والتي بلغ فيها العمر المتوقع 50.4، 53.2، 63.3 على التوالي[2].

وعند مقارنة هذا المؤشر مع الدول العالمية نجد أنه تم تصنيف دول العالم إلى أربع فئات[3]:

| | | |
|---|---|---|
| 1- المجموع العالمي | ذكور 63.3 | إناث 67.6 |
| 2- المناطق الأكثر نمواً | ذكور 72.1 | إناث 79.4 |
| 3- المناطق الأقل نمواً | ذكور 61.7 | إناث 65.1 |
| 4- أقل البلدان نمواً | ذكور 48.8 | إناث 50.5 |

وفق هذا التصنيف فإن العمر المتوقع قياساً إلى المعدل العالمي مرتفع سواء على مستوى الذكور أم على مستوى الإناث، وبالتالي يمكن تصنيف فلسطين حسب هذا المؤشر ضمن المناطق الأكثر نمواً في مجال التنمية البشرية والتي تشمل بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا (جدول 23)، ولعل السبب في هذا المؤشر المرتفع من وجهة نظر الباحث يعود إلى ما يلي:

1. مستوى الخدمات الصحية سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة.
2. مساندة بعض الدول العربية للرعاية الصحية والخدمات الصحية المقدمة للمواطن الفلسطيني من خلال مساهمة تلك الدول فيما يلي:

أ- تقديم العون الطبي من خلال الأطباء الزائرين والأدوات الصحية والطبية والعلاج اللازم لجميع الأمراض (خاصة مصر والأردن).

ب-استقبال هذه البلدان لعدد من المرضى الفلسطينيين المحولين إليها على حساب وزارة الصحة الفلسطينية والتي بلغت في العام 1996 حوالي 1,507 حالة مرضية إلى مستشفيات الأردن، وحوالي 806 حالة مرضية إلى مستشفيات مصر وكذلك 2,025 حالة مرضية تم تحويلها إلى مستشفيات إسرائيل، حيث بلغ مجموع تحويلات المرضى إلى تلك الجهات الثلاث 4,338 حالة مرضية أما في العام 1997 فقد بلغ عدد التحويلات إلى نفس الجهات السابقة 2,346 حالة مرضية[4].

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004، مصدر سابق.

(2) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، ص 47.

(3) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004، مصدر سابق.

(4) الأرقام الواردة، مصدرها: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الرعاية الصحية الثانوية في الأراضي الفلسطينية، 1996، 1997، أبريل 1999، ص 46.

3. المستوى التعليمي الجيد في الأراضي الفلسطينية جعل المواطن ذو دراية مناسبة بأحواله الصحية.

**جدول 23: مؤشر العمر المتوقع لبعض البلدان المختارة**

| دول المناطق الأكثر نمواً | العمر المتوقع بالسنة | | العمر المتوقع في أعلى مراتب الدول العربية | العمر المتوقع | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | | ذكور | إناث |
| أمريكا الشمالية | 74.3 | 79.9 | السعودية | 71.1 | 73.7 |
| كندا | 76.7 | 81.9 | سوريا | 70.6 | 73.1 |
| اليابان | 77.9 | 85.1 | الإمارات العربية المتحدة | 73.3 | 77.4 |
| أستراليا | 76.4 | 82.0 | الأردن | 76.7 | 72.5 |
| نيوزيلندا | 75.8 | 80.7 | لبنان | 71.9 | 75.1 |
| الأراضي الفلسطينية | 70.8 | 74.0 | الكويت | 74.9 | 79.0 |

الجدول من إعداد الباحث.

الأرقام: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

هذا المؤشر التنموي يعكس أننا نعيش في منطقة ترتفع فيها الخدمات الصحية، فارتفاع الخدمات الصحية في بلد ما قد ينعكس ذلك إيجابياً على الدول المجاورة والمحيطة، وسبب ذلك يعود إلى الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية إضافة إلى الخدمات الصحية التي كانت توفرها سلطات الاحتلال ولاسيما التطعيمات.

### 2.4 مؤشر معدل وفيات الرضع(*)

ويقصد به عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة وهو يختلف عن معدل وفيات حديثي الولادة الذي يعني عدد الوفيات من الأطفال الرضع خلال الشهر الأول أو الأسابيع الأربعة الأولى من الولادة في سنة معينة لكل 1000 مولود حي خلال السنة نفسها(1).

وتنخفض معدلات وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت عام 2002 حسب سجل السكان الفلسطيني 11.2 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في حين قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ذلك لنفس العام 21.6 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي وأرجع سبب ذلك إلى ما يلي:

أ- انخفاض تسجيل وفيات الرضع بسبب عدم اهتمام أسرة الرضيع المتوفى في تسجيله بعد وفاته.

ب- انخفاض مستوى الوعي بأهمية وجدوى التسجيل.

ت- الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي فرضتها قوات الاحتلال جعلت هناك انخفاض في تسجيل وفيات الرضع(2).

ويعتقد الباحث أن هذا أمراً غاية في الخطورة وخاصة الفقرات أ، ب لأن تسجيل الوفيات الرضع وإعلام الجهات المسئولة عنهم يعتبر أمر إلزامي للمواطن الفلسطيني إذ أن أي نقص في الأرقام والمعلومات المتعلقة بالوفاة سوف يترتب عليه نقص وإخلال في مؤشرات التنمية لأن المواليد الذين توفوا ولم يسجلوا سوف يُتعامل معهم على أنهم أحياء وبالتالي قد يحدث ذلك نوع من الإرباك لدى المخططين وواضعي برامج التنمية، ذلك أن عدد وفيات الأطفال الرضع في الأراضي الفلسطينية للعام 2002 المسجل فعلاً بلغ 1,043 حالة وفاة ولكن عدد حالات الوفاة التي قدرها الجهاز

(*) تم عرض ومناقشة هذا المؤشر ضمن مؤشرات التنمية البشرية السكانية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي، التقرير النهائي، نوفمبر 2001، صفحات المصطلحات والتعاريف.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم المواليد والوفيات في سجل السكان 2003، مصدر سابق، ص 35.

بلغت 2,626 حالة وفاة، أي أن هناك 1,583 حالة وفاة لم تسجل في ذلك العام، وعلى اعتبار أن هذا الرقم حصل في السنوات ما بين العام 2000–2004 فإن هناك 8,000 حالة وفاة لم تسجل خلال السنوات 2000–2004. وهذا مؤشر يدل على أن هناك 66% من حالات الوفاة لدى الأطفال الرضع لم يسجل وهذا يجعل العبء ثقيل على كل من المستشفيات والعيادات ومراكز الأمومة والجهاز المركزي للإحصاء في رصد ومتابعة هذا الأمر من أجل بناء خطط تنموية شاملة تستند على أرقام صحيحة وسليمة.

وتوضح التقارير الإحصائية إلى أن الأسباب الرئيسية لوفاة الرضع تتمثل في الالتهابات الرئوية، وأمراض الجهاز التنفسي، والتشوهات الخلقية، والابتسار، والتسممات الدموية[1]. ويرى الباحث أن هذه الأسباب يمكن السيطرة عليها من خلال وضع برنامج تنموي شامل لتلافي هذه الأسباب من خلال:

أ- إرسال بعثات من الأطباء لإكمال دراساتهم العليا في الأمراض السابقة وخاصة أمراض الجهاز التنفسي والالتهابات الرئوية بحيث يكون هناك توزيع جغرافي يشمل كل محافظات الوطن إذ أنه بعد سنوات قليلة سيعود هؤلاء وقد اكتسبوا خبرة شاملة.

ب- افتتاح مراكز طبية متخصصة في الأمراض السابقة.

ت- رفع كفاءة الخدمات المقدمة للرضع بصفة عامة.

فإذا ما تم أخذ ذلك بعين الاعتبار فإن عدد وفيات الأطفال الرضع سوف ينخفض بشكل واضح بإذن الله، وهذا كان واضحاً خلال السنوات 1990 حيث كان معدل وفيات الرضع 42 بالألف أصبح في العام 2001 (21) بالألف[2] ولعل هذا الانخفاض في عدد وفيات الأطفال الرضع كان نتيجة طبيعية للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة لهؤلاء الأطفال وسوف يكون هناك انخفاض أكثر إذا ما أخذت البنود السابقة بعين الاعتبار إضافة إلى الاهتمام بصحة الأم والطفل.

### 3.4 مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة

ويعبر هذا المؤشر عن نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغهم العمر خمس سنوات وتقاس لكل 1000 حالة ولادة، وهذا المؤشر له مدلول مهم على مستوى مشروعات التنمية المستدامة إذ أن الطفل قد كتبت له الحياة لفترة من العمر بلغت أقل من 5 سنوات فما الذي طرأ على صحته العامة ما جعله يفقد حياته؟ وهنا لا بد من طرح عدة أسئلة:

1- هل هناك نقص في مستوى الخدمات المقدم لهذه الفئة؟

2- هل هناك أمراض مستوطنة في الأراضي الفلسطينية تصيب الأطفال دون سن الخامسة؟

3- هل هناك عوامل أخرى يجهلها ذوي الاختصاص؟

انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية من 33.2 مولود لكل 1000 مولود حي في الفترة 1990–1994 لتصبح 28.7 مولود لكل 1000 مولود حي في الفترة 1995–1999[3] لكلا الجنسين.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي، التقرير النهائي، 2001، مصدر سابق، ص 147.

(2) Human Development Report, 2003. UNDP. New York, P. 208.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين ... قضايا وإحصاءات، سلسلة إحصاءات الطفل رقم (7)، التقرير السنوي، يونيو، 2004، ص 12.

فلو أخذنا سنة 2002 وقرأنا وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها لوجدنا أن هناك 284 حالة وفاة منهم 156 ذكور شكلوا ما نسبته 54.9% و128 حالة وفاة من الإناث شكلوا ما نسبته 45.1%.

وقد تركزت وفيات الأطفال دون سن الخامسة لسنة 2002 في الفئة العمرية من 1 إلى 2 سنة حيث بلغت 204 حالة وفاة من المجموع 284 حالة وفاة سجلت ما نسبته 71.8% من مجمل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة (جدول 24) وهنا يبرز سؤال لماذا في هذه الفئة بالتحديد؟

- هل أن الطفل خرج من المرحلة الأولى (الأطفال الرضع) سقيماً وبالتالي لم يستطع أن يواصل حياته؟

فإذا كانت الإجابة نعم، فلماذا لم يتم اكتشافه ولم تقدم له الرعاية الصحية الكافية والعلاج المناسب والاهتمام الكافي، وهنا يبرز دور الأطباء المتخصصين والمراكز المتخصصة.

- وهل الطفل خرج من المرحلة الأولى سليماً وأصيب بالمرض في هذه المرحلة؟

وهنا يأتي دور الأطباء والمراكز في متابعة هذه الحالات أيضاً.

**جدول 24: مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس والعمر في الأراضي الفلسطينية، 2002**

| ذكور | إناث | المجموع | وفيات السنة الأولى | وفيات السنة الثانية | وفيات السنة الثالثة | وفيات السنة الرابعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 156 | 128 | 284 | 127 | 77 | 50 | 30 | 284 |
| %54.9 | %45.1 | %100.0 | %44.7 | %27.1 | %17.6 | %10.6 | %100.0 |

الجدول من إعداد الباحث.

الأرقام: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقييم بيانات المواليد والوفيات، 2003.

وعند إبراز معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة المرتبط بالنوع الاجتماعي نجد أن وفيات الأطفال الذكور 27 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية بينما الإناث 21 حالة وفاة[1] وعند مقارنة ذلك مع المؤشرات العالمية نجد التالي:

| | | |
|---|---|---|
| 1- المجموع العالمي | ذكور 81 | إناث 81[2] |
| 2- المناطق الأكثر نمواً | ذكور 10 | إناث 9 |
| 3- المناطق الأقل نمواً | ذكور 89 | إناث 89 |
| 4- أقل البلدان نمواً | ذكور 165 | إناث 156 |

واضح أن الأراضي الفلسطينية أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 81 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة وهو أمر جيد وهو في نفس الوقت يبتعد قليلاً عن معدلات المناطق الأكثر نمواً ولكن في هذا الجانب نستطيع أن نصنف الأراضي الفلسطينية ضمن المناطق غير المتقدمة في هذا الجانب إذ أنها ضعف المناطق الأكثر نمواً 2.7 مرة عند الذكور وحوالي 2.3 ضعف عند الإناث، وهو فارق ليس كبيراً إذا ما قورن بأرقام الدول العربية والعالمية على حد سواء.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

(2) نفس المصدر.

**جدول 25: مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة لمناطق مختارة**

| دول المناطق الأكثر نمواً | الوفيات | | الدول العربية | الوفيات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | | ذكور | إناث |
| السويد | 5 | 4 | الأراضي الفلسطينية | 27 | 21 |
| بريطانيا | 7 | 6 | السعودية | 26 | 23 |
| النمسا | 6 | 5 | سوريا | 28 | 25 |
| بلجيكا | 6 | 6 | الإمارات العربية المتحدة | 17 | 14 |
| فرسنا | 6 | 6 | اليمن | 100 | 95 |
| سويسرا | 7 | 5 | الأردن | 28 | 26 |
| إسرائيل | 9 | 9 | | | |

الجدول من إعداد الباحث.

الأرقام: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

يعكس هذا المؤشر مقدار البعد بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الأراضي الفلسطينية والدول العربية على حد سواء، ويظهر ذلك مدى النقص في الرعاية الصحية والخدماتية المقدمة لهذه الفئة في الأراضي الفلسطينية، ولعل أهم أسباب الوفاة حسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية هي أمراض الجهاز التنفسي والالتهابات الرئوية والحوادث والتشوهات الخلقية ويشير التقرير كذلك إلى أن جزأً كبيراً من هذه الوفيات ممكن تجنبها[1].

أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد حدد السبب لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بالأسباب المتعلقة بما قبل الولادة وجعلها السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون الخامسة في الضفة الغربية حيث بلغت 62.5% في العام 2002 ، أما في قطاع غزة فقد احتلت الأسباب المتعلقة بما قبل الولادة المرتبة الأولى في سبب وفيات الأطفال دون سن الخامسة لنفس العام بواقع 50.8%[2]، ولكن بدا واضحاً أن هناك انخفاضاً في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذ بلغت الوفيات في العام 1990 (53) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية انخفضت هذه النسبة في العام 2001 لتصبح 25 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية[3].

### 4.4 مؤشر الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن

الوزن الطبيعي للمولود هو 2.5–4 كغم عند ولادته، أما الوزن الأقل من المعتاد فهو المولود الذي يزن أقل من 2.5 كغم عند ولادته[4].

وفي الأراضي الفلسطينية بلغ عدد المواليد في العام 2002 (94,406) مولود منهم 52,670 مولود في الضفة الغربية شكلوا ما نسبته 55.8% من إجمالي المواليد، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المواليد 41,736 مولود شكلوا ما نسبته 44.2% من إجمالي المواليد.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي، التقرير النهائي، 2001، مصدر سابق، ص 147.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، 2004، مصدر سابق. ص 12 ، 13.

(3) Human Development Report, 2003, UNDP.

(4) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الصحي، النتائج الأساسية، 1997، مصدر سابق، ص 38.

وكانت نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن في الأراضي الفلسطينية 9.6% من إجمالي المواليد مع اختلاف هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن في الضفة الغربية 10.3% أما في قطاع غزة فقد بلغت 8.3%[1]. وعند مقارنة هذه المعدلات مع بعض الدول العربية نجد ما يلي:

**جدول 26: مؤشر الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن مقارنة مع بعض الدول العربية**

| الدولة | نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن% 1990[1] | نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن% 1990-1997[2] | نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي وزن% 1995-2000[3] |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 9 | 9 | 7 |
| البحرين | -- | 6 | 10 |
| مصر | 10 | 10 | 10 |
| العراق | 15 | 15 | -- |
| الأردن | 7 | 10 | 10 |
| الكويت | 7 | 7 | 7 |
| لبنان | -- | 10 | 6 |
| ليبيا | 9 | 7 | 7 |
| المغرب | 10 | 9 | 9 |
| عمان | 10 | 8 | 11 |
| قطر | -- | -- | 10 |
| السعودية | 7 | 7 | 3 |
| السودان | 15 | 15 | -- |
| سوريا | 11 | 7 | 6 |
| تونس | 8 | 8 | 5 |
| الإمارات العربية المتحدة | 6 | 6 | -- |
| اليمن | 19 | 19 | 26 |
| الأراضي الفلسطينية | 9.6(*) | 8.6(**) | 9 |

الجدول من إعداد الباحث.

مصدر الأرقام:

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، ص 47.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

(3) Human Development Report, UNDP, 2003

(*) بيانات العام 2002.

(**) بيانات العام 2000.

### 5.4 مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن

يعتبر نقص وزن الأطفال دون سن الخامسة مؤشر هام يعبر عن مدى صحة الطفل ومدى الرعاية الصحية التي يتلقاها هذا الطفل وسلامة طرق تغذيته، وقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 (2.6%)[2] ارتفعت هذه النسبة في العام 2001 إلى 3%[1] وفي العام 2002 ارتفعت لتصل إلى 3.5%[2] .

(1) Palestinian Central Bureau of Statistic (PCBS) Nutrition survey. Main finding, December, 2002.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، مصدر سابق، 2004، ص 42.

وكان ارتفاع مؤشر نقص وزن الأطفال دون سن الخامسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة واضحاً ففي حين سجل نقص الوزن في الضفة الغربية 2.7% في العام 2000 ارتفع ليصبح 4% في العام 2002 وهذا يعتبر ارتفاعاً حاداً أي نستطيع القول أن الرقم تضاعف ما بين العام 2000 إلى العام 2002 ولعل الارتفاع الواضح في هذه النسبة يرجع إلى عدم اهتمام الأم بصحة طفلها هنا بسبب نقص برامج تأهيل الأمهات أو بسبب عدم تمكن الأمهات من الوصول إلى تلك المراكز للاستفادة من برامج التأهيل بسبب الحواجز الإسرائيلية.

أما في قطاع غزة فقد ارتفعت هذه النسبة ولكن ارتفاعاً طفيفاً وليس كما ارتفعت في الضفة الغربية إذ بلغت 2.5% في العام 2000 و2.6 في العام 2002، ولكن بصفة عامة فإن أطفال فلسطين يتمتعون بوضع غذائي أفضل مقارنة بدول أخرى في العالم الثالث ما أثر إيجابياً على أوزانهم إلا أن الإناث أكثر عرضة لنقص الوزن من الذكور وقد توجد علاقة بين تعليم الأم ووزن الطفل بحيث إنه كلما ارتفع تعليم الأم كلما قلت معاناة الأطفال من نقص الوزن.

وتتمتع المخيمات بأقل نسبة من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن وأن المناطق الريفية تزيد فيها حالات نقص الوزن، كما أن قطاع غزة يتمتع بأدنى نسبة من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن مقارنة بالضفة الغربية[3] ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال يعيشون في المخيمات التي تتلقى خدمات ورعاية أكثر من باقي المناطق ولأنها تُخدم من وكالة الغوث ووزارة الصحة معاً الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية المتعلقة بصحة الطفل في تلك المناطق.

**6.4 مؤشر حالات الولادة التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين مدربين**

يقصد بالولادة التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين ومدربين هو الكادر الطبي الذي أشرف على عملية الولادة سواء كان ذلك طبيب متخصص أو طبيب عام أو قابلة قانونية (ممرضة) أو داية، فأي ولادة تمت تحت إشراف أحد أفراد هذا الطاقم تعتبر الولادة تمت تحت إشراف أشخاص مهرة أو ممكن أن نطلق عليه ولادة آمنة[*].

وحسب المسح الصحي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1996 تبين أن معظم الولادات تتم بإشراف موظفين صحيين ومدربين فمن بين 3,394 حالة ولادة شملت الضفة الغربية وقطاع غزة تبين أن حوالي 95% من حالات الولادة كانت بإشراف أخصائيين وأن 5% فقط تمت بدون إشراف أخصائيين. مع اختلاف هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن بين 2,250 حالة ولادة تمت في الضفة الغربية كانت هناك 93.4% منها ولادة آمنة، ومن بين 1,144 حالة ولادة تمت في قطاع غزة كانت هناك 98% منها ولادة آمنة، وقد كانت هناك علاقة واضحة بين حالات الولادة والتعليم الذي تلقته الأم فبينما بلغت نسبة الأمهات اللاتي ولدن في المنزل ممن لم يتلقين أي تعليم 10.1% في الضفة الغربية انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 1.7% ممن تلقين تعليم ثانوي فأعلى، أما في قطاع غزة فقد بلغت 3.1%، 1.5% على التوالي[4].

---

(1) Human Development Report, 2003, UNDP, P. 198.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، 2004، مصدر سابق، ص 42.

(3) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي، 2001، ص 196-197.

(*) هي الولادة التي تتم على يد أو حضور شخص مؤهل طبياً ومدرب وفي مكان نظيف وآمن وذلك لتلافي أي مخاطر محتملة للأم والطفل.

(4) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الصحي، 1997، مصدر سابق، ص 99-102.

أما نتائج المسح الصحي للعام 2000 انخفضت النسب السابقة بشكل ملحوظ فقد أظهر المسح أن 60.3% من الولادات قد أشرف عليها طبيب و36.5% أشرفت عليها ممرضة قابلة و2.7% داية وأن ما نسبته 0.2% لم يشرف عليها أحد.

وقد ارتبط ذلك بفئات الأعمار والتعليم الذي تلقته الأم حيث أظهر المسح أن الطبيب أشرف على نسبة أعلى من ولادات النساء في الفئة العمرية 15–19 سنة والمتعلمات ثانوي فأكثر وكذلك نساء الحضر حيث بلغت 70.8% و65.9% على التوالي، بينما كان الدور الأكبر للداية بين النساء غير المتعلمات 7% والريفيات 4.8% أما ممن لم تقدم لهن المساعدة خلال الولادة فكانت أعلى نسبة بين النساء في فئة العمر 40–49 سنة 1.2% وغير المتعلمات 0.6%.

وكذلك دلت النتائج أن الطبيب قد أشرف على نسبة أعلى من الولادات في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية إذ بلغت 75.9% و51.4% على التوالي، وكان هناك دور واضح للداية في الضفة أكبر منه في غزة فقد أشرفت الداية على 3.8% من الولادات في الضفة مقابل 0.9% من الولادات في قطاع غزة، ولعل هذا يعود إلى زيادة عدد القرى بشكل كبير في الضفة عنه في قطاع غزة.

هذا المؤشر يوضح أن هناك علاقة بين اختيار الأم لكي تضع مولودها بإشراف أخصائيين وبين التعليم الذي تلقته فنجد أنه كلما ازداد تعليم الأم (ثانوي فأكثر) كلما كان ذلك دافعاً لكي تضع المولود عند أطباء متخصصين، وعلى العكس تماماً فيما لو كانت الأم لم تتلق أي شيء من التعليم وكذلك هناك علاقة بين مكان السكن ونوع الإشراف على الولادة فنجد أنه في الأرياف ما زالت عادة الولادة التقليدية (بإشراف الداية) ما زالت سائدة.

ولكن يعتبر هذا المؤشر جيداً عند مقارنته ببعض الدول المتقدمة والعربية وبعض دول العالم الثالث. (جدول 27)

**جدول 27: مؤشر حالات الولادة التي تتم تحت إشراف موظفين صحيين ومدربين لدول مختارة**

| الدول المتقدمة | الولادات الآمنة% | دول نامية | الولادات الآمنة% | دول متأخرة | الولادات الآمنة% |
|---|---|---|---|---|---|
| اليابان | 100 | الأردن | 100 | غينيا | 35 |
| سنغافورة | 100 | عمان | 95 | مالي | 41 |
| إيرلندا | 100 | الكويت | 98 | السنغال | 58 |
| البرتغال | 100 | الجزائر | 92 | بنغلادش | 12 |
| اليونان | 100 | مصر | 61 | أفغانستان | 12 |
| هولندا | 100 | تونس | 90 | باكستان | 20 |
| كندا | 98 | الأراضي الفلسطينية | 97 | هايتي | 24 |
| الولايات المتحدة | 99 | السعودية | 91 | اليمن | 22 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الأرقام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004.

### 7.4 مؤشر معدل الوفيات النفاسية

ويقصد بها عدد الوفيات من النساء نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة لكل 100,000 ولادة حية. ويطلق عليها الوفيات النفاسية وتقاس بالنسبة المئوية وقد بلغت نسبة الوفيات النفاسية 100 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة في الأراضي الفلسطينية كمعدل عام، كما بلغت معدلات الوفيات النفاسية في الأراضي الفلسطينية في العام 1995 حسب تقرير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 120 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية[1] أما في العام 2004 فقد بلغت حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 100 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة حية[2].

ولعل هذا المؤشر لا يرتبط بأي مؤشرات أخرى إذ إنه يمكن أن تكون المرأة في حالة وضع وفي داخل المستشفى وبإشراف أطباء مهرة ولكن تحدث مضاعفات حمل لا يمكن استدراكها فتحدث الوفاة في حين أنه قد تضع امرأة أخرى مولودها في المنزل دون أي إشراف ورعاية ولا يحدث لها شيء، ولكن هذا الكلام ليس على إطلاقه إذ أنه لا بد أن تتم الولادة تحت إشراف أخصائيين مهرة، وأنه كلما كان الوضع في المستشفى وبإشراف متخصصين كلما كانت نسبة الوفيات أقل وهذا هو المطلوب إذ أن المرأة إذا ما أتمت عملية الولادة دون إشراف متخصصين فإن هذا يعرضها وطفلها للخطر.

**جدول 28: نسبة الوفيات النفاسية لدول مختارة، 1995، 2004**

| الدولة | 1995(*) | 2004(**) | الدولة | 1995(*) | 2004(**) | الدولة | 1995(*) | 2004(**) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| استراليا | 6 | 8 | الأراضي الفلسطينية | 120 | 100 | السودان | 1,500 | 590 |
| النمسا | 11 | 4 | عمان | 120 | 87 | الصومال | 1,600 | 1,100 |
| كندا | 6 | 6 | سوريا | 200 | 160 | أندونيسيا | 470 | 230 |
| الدنمارك | 15 | 5 | تونس | 70 | 20 | الفلبين | 290 | 200 |
| ألمانيا | 2 | 8 | الإمارات | 30 | 54 | بوليفيا | 550 | 420 |
| سويسرا | 8 | 7 | الأردن | 41 | 41 | هاييتي | 1,100 | 650 |
| الولايات المتحدة | 12 | 17 | السعودية | 23 | 23 | أفغانستان | 820 | 1,900 |

(*) Human Development Report, 2003.

(**) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

الجدول يبين مقدار الفجوة والفارق الكبير بيننا في الأراضي الفلسطينية وبين الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية إذ أن حالات الوفيات النفاسية تزيد بحوالي 10 أضعاف عن الدول المتقدمة وهذا مؤشر يدل على أن مستوى رعاية الأمومة ومتابعة حالات الولادة لا تتم بالشكل المطلوب، أما على مستوى الدول العربية فالوضع كذلك يدعو إلى القلق ويضع لافتات ساطعة أمام واضعي برامج التنمية ومنفذي خططها بأن هذا المؤشر بحاجة إلى خطط تنموية شاملة، إذ أن حالات الوفاة في الأراضي الفلسطينية تفوق مثيلاتها في الدول العربية مثل السعودية والأردن والإمارات بل إنها ضعفين أو ثلاثة أضعاف تلك الدول ولعل السبب في ذلك:

1. قلة عدد المستشفيات قياساً إلى تلك الدول.
2. ضعف وسائل وأساليب نقل النساء في حالة الولادة إلى المستشفيات وقد يكون سبب ذلك حواجز الاحتلال.
3. نسبة النساء غير المتعلمات والريف الفلسطيني له علاقة بارتفاع هذه النسبة.
4. قلة عدد النساء اللاتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة (فترة النفاس)، إذ بلغت هذه النسبة 19.5% في العام 1996 وبلغت 26.3% في العام 2000 بمعدل زيادة قدره 6.8% وهي نسبة منخفضة أي أن 74% من النساء لم يتلقين أي رعاية تذكر ولعل هذا السبب الحقيقي وراء ارتفاع نسبة الوفيات النفاسية في الأراضي الفلسطينية[3].

(1) Human Development Report, 2003, UNDP, p. 208.

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004، مصدر سابق، ص 103.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، 2004، مصدر سابق، ص 38.

**8.4 مؤشر الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد السل**

وهو عبارة عن مطعوم يعطى خلال الشهر الأول من الولادة وذلك للوقاية من مرض السل الرئوي (التدرن) ويعطى على شكل حقنة تحت الجلد[1] وتقاس بالنسبة المئوية، وقد بلغت نسبة الأطفال الذين تلقوا تطعيماً ضد مرض السل في الأراضي الفلسطينية 43.2% في العام 1996 ارتفعت هذه النسبة قليلاً في العام 2000 لتصبح 73.0%، ولكن هذه النسبة ما زالت منخفضة جداً قياساً إلى دول العالم، وهناك أيضاً تبايناً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تلقي هذا المطعوم إذ بلغ 55.4% في الضفة الغربية و100.0% في قطاع غزة، ولعل انخفاض النسبة العامة يعود إلى تدني النسبة في الضفة الغربية ذلك أن مطعوم السل أدخل في العام 1999 إلى برنامج التطعيمات لدى وزارة الصحة في الوقت الذي كانت مراكز وعيادات وكالة الغوث الدولية تعطي هذا المطعوم للأطفال المسجلين لديها منذ وقت طويل إضافة إلى أن أطفال القدس لا يتلقون هذا المطعوم[2].

ولعل بعض الدول العربية أكثر تقدماً من الأراضي الفلسطينية في هذا الجانب وخاصة كل من الجزائر 92%، مصر 95%، المغرب 99%، عمان 96%، سوريا 100%، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحقيقية ذات الأهمية البالغة لمعرفة مدى رعاية الأطفال وتقديم الخدمات الصحية والتحصينات من الأمراض لهم ويدل على مدى اهتمام الدولة بهذا الجانب.

**9.4 مؤشر الأطفال البالغون من العمر سنة والمحصنون ضد الحصبة**

وهو مطعوم يعطى عند عمر 9 شهور وذلك بهدف الوقاية من مرض الحصبة ويعطى على شكل حقنة[3] ويقاس بالنسبة المئوية.

بلغت نسبة الأطفال في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا هذا المطعوم 48.9% في العام 1996 ارتفع هذا المعدل بشكل جيد في العام 2000 ليصبح 92.7% مع وجود فارق أيضاً بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة تغطية هذا المطعوم.

**جدول 29: نسبة الأطفال الذين تلقوا مطعوم الحصبة في الأراضي الفلسطينية، 1996-2000**

| المنطقة | عام 1996 | عام 2000 |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | %28.7 | %89.1 |
| قطاع غزة | %93.2 | %98.2 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، 2004.

هناك فارق كبير بين الأعوام 1996-2000 وكذلك بين الضفة الغربية وقطاع غزة وسبب ذلك يعود إلى ما يلي:

1. أدخل هذا المطعوم إلى الضفة الغربية في العام 1996 وهذا الذي جعل النسبة متدنية جداً 28.7%، بدأ يتحسن في العام 2000 ليصبح 89.1%.
2. حرمان الأطفال غير المسجلين في وكالة الغوث من تلقي هذا المطعوم في الضفة الغربية.

(1) نفس المصدر، ص 105.

(2) نفس المصدر، ص 43.

(3) نفس المصدر، ص 105.

3. ترتفع نسبة الأطفال الذين تلقوا هذا المطعوم في قطاع غزة ما بين الأعوام 1996و 2000 بسبب إشراف وكالة الغوث الدولية على تحصين الأطفال ضد مرض الحصبة وقد كانت تعطي هذا المطعوم قبل العام 1996 بكثير.

وحسب المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام 1996 على 4,620 حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تبين أن 36.9% من الأطفال فقط تلقوا مطعوم الحصبة كمعدل عام مع ارتفاع هذه النسبة بين الأطفال الذين يسكنون المخيمات لتصل 70.2%.

وعند مقارنة الأطفال في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا هذا المطعوم مع أطفال بعض الدول العربية وبعض دول العالم نجد التالي:

**جدول 30: مؤشر الأطفال المحصنون ضد الحصبة للعامين لدول مختارة، 1990،2000**

| الدولة | %1990 | %2000 | الدولة | %1990 | %2000 | الدولة | %1990 | %2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بروناي | 99 | 99 | عُمان | 98 | 99 | الصومال | 30 | 38 |
| أستراليا | 86 | 93 | الإمارات | 80 | 94 | السودان | 57 | 67 |
| كندا | 89 | 86 | المغرب | 80 | 96 | اليمن | 69 | 79 |
| الدنمارك | 84 | 94 | قطر | 79 | 92 | أندونيسيا | 58 | 59 |
| | | | الأراضي الفلسطينية | 49 | 93 | | | |

الجدول من إعداد الباحث.

الأرقام: Human Development Report, UNDP, 2003.

أرقام الجدول توضح أن هناك فارقاً شاسعاً بين الأطفال الذين تلقوا مطعوم الحصبة في العام 1990 والعام 2000 في الأراضي الفلسطينية والدول المتقدمة، وهذا المطعوم إن لم يحصل عليه الطفل يجعله عرضة للإصابة بهذا المرض الفتاك وبالتالي يؤثر على ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع إذ أن هناك علاقة بين ارتفاع وفيات الأطفال وعدم تلقيهم هذا المطعوم.

### 10.4 مؤشر عدد السكان لكل طبيب

يدل هذا المؤشر على مدى زيادة أو نقص عدد الأطباء وبالتالي مقدار الرعاية التي من المتوقع أن يتلقاها الشخص على اعتبار أنه كلما زاد عدد السكان لكل طبيب كلما كان هناك نقص في الرعاية التي من المتوقع أن يتلقاها الشخص، وقد بلغ معدل الأطباء في الأراضي الفلسطينية لكل 1000 من السكان 1.5 طبيب[1] أي بمعدل 666 شخص لكل طبيب، وهذه نسبة ليست مرتفعة قياساً إلى باقي الدول الأخرى بسبب أن الفلسطينيين يتعرضون يومياً إلى الاجتياحات وإطلاق النار وتكسير العظام وعلى ذلك فهم بحاجة إلى عدد أكبر من الأطباء لكي يوفروا لهم الرعاية والخدمات ويقوموا على علاجهم والاهتمام بهم، وما زال هناك نقص في عدد الأطباء في الأراضي الفلسطينية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003، مصدر سابق، ص 34.

**جدول 31: مؤشر معدل الأطباء لكل 1000 من السكان وعدد السكان لكل طبيب في الأراضي الفلسطينية**

| السنة | معدل الأطباء لكل 1000 من السكان | عدد السكان لكل طبيب |
|---|---|---|
| 1997 | 0.99 | 1,010 |
| 1998 | 1.15 | 869 |
| 1999 | 1.28 | 781 |
| 2000 | 1.40 | 714 |
| 2001 | 1.40 | 714 |
| 2002 | 1.50 | 666 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003.

وعند مقارنة معدل عدد السكان لكل طبيب مع الدول العربية نجد أن هناك دولاً تقدمت كثيراً في هذا الجانب فمثلاً الأردن 649 شخص لكل طبيب، لبنان 413 شخص لكل طبيب[1]، فإذا كانت هذه الدول التي يوجد لديها استقرار أمني إلى حد ما تتمتع بهذه المميزات فالأراضي الفلسطينية بحاجة ماسة إلى زيادة عدد الأطباء لديها نظراً للاحتياجات اليومية جراء سقوط الجرحى والشهداء والحوادث المتكررة.

### 11.4 معدل القراءة والكتابة بين البالغين

بلغت معدلات القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب أرقام التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 (86.1%) مع وجود تفاوت بين الذكور والإناث حيث بلغت بين الذكور 92.2% في حين بلغت بين الإناث 79.7% أي بفارق 12.5% لصالح الذكور وهذا مؤشر على أن 20.3% من الإناث اللواتي تجاوزت أعمارهن 15 سنة فأكثر ليس لديهن أي معرفة بالقراءة والكتابة إطلاقاً " أميين".

وهذا في حد ذاته مؤشر خطير يوضح مدى التخلف العلمي والصحي والثقافي والزواجي الذي سوف يترتب على هذا الأمر بين الإناث.

وعند مقارنة معدلات القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب نوع التجمع السكاني تبين أن أدنى معدل كان بين الأفراد القاطنين في الريف حيث بلغ 83.1% وكان أعلى معدل بين الأفراد القاطنين في التجمعات الحضرية حيث بلغ 87.6% ولم يكن هناك فارق بينه وبين التعليم في المخيمات إذ بلغ بين الأفراد القاطنين فيها 86.5% ولكن الملاحظ أن هناك حوالي 13% من سكان الحضر والمخيمات ما زالوا أميين وهذه نسبة عالية.

وبالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة حسب فئات الأعمار تبين أن أعلى نسبة هي ضمن الفئة العمرية 15-19 سنة حيث بلغت معرفة القراءة والكتابة لديهم في الضفة الغربية 96.9% وفي قطاع غزة 97.1% تبدأ هذه النسبة في الانخفاض التدريجي لتصبح في الفئة العمرية 20-24 سنة، 96.3 و97.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتظل هذه النسبة في الانخفاض لتصبح في الفئة العمرية 55-64 سنة، 43.9% في الضفة الغربية، 36.6% في قطاع غزة، أما كبار السن 65 سنة فما فوق فتنخفض النسبة بشكل حاد لتصبح 37.6% في الضفة الغربية، 26.8% في قطاع غزة. ويعود سبب ذلك إلى أن هذه الفئة لم تتلق تعليمها قبل أكثر من 60 سنة حيث كان ضعف عام وقصور في مستوى الخدمات التعليمية في تلك الفترة.

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق ص 47.

ولكن هذه النسبة لكبار السن تختلف ما بين الذكور والإناث ففي حين كانت 14% لدى الإناث في الضفة الغربية كانت 9.8% في قطاع غزة ولدى الذكور كانت 61.6% في الضفة الغربية وكانت 46.0% في قطاع غزة[*].

**جدول 32: مؤشر معدلات القراءة والكتابة للبالغين 15 سنة فأكثر حسب الجنس ونوع التجمع، 1997**

| الجنس | الضفة الغربية | | | | قطاع غزة | | | | الأراضي الفلسطينية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | مخيمات | المجموع | حضر | ريف | مخيمات | المجموع | حضر | ريف | مخيمات | المجموع |
| ذكور | 93.4 | 92.2 | 91.8 | 92.7 | 91.0 | 87.0 | 92.8 | 91.4 | 92.4 | 91.9 | 92.5 | 92.2 |
| إناث | 83.3 | 74.4 | 79.0 | 78.9 | 82.1 | 71.4 | 81.8 | 81.2 | 82.8 | 74.2 | 80.5 | 79.7 |
| **المجموع** | **88.4** | **83.4** | **85.4** | **85.9** | **86.6** | **79.1** | **87.0** | **86.3** | **87.6** | **83.1** | **86.5** | **86.1** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة التقارير الإحصائية (089)، يوليو 2000، ص 39.

وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 فقد بلغت نسبة القراءة والكتابة بين البالغين 89.2%، أي أن هناك تحسن طرأ على هذه النسبة ما بين العام 1997 وحتى العام 2001 وعند مقارنة هذه النسبة مع بعض دول العالم وبعض الدول العربية نجد التالي.

**جدول 33: مؤشر معدلات القراءة والكتابة بين البالغين 15 سنة فأكثر لدول مختارة، 2001**

| الدولة | مدى القراءة والكتابة بين البالغين% | الدولة | مدى القراءة والكتابة بين البالغين% |
|---|---|---|---|
| جورجيا | 100 | تركيا | 85.5 |
| كازاخستان | 99.4 | تونس | 72.1 |
| رومانيا | 98.2 | الأردن | 90.3 |
| روسيا | 99.6 | لبنان | 86.5 |
| مولدافيا | 99.0 | السعودية | 77.1 |
| | | الأراضي الفلسطينية | 89.2 |

المصدر: Human Development Report, UNDP, 2003

### 12.4 مؤشر نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معاً

يقصد بهذا المؤشر تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية سواء أكان منتظماً أو منتسباً، ومراحل التعليم النظامية تشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية (الأساسية) أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية[1]، وقد بلغت نسبة القيد الإجمالية في الأراضي الفلسطينية حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 41.1%[2] للذكور والإناث ولجميع الأعمار مع وجود تفاوت واضح بين الذكور والإناث من جانب، وبين الفئات العمرية المختلفة من جانب آخر، وكذلك اختلاف حسب التجمع السكني.

(*) الأرقام الواردة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، 2000، مصدر سابق، ص 26.

(2) نفس المصدر، ص 42.

أما من حيث اختلاف نسبة القيد حسب الجنس فنجد أن هناك تقارب واضح بين الذكور والإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تسجيل الطلبة في الفئة العمرية 6–11 سنة حيث كانت 98.4% للذكور و98.3% للإناث في الضفة الغربية، و98.3% للذكور و98.2% للإناث في قطاع غزة بمعدل إجمالي 98.3% لكلا الجنسين في الأراضي الفلسطينية.

تنخفض هذه النسبة بشكل واضح في الفئة العمرية 12–14 سنة حيث بلغت 92.1% للذكور و92.9% للإناث في الضفة الغربية، أي بخسارة مقدارها 6.3% للذكور و5.4% للإناث في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد بلغت معدلات الالتحاق لنفس الفئة 92.1% للذكور و93.2% للإناث بخسارة مقدارها 6.1% للذكور و5.4% للإناث وهي تقارب نفس النسبة في الضفة الغربية، أما الفئة العمرية 15–17 سنة فقد سجلت انخفاضاً واضحاً في مستوى القيد في التعليم حيث بلغت في الأراضي الفلسطينية 67.8% وكان انخفاضاً حاداً في الضفة الغربية إذ بلغ معدل الالتحاق 65.5% لكلا الجنسين في حين بلغ في قطاع غزة نسبة أفضل بقليل عن الضفة الغربية 71.3% ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس في هذه الفئة العمرية، إما للالتحاق بقطاع العمل أو لمساعدة الآباء (كما في الريف)، أو لصعوبة الحياة وكثرة متطلبات التعليم وعدم مقدرة الأهل على توفير هذه المتطلبات لأبنائهم (كما في المخيمات)، وتشير الأرقام كذلك إلى أن هناك قصور في تعليم الإناث سواء على مستوى الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 39.6% مقابل 42.5% للذكور وكذلك الفارق واضح في الضفة الغربية إذ بلغت النسبة 39.8% للذكور مقابل 37.8% للإناث وكذلك في قطاع غزة حيث بلغت النسبة 47.0% للذكور مقابل 42.5% للإناث.

ولكن بقي تعليم الإناث في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية إذ بلغ 42.5% في قطاع غزة و37.8% في الضفة الغربية بفارق 4.7% لصالح تعليم الإناث في قطاع غزة[1].

(1) الأرقام الواردة، نفس المصدر.

**جدول 34: معدلات الالتحاق بالتعليم حسب المنطقة والعمر والجنس، 2000**

| المنطقة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الاراضي الفلسطينية |
|---|---|---|---|
| **ذكور** | | | |
| 11-6 | 98.4 | 98.2 | 98.3 |
| 14-12 | 92.1 | 92.1 | 29.1 |
| 17-15 | 64.1 | 73.3 | 67.6 |
| +18 | 7.6 | 12 | 9.2 |
| **المجموع** | **39.8** | **47.0** | **42.5** |
| **إناث** | | | |
| 11-6 | 98.3 | 98.3 | 98.3 |
| 14-12 | 92.9 | 93.5 | 93.2 |
| 17-15 | 67.1 | 69.3 | 68.0 |
| +18 | 5.2 | 5.8 | 5.4 |
| **المجموع** | **37.8** | **42.5** | **39.6** |
| **كلا الجنسين** | | | |
| 11-6 | 98.4 | 98.2 | 98.3 |
| 14-12 | 92.5 | 92.8 | 92.6 |
| 17-15 | 65.5 | 71.3 | 67.8 |
| +18 | 6.4 | 8.9 | 7.3 |
| **المجموع** | **38.8** | **44.8** | **41.1** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، 2000.

أما بالنسبة لاختلاف نسبة القيد حسب التجمع السكني نجد أن تفاوتاً واختلافاً بين كل من الحضر والريف والمخيمات سواء للذكور أم الإناث ولجميع فئات الأعمار وكذلك على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة فقد سجلت معدلات الالتحاق بالتعليم في الأراضي الفلسطينية أدنى نسبة في الريف، حيث بلغت 39.4% فالحضر 41.7% فالمخيمات 42.3%، كما سجلت مخيمات الضفة الغربية أدنى نسبة 35.7% بينما مخيمات قطاع غزة سجلت 44.6%، وكذلك تسجيل الإناث نلاحظ قصور في تعليم الإناث حيث بلغت نسبة تعليم الإناث لجميع الأعمار في مخيمات الضفة الغربية 34.9% كانت النسبة في مخيمات قطاع غزة 41.9%، وكان هناك اختلاف بين نسبة الذكور في الريف في الأراضي الفلسطينية 41.1% والإناث 37.6%، وهذا يوضح أن هناك فارق في تعليم الإناث في جميع فئات الأعمار وفي مختلف مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، وقد سجلت محافظة رام الله والبيرة أعلى نسبة في التعليم إذ بلغت 39.7% في الضفة الغربية وسجلت محافظة شمال قطاع غزة أعلى نسبة في محافظات قطاع غزة بلغت 45.7%.

ولعل نسبة القيد في التعليم ترتبط بنسبة التسرب والتي بلغت في الأراضي الفلسطينية 30% مع اختلاف النسبة بين الذكور والإناث وبين الضفة وغزة فبينما بلغت 33.3% في الضفة بلغت نسبة أقل بكثير في قطاع غزة 24.7% بفارق 8.6% زيادة في نسبة التسرب في الضفة، والسبب في ذلك يعود إلى انتشار الريف الفلسطيني في الضفة أكثر منه في قطاع غزة وبالتالي تسرب عدد كبير من الطلبة للعمل في الأراضي الخاصة بهم، وكانت النسبة الأكبر في الفئة العمرية 18 فأكثر حيث بلغت 48.5% ولعل هذه النسبة يمكن أن تكون طبيعية إذ أنها تشمل فئة السكان الذين أنهوا الثانوية العامة ولم يرغبوا في مواصلة التعليم لأي سبب من الأسباب كما تشمل فئة كبار السن، ولكن الأهم من ذلك هو نسبة

التسرب للفئة العمرية 15–17 سنة وهي مرحلة التعليم الإلزامي والأساسي والتي بلغت 24% أي حوالي ربع الطلبة. كما أن الملاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين نسبة التسرب بين الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت 30% للذكور و30% للإناث[1].

أما السكان الذين تلقوا تعليما عاليا[*] في الأراضي الفلسطينية فقد كان عددهم 147,372 منهم 93,254 ذكور سجلوا ما نسبته 63.3% من العدد الكلي و54,118 إناث سجلوا ما نسبته 36.7% من العدد الكلي، وهذا مؤشر يوضح مدى التراجع في التحاق الإناث في التعليم العالي ويعود السبب في ذلك إلى اكتفاء الكثير من الإناث بشهادة الثانوية العامة أو بسبب الزواج بعد الثانوية العامة وتكوين أسرة، وقد بلغ عدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية 98,439 طالب وطالبة منهم 49,950 طالب شكلوا ما نسبته 50.7% من إجمالي عدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية و48,489 طالبة شكلن ما نسبته 49.3% من إجمالي عدد الطلبة وذلك في العام الجامعي 2002–2003[2].

وترتبط نسبة الأمية بمعدلات الالتحاق بالتعليم إذ أنه كلما زادت معدلات الملتحقين بالمراحل التعليم المختلفة كلما قلت نسبة الأمية، وكلما كان هناك تسرب أكبر من المدارس كلما كان هناك نسبة أعلى من الأمية بين السكان، فقد بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية 14% حيث بلغت بين الذكور 7.8% وبين الإناث 20.3% وهذا فارق كبير، في حين سجلت في الريف 17% كمعدل إجمالي ولكنها سجلت بين الذكور في الريف 8% بينما سجلت 26% بين الإناث في الريف، وقد بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم الإجمالي المرحلة الأساسية والثانوية 64.0%.

**جدول 35: نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم حسب الجنس والمرحلة، 1999–2004**

| المرحلة والجنس | | العام الدراسي 2000/1999 | العام الدراسي 2001/2000 | العام الدراسي 2002/2001 | العام الدراسي 2003/2002 | العام الدراسي 2004/2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المرحلة الأساسية | ذكور | 96.0 | 95.8 | 95.6 | 93.6 | 91.4 |
| | إناث | 97.6 | 98.0 | 97.2 | 94.6 | 92.4 |
| | كلا الجنسين | 96.8 | 96.8 | 96.4 | 94.1 | 91.9 |
| المرحلة الثانوية | ذكور | 54.3 | 53.7 | 57.2 | 58.6 | 60.7 |
| | إناث | 59.6 | 61.5 | 65.5 | 66.8 | 67.5 |
| | كلا الجنسين | 56.9 | 57.5 | 61.2 | 62.6 | 64.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003.

وقد بلغت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً في الأراضي الفلسطينية حسب ملف التنمية البشرية لفلسطين سنة 1995 (64%)[3].

(1) الأرقام الواردة، نفس المصدر.

(*) دبلوم متوسط فأعلى.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003، مصدر سابق.

(3) جامعة بيرزيت، فلسطين، ملف التنمية البشرية، 1996–1997، مشروع التنمية البشرية المستدامة، 1996، ص 103.

**13.4 مؤشر نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي(*)**

وتقاس (معلم لكل 1000 تلميذ) وقد بلغ عدد التلاميذ في الأراضي الفلسطينية في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي 2002-2003 (934,279)[1] تلميذ وبلغ عدد المدرسين لنفس العام الدراسي 28,889[2] معلم لنفس الفئة.

$$\frac{1000 \times 28,889}{934,279} = 1000 \times 0.0309 = 31$$

أي أن كل 1000 تلميذ يقوم على تدريسهم 31 معلم.

ولو قسمنا عدد الطلبة تقسيم عدد المعلمين:

$$\frac{934,279}{28,889} = 32.3$$

أي أن كل مدرس يكون نصيبه حوالي 33 طالب من إجمالي عدد الطلبة.

وعند مقارنة هذا المؤشر مع نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي مع بعض الدول العربية نجد التالي:

**جدول 36: مؤشر نسبة المعلمين إلى التلاميذ مقارنة مع بعض الدول العربية في التعليم الابتدائي**

| الدولة | معلم لكل 1000 تلميذ | الدولة | معلم لكل 1000 تلميذ | التجمع | معدل التلاميذ إلى المعلمين 1993(*) |
|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | 56 | الجزائر | 73 | دول ذات دخل منخفض ومتوسط | 28 |
| الكويت | 63 | المغرب | 36 | دول أفريقيا الصحراوية | 36 |
| ليبيا | 83 | عُمان | 37 | دول شرق آسيا والهادي | 23 |
| السعودية | 71 | تونس | 38 | دول جنوب آسيا | 17 |
| الإمارات | 59 | الأراضي الفلسطينية | 31 | دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 24 |
| | | | | الأراضي الفلسطينية | 32 |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997.

يوضح هذا المؤشر مقدار التراجع في نسبة المعلمين إلى التلاميذ إذ تقع الأراضي الفلسطينية في مؤخرة 10دول عربية، وحسب هذا المؤشر لا يقع بعد الأراضي الفلسطينية سوى السودان التي بلغت النسبة فيها 29 معلم لكل 1000 تلميذ ومن بين 16 دولة عربية أيضاً تقع الأراضي الفلسطينية في المؤخرة وهذا يدلل على مدى الحاجة إلى التوسع في هذا الجانب وتوظيف عدد أكبر من المعلمين الخريجين حتى يتسنى الارتقاء بهذا المؤشر ليصل على الأقل إلى 80 معلم لكل 1000 تلميذ لأن حاجتنا إلى التعليم تفوق أي دولة في العالم على الإطلاق، في حين أن مؤشر معدل التلاميذ إلى المعلمين في الأراضي الفلسطينية يفوق معظم دول العالم ويتقارب مع الدول الأشد فقراً في العالم وهي دول أفريقيا الصحراوية، كما أن عدد التلاميذ لكل معلم من المتوقع أن يزيد ليصبح في العام 2006 (33) وفي العام 2007 (33.5)

(*) لا يشمل هذا المؤشر التعليم الثانوي.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية، 1999/2000-2009/2010، ديسمبر 1999، ص 59.

(2) نفس المصدر، ص 91.

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، 2000.

وفي العام 2009 (34) وفي العام 2010 (34.5) وهو في تزايد مطرد ويقلل من مدى استفادة الطلبة من دروسهم وانخفاض مستوى تحصيلهم العلمي[1].

وهذا المؤشر يرتبط بالكثافة الصفية أو التزاحم الصفي أو ما يسمى معدل عدد الطلبة لكل شعبة حيث بلغ عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في العام الدراسي 1999/1998 (42.2) طالباً في قطاع غزة ارتفع هذا المعدل في العام الدراسي 2005/2004 حتى أصبح 43 طالباً لكل شعبة هذا على مستوى مدارس الحكومة، أما على مستوى مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة فقد بلغت النسبة أكبر من ذلك بكثير حيث بلغت 49.6% طالباً لكل شعبة في العام الدراسي 1999/1998 ومن المتوقع أن تصبح 50 طالباً فأكثر لكل شعبة في الأعوام القادمة[2].

وعند مقارنة هذا التزاحم نجد أن الكثافة الصفية في مصر لهذه المرحلة تبلغ 43.7 طالب لكل شعبة مقابل 30 طالباً لكل شعبة في الدول المتقدمة[3].

أما في الضفة الغربية فالوضع ليس بأحسن منه في قطاع غزة إذ بلغت الكثافة الصفية في العام الدراسي 1999/1998 (33.6) طالباً لكل شعبة ومن المتوقع أن تزيد لتصبح في العام الدراسي 2009–2010 (35) طالباً هذا في المدارس الحكومية، أما في مدارس وكالة الغوث فقد كان في العام الدراسي 1999/1998 (38) طالباً متوقع أن يرتفع ليصبح في العام 2010/2009 (40) طالباً لكل شعبة[4].

هذه الأرقام تدعو إلى القلق خاصة وأن كل مشاريع التنمية تبدأ من التعليم وبالتحديد من المدارس والأكثر تحديداً تبدأ من الفصل الدراسي إذ أنه لا يمكن بناء خطة تنموية دون النظر إلى هذا المؤشر الذي يعتبر الأساس لكل عملية تنمية وأي عملية تنمية لا تبدأ من هذا القطاع التعليمي هي عملية فيها نظر.

**14.4 مؤشر خطوط الهاتف**

ويقاس هذا المؤشر (العدد لكل 1000 من السكان)، بلغت خطوط الهاتف في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 (241,894) خط هاتف وهذا العدد كان قد انخفض عن الأعوام 2000 و2001 حيث كان 272,211 و255,218 [5] على التوالي ولعل السبب في ذلك هو ارتفاع قيمة الاتصالات والتي تعتبر باهظة جداً إذا ما قورنت بدولة كإسرائيل مثلاً، أو حتى مع بعض الدول المجاورة مثل الأردن أو مصر، ولمعرفة عدد الخطوط لكل 1000 من السكان نقوم بالتالي:

$$\frac{\text{(سنة 2002) عدد خطوط الهاتف} \times 1000}{\text{(سنة 2002) عدد السكان}} = \frac{1000 \times 241,894}{3,464,550^{(6)}} = 69.81$$

أي أن كل 1000 من السكان لديهم 70 خط هاتف.

---

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، 1996، مصدر سابق.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم في الأراضي الفلسطينية، 1999، مصدر سابق، ص 23.

(3) أحمد خالد علام وآخرون، التخطيط الإقليمي، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995، ص 261.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم، مصدر سابق، ص 23.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003، مصدر سابق.

(6)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، مصدر سابق

وقد بلغت نسبة خطوط الهاتف 24.5% من السكان في الضفة الغربية و19.1% في قطاع غزة وهي نسبة منخفضة جداً[1] إذا ما قورنت بالدول العربية مثلاً الأردن 87 خط هاتف لكل 1000 من السكان، الإمارات 332، البحرين 249، السعودية 129، الكويت 240، تونس 90، سوريا 99، لبنان 201، ليبيا 101، مصر 75 (البلدان العربية – متوسط عام 88)[2]، وقد بلغ عدد خطوط الهاتف لدى الأسر الفلسطينية 36.1% من الأسر في العام 2003، 40.1% في الضفة الغربية و27.7% في قطاع غزة[3].

### 15.4 أجهزة التلفزيون

ويقاس هذا المؤشر أيضاً (العدد لكل 1000 من السكان)، بلغ عدد الأسر الذين يملكون جهاز تلفزيون حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 (289,788) أسرة شكلوا ما نسبته 87.3%[4] من مجموع الأسر الفلسطينية، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 93.4%[5] من مجمل الأسر الفلسطينية في العام 2004، 94.6% في الضفة الغربية مقابل 91.2% من الأسر في قطاع غزة وهي نسبة مرتفعة وجيدة.

### 16.4 مؤشر أجهزة الراديو

يقاس هذا المؤشر (لكل 1000 من السكان) ولكن هذا المؤشر لم يتم قياسه ولا تسجيله من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 1997، إذ أن هناك وسائل اتصال حديثة جداً أدخلت مثل الهاتف الخلوي وأجهزة الحاسوب والإنترنت، إذ أن هناك 21.3% من الأسر الفلسطينية تملك جهاز حاسوب و34.3% من الأسر لديها هاتف خلوي فلسطيني و41.4% لديها هاتف خلوي إسرائيلي ولكن هناك 6% فقط من الأسر لديها خدمة إنترنت في البيت في العام 2003[6].

### 17.4 مؤشر الغرف السكنية

تعرف الغرفة السكنية طبقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 بأنها أي مساحة تساوي أربعة أمتار مربعة أو تزيد عليها محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين[7].

وقد بلغ عدد الغرف السكنية في الأراضي الفلسطينية 1,300,418[8] غرفة منها 484,142 غرفة في قطاع غزة و816,276 غرفة في الضفة الغربية.

وقد بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن في الأراضي الفلسطينية 3.4 غرفة حيث يتوزع بواقع 3.3 غرفة في الضفة الغربية مقابل 3.6 غرفة في قطاع غزة، وأن 27.1% من مساكن الأراضي الفلسطينية تحتوي على 1–2 غرفة حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 30.6% في الضفة الغربية مقابل 20.4% في قطاع غزة.

---

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997، مصدر سابق.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مصدر سابق.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني)، 2003، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، ص 7.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير المساكن، الجزء الثاني، ص 105.

(5) جامعة بير زيت،برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، مؤشرات التنمية البشرية الملحق الإحصائي، ص 15.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2003، مصدر سابق، ص 31.

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير المساكن، الجزء الأول، ص 26.

(8) وقد تم الحصول على ذلك من خلال حاصل ضرب عدد المساكن × عدد الغرف لكل مسكن تبعاً لأرقام الجدول 2 من تقرير المساكن، الجزء الأول، ص 45.

$$\text{الغرف السكنية لكل 100 من السكان} = \frac{\text{(عدد الغرف) } 1,300,418 \times 100}{\text{(عدد السكان) } 2,601,669} = 49.5$$

أي أن كل 100 من السكان يمتلكون 50 غرفة سكنية وهذا يطابق تماماً كثافة الغرفة السكنية في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 2 فرد/غرفة، وعند مقارنة عدد الغرف لكل 100 من السكان مع باقي الدول العربية نجد أن هناك عدداً من الدول تفوق الأراضي الفلسطينية بكثير مثل البحرين 68 غرفة لكل 100 من السكان، الكويت 69، قطر 76، السعودية 63، الإمارات 63، وهناك عدد من الدول تقارب الأراضي الفلسطينية مثل سوريا 53، المغرب 52، الأردن 50، العراق 51، أي أن الأراضي الفلسطينية تقع في مركز متوسط بين هذه الدول.

**18.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء**

ويقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية، وقد بلغ عدد الأسر الذين تتوفر لهم خدمة الاتصال بشبكة الكهرباء العامة 385,116 من أصل 407,065[1] أسرة في مجمل الأراضي الفلسطينية شكلوا ما نسبته حوالي 93% من إجمالي السكان، ويعتبر هذا مؤشر جيد يدل على اتساع مجال التنمية في هذا الجانب حيث إن الذي يحصل على هذه الخدمة يستطيع أن يشاهد التلفاز ويشترك بخدمة الإنترنت ويستخدم جهاز الحاسوب ويقوم بتشغيل الكثير من الأدوات الكهربائية التي تدل على ارتفاع مستوى المعيشة وتبين مدى الاستفادة من هذه الخدمة التي تترتب عليها الكثير من الخدمات والمؤشرات التنموية الأخرى، ويتفاوت مؤشر توفر الكهرباء ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ 95.3% في الضفة الغربية من إجمالي سكان الضفة و80% من مجمل سكان قطاع غزة.

كما ويتفاوت هذا المؤشر بين التجمعات السكنية المختلفة بينما بلغت نسبة الحضر ممن يتلقون هذه الخدمة في الضفة الغربية 97.4 بلغت في قطاع غزة 91.2% أما في الريف فقد بلغت 93.0% في ريف الضفة الغربية، و61.6% في ريف قطاع غزة، وهذا مؤشر على تدني هذه الخدمة في ريف قطاع غزة أما في المخيمات الفلسطينية فقد بلغت النسبة 95.6% و88.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

ولعل انخفاض مستوى توفر الكهرباء في ريف قطاع غزة جعل النسبة العامة في قطاع غزة متدنية ولو كانت النسبة أعلى من ذلك لوصلت نسبة توفر خدمات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية إلى 97% أو98% ولأصبحت من أعلى النسب[2] في الدول العربية.

وعند مقارنة الأراضي الفلسطينية مع غيرها من الدول العربية نجد أن نسبة من يتلقون خدمة الكهرباء مرتفعة جداً، فمن بين 14 دولة عربية يتقدم على الأراضي الفلسطينية 4 دول فقط البحرين 98%، الأردن 98%، سوريا 98%، الإمارات 98%، ويتأخر عنها عشرة دول منها مثلاً مصر 86%، عُمان 88%، السعودية 84%، تونس 54%، اليمن 81%[3].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الأراضي الفلسطينية، الجزء الأول، 1999، مصدر سابق.

(2) للمزيد من المعلومات انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، كتيب الجيب، مصدر سابق، جدول 22، ص 36 وص37.

(3) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق.

### 19.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة

ويقاس هذا المؤشر أيضاً بالنسبة المئوية، وقد بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها مياه(*) في الأراضي الفلسطينية 91.6%[1] في حين اعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004 في تقريره أن نسبة الذين يتلقون مياه مأمونة(**) في الأراضي الفلسطينية بلغت 86% وقد اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 أن نسبة الذين لا يحصلون على مياه مأمونة في الأراضي الفلسطينية بلغت 14%.

وتدل الأرقام أن هناك فارقاً بين من يتلقون المياه في الضفة الغربية وبين قطاع غزة فبينما نجد أن 92.4% في الضفة الغربية تتوفر لهم مياه نلاحظ أن 90.2% في قطاع غزة تتوفر لهم مياه وأن 96.1% من الحضر في الضفة مقابل 91.8% من الحضر في قطاع غزة و88.1% في ريف الضفة الغربية مقابل 83.1% من ريف قطاع غزة و95.7% في مخيمات الضفة الغربية مقابل 88.1% في مخيمات قطاع غزة يتلقون مياه وتتوفر لديهم هذه الخدمة.

**جدول 37: نسبة الأسر التي تتوفر لديها مياه حسب المنطقة ونوع التجمع، 1997**

| المنطقة | نوع التجمع | | | |
|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | مخيمات | المجموع |
| الضفة الغربية | 96.1 | 88.1 | 95.7 | **92.4** |
| قطاع غزة | 91.8 | 83.1 | 88.1 | **90.2** |
| الأراضي الفلسطينية | 94.3 | 87.7 | 90.2 | **91.6** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتيب الجيب، 2000.

الجدول السابق مؤشر على مدى ضعف الخدمات التي تقدم لسكان الريف وكذلك إلى سكان المخيمات مقابل الخدمة التي يتلقاها الحضر.

ففي حين يتلقى 94.3% من سكان الحضر مياه تنخفض هذه النسبة لدى سكان الريف لتصل إلى 87.7% بفارق قدره 6.6% ولعل عدم وجود مشاريع تنمية هي التي جعلت مثل هذا النوع من التجمعات يتلقى خدمات أقل حتى من المخيمات ولكن نجد في نفس الوقت أن أقل منطقة في تلقي مياه في الأراضي الفلسطينية هي مخيمات قطاع غزة حيث بلغت النسبة فيها 88.1% بفارق 7.6% من مخيمات الضفة الغربية وبفارق 3.5% عن النسبة العامة الإجمالية للأراضي الفلسطينية.

لعل هذا الوضع في ضعف هذا المورد الهام في قطاع غزة جعل هناك مشكلة اجتماعية وصحية في بعض مخيمات قطاع غزة إذ ظهرت بعض الأمراض لدى سكان بعض المخيمات في قطاع غزة خاصة المخيمات الوسطى حيث تعددت الحالات المرضية الناتجة عن مياه الشرب ووصلت إلى 20,770 حالة مرضية لها علاقة بمياه الشرب بسبب وصول المياه إلى تلك المخيمات من مصادر غير آمنة وكانت أهم الأمراض:

---

(*) لم تشر تقارير ودراسات الجهاز المركزي للإحصاء ولا حتى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 إلى أن المياه مأمونة أم غير مأمونة بل أشارت إلى الأسر التي يتوفر لها مياه فقط علماً بأن نسبة كبيرة جداً من المياه التي تصل إلى المنازل في قطاع غزة هي مياه بلغت نسبة الملوحة فيها معدلات لا تطاق وبالتالي سنتعامل معها على أنها مصدر مياه فقط ولكنها غير مأمونة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، مصدر سابق، ص 34.

(**) اعتبرها صندوق الأمم المتحدة للسكان مياه مأمونة.

1. الإسهال بين الأطفال 0–3 سنوات.
2. الإسهال بين الكبار أكثر من 3 سنوات.
3. الإسهال المدمي.
4. التهاب الكبد الوبائي والذي ينتج عادة عن تلوث مياه الشرب بالفيروسات[1].

وعند مقارنة هذا المؤشر مع بعض الدول العربية والعالمية نجد التالي.

**جدول 38: مؤشر نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة مقارنة مع بعض الدول الأخرى**

| الدولة | السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة% | الدولة | السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة% |
|---|---|---|---|
| النمسا | 100 | لبنان | 100 |
| هولندا | 100 | الأردن | 96 |
| سويسرا | 100 | السعودية | 95 |
| كندا | 100 | سوريا | 80 |
| الولايات المتحدة | 100 | الجزائر | 89 |
| أستراليا | 100 | مصر | 97 |
| السويد | 100 | المغرب | 80 |
| | | الأراضي الفلسطينية | 86 |

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

### 20.4 مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي

ويقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية، حيث بلغت نسبة الأسر الفلسطينية الذين يتوفر لهم خدمة الصرف الصحي 31.9%[2] في الأراضي الفلسطينية مع اختلاف تلقي هذه الخدمة بين كل من الضفة الغربية 23.9% وقطاع غزة 46.3%، ولعل أفضل التجمعات السكنية الفلسطينية من حيث تلقيها خدمات الصرف الصحي هي المخيمات خاصة مخيمات الضفة الغربية 69.5% أما مخيمات قطاع غزة فقد بلغت النسبة 48.2% وهذا يعود إلى الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية في هذا الجانب، وبلغت أقل نسبة في تلقي هذه الخدمة هي الريف 1.6% في ريف الضفة الغربية، 3.3% في ريف قطاع غزة، أما الحضر فقد بلغت النسبة في قطاع غزة 49.3% وفي الضفة الغربية 38.9%، وقد سجلت محافظة خان يونس أدنى نسبة في تلقي هذه الخدمة على الإطلاق على مستوى الأراضي الفلسطينية حيث بلغت النسبة 2.7% يليها محافظة دير البلح 9% أي أن 97% من سكان خان يونس ليس لديهم صرف صحي ولا يوجد في المدينة أصلاً شبكة صرف صحي، وكذلك 89% من سكان محافظة دير البلح لا يتلقون هذه الخدمة وكما هو معروف في قطاع غزة فإن هاتين المحافظتين تفتقران إلى شبكة صرف صحي، ويعتمد السكان على صرف المياه العادمة إلى الحفر الامتصاصية حيث إن 95% من السكان في محافظة خان يونس يعتمدون على الحفر الامتصاصية وأن 87% من السكان في محافظة دير البلح يعتمدون أيضاً على الحفر الامتصاصية، وهذا أدى إلى تردي نوعية الخزان الجوفي في هاتين المحافظتين تحديداً وفي باقي مناطق محافظات غزة بصفة عامة حيث ارتفعت نسبة النترات بشكل واضح في آبار الشرب في مدينة دير البلح فبلغت بتاريخ 1993/7/5 (240ملغم/لتر) وتاريخ 1993/11/18 (155ملغم/لتر)،

(1) نعيم بارود، المياه العادمة وأثرها على الخزان الجوفي في محافظة دير البلح، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، كانون الثاني 2002، سلسلة الدراسات الإنسانية، ص 69–107.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، ص 38.

وتاريخ 1994/1/5 (170ملغم/لتر)، وتاريخ 1995/11/6 (160ملغم/لتر) وهي مؤشرات تدل على اختلاط المخلفات الآدمية بالخزان الجوفي[1] وقد حددت منظمة الصحة العالمية نسبة النترات المسموح بها في مياه الشرب (45 ملغم/لتر) وقد أثبت أبو مايلة في دراسته أن 12% من آبار المياه المعدة لأغراض الشرب في قطاع غزة تلوثت مياهها ببكتيريا كوليفورم الناتجة عن المخلفات الآدمية والتي اختلطت بالخزان الجوفي[2] وهذا كله ناتج عن ضعف ربط المنازل بشبكة الصرف الصحي واعتماد السكان على الحفر الامتصاصية.

وعند مقارنة الأراضي الفلسطينية مع باقي الدول العربية نجد أن الأراضي الفلسطينية هي الأقل مستوى في هذا الجانب على الإطلاق.

**جدول 39: مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي**

| الدولة | السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي | الدولة | السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 77 | مصر | 50 |
| البحرين | 69 | العراق | 70 |
| الأردن | 95 | المغرب | 41 |
| لبنان | 63 | عمان | 78 |
| ليبيا | 98 | السودان | 60 |
| السعودية | 86 | سوريا | 83 |
| سوريا | 83 | تونس | 96 |
| الإمارات | 77 | الأراضي الفلسطينية | 32 |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997.

الجدول يوضح مدى التخلف والتأخر في الأراضي الفلسطينية حيث إن هذا يعتبر مؤشر خطير يؤدي إلى تلوث الخزان الجوفي وتدميره وجعله غير صالح للاستخدام وهذا ما حصل في كثير من مناطق قطاع غزة وكذلك يلحق الضرر ويسبب الأمراض والعدوى بين السكان، وهنا لا بد من إعداد برامج خاصة لتأهيل هذا القطاع وربط جميع السكان دون استثناء في شبكة المجاري العامة وهذا يحتاج إلى مشاريع تنموية شاملة، ولكن مع تنفيذ عدد من مشاريع الصرف الصحي والاهتمام بمجال تنمية هذا المؤشر تحسنت نسبة الاتصال بشبكة الصرف الصحي في العام 2003 فأصبحت 45.8%[3] من إجمالي الأسر متصلة بشبكة صرف صحي في الأراضي الفلسطينية مع اختلاف النسبة بين كل من الضفة الغربية 34.6% وقطاع غزة 66.3% ويرجع تحسن نسبة الأسر المربوطة على شبكة الصرف الصحي في قطاع غزة إلى اهتمام وكالة الغوث بجزء كبير من المخيمات إضافة إلى تنفيذ عدد من مشاريع التنمية في هذا الجانب.

(1) نعيم بارود، مصدر سابق، 2002.

(2) يوسف أبو مايلة، مؤشرات المياه ببكتيريا الكوليفورم في قطاع غزة، مجلة جامعة بيت لحم الضفة الغربية، المجلد 9، ص ص 23-38.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني، 2003، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية.

### 21.4 سكان الحضر كنسبة من المجموع

يقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية، ويقيس مدى التمدن والتحضر لأي مجتمع ويقاس تمدن الدول وتحضرها بنسبة السكان الحضر إلى النسبة العامة للسكان، وفي الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة الحضر 53.1%[*] وذلك عام 1997، أما حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2004، فإن نسبة الحضر في الأراضي الفلسطينية هي 71% عام 2003 .

وعند مقارنة نسبة سكان الحضر مع بعض الدول العربية والعالمية نجد ما يلي.

**جدول 40: نسبة السكان الحضر لبعض الدول العربية**

| الدولة | نسبة السكان الحضر% | الدولة | نسبة السكان الحضر% |
|---|---|---|---|
| الأردن | 79 | ليبيا | 86 |
| الكويت | 96 | السعودية | 88 |
| لبنان | 88 | الإمارات | 85 |
| عمان | 78 | تركيا | 66 |
| الأراضي الفلسطينية | 71 | إسرائيل | 93 |

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004.

وعند مقارنة ذلك مع المستويات العالمية للتحضر والتي هي على النحو التالي:

1. المجموع العالمي 84%
2. المناطق الأكثر نمواً 75%
3. المناطق الأقل نمواً 42%
4. أقل البلدان نمواً 27%[1]

(*) حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004

# مؤشرات الجانب الإنساني للتنمية البشرية

يختص هذا الجانب بحقوق الأفراد الشخصية والاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان الأخرى التي لا تقع ضمن الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وتتعلق أهم هذه الحقوق بالمساواة في الفرص وعدم التمييز وعدالة التوزيع والتمتع بالأمن والاستقرار والسلم وسيادة القانون والعيش في حالة من الوئام والتماسك العائلي والاجتماعي وبالاطلاع على المعلومات والأفكار وبحرية الاختيار والتصرف وبالمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها ومراقبة الجهات المعنية بذلك وبالعيش في بيئة سليمة[1].

ولما كان هذا الجانب يُعنى بالسلوكيات والقواعد وبأبعاد غير مادية وتحكمه مجموعة من العادات والتقاليد والأيديولوجيات والضوابط التي تحكم بعض المجتمعات دون الأخرى جعل إمكانية قياسه تواجه بعض الصعوبات.
وبناء على ما سبق تم تحديد أربعة مجالات لتغطية هذا الجانب:

المجال الأول: يختص بالمرأة، ويشمل المجال أربعة مؤشرات:

أ- حصة النساء من المقاعد المشغولة في البرلمان.
ب- حصة النساء من المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية.
ج- حصة النساء من المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية.
د- حصة النساء من الدخل المكتسب.

المجال الثاني: يختص هذا الجانب بمجال عدالة التوزيع والفقر:
وقد تثار هنا مسألة ملاءمة هذا المؤشر كمؤشر للجانب الإنساني فالبعض يعتبر أن نسبة الفقر في دولة معينة تعتمد على وضعها الاقتصادي في حين يعتبرها البعض الآخر مسألة اجتماعية باعتبار أن الفقر يتركز ضمن فئات اجتماعية معينة ويشكل أحد المحددات الرئيسية لأوضاع وخصائص تلك الفئات.
ومن اللافت للنظر أن الفقر لا يميز بين فئة وأخرى وقد تكون فئات ذات دخل مرتفع لكنها تعتبر اجتماعياً ذات وضع متدني.

المجال الثالث: يختص هذا الجانب في مجال الاستقرار والسلم، ويشمل:

أ- مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق على الصحة والتعليم معاً.
ب- عدد اللاجئين في الدولة من مواطني دول أخرى.
ج- مؤشر الاستقرار والسلم.

المجال الرابع: يختص هذا الجانب بمجال الإطلاع على المعلومات ومدى توفرها وحرية الاطلاع عليها.

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 53.

**1.5 مؤشر حصة النساء من المقاعد المشغولة في البرلمان**

يمثل هذا المؤشر مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبالتالي احتمال مشاركتها في صنع القرار والمساهمة في رقي المجتمع وتنميته، وفي الأراضي الفلسطينية فقد ترشحت لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية امرأة واحدة بينما ترشحت لانتخابات المجلس التشريعي 25 امرأة من أصل 672 مرشحاً أي ما نسبته 3.7% فقط منهم 12 امرأة في الضفة الغربية و13 امرأة في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة النساء في البرلمان الفلسطيني 5 نساء من 88 عضواً هم كامل أعضاء البرلمان الفلسطيني (المجلس التشريعي) مثلت النساء ما نسبته 5.6% من المقاعد المشغولة في البرلمان، كما ترأست امرأتان فقط وزارتين من 25 وزارة مثلت ما نسبته 8% من الوزارات وكلا الوزارتين ارتبطت بالمرأة وهما التعليم العالي والشئون الاجتماعية[1].

ويرجع انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى اتجاهات الناخبين المتعلقة بالمرشح الأنسب الذي يمثلهم والمرشح المثالي إضافة إلى العادات والتقاليد والأيديولوجيا التي تحكم المجتمع الفلسطيني جعلت المرشح يعزف عن ترشيح النساء للبرلمان.

وعند مقارنة حصة النساء من المقاعد المشغولة في البرلمان مع بعض الدول العربية في العام 1995 نجد أن أعلى دولة هي العراق 10.8% تليها السودان 8.2% فالجزائر 6.7%، تونس 6.7%، ثم الأراضي الفلسطينية 5.6%، اليمن 5.2%، مصر 2.2%، المغرب 0.6%[2].

ولعل انخفاض مستوى تمثيل المرأة في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية منخفض لدى جميع الدول العربية دون استثناء، علماً بأن تمثيل المرأة في البرلمان يعتبر في الأراضي الفلسطينية ضمن المستوى المتوسط مقارنة مع باقي الدول العربية، ولعل انخفاض تمثيل المرأة الفلسطينية في البرلمان وفي الحياة السياسية يرجع إلى ظروف الاحتلال التي تعيشها الأراضي الفلسطينية دون غيرها من الدول العربية أو العالمية وبصفة عامة نستطيع القول أن مشاركة المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار ما زالت محدودة للأسباب التالية:

1- تشكل النساء 5.6% فقط من المجلس التشريعي وهي نسبة منخفضة جداً.
2- تشكل النساء 7.5% فقط من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.
3- تشكل النساء 8% فقط من الوزراء.
4- تشكل النساء 1% فقط من المجالس المحلية والبلدية في الأراضي الفلسطينية.
5- تشكل النساء 23% من مجالس الجمعيات الخيرية[3].

**2.5 مؤشر حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية**

بلغت حصة النساء في الأراضي الفلسطينية بين المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية في العام 2003 2.9%[4] من إجمالي العاملين في حين بلغت هذه النسبة في العام 2002 (3.8%) من إجمالي العاملين مع اختلاف النسبة بين كل من

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، رام الله، فلسطين، ديسمبر، 1998، ص 157.
(2) محمد حسين باقر، مقياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 57.
(3) جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية 1998-1999، مصدر سابق، ص 39.
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين في أرقام، حزيران، 2004، ص 40.

الضفة الغربية وقطاع غزة من النساء العاملات في هذا القطاع حيث بلغت 3.3% و5.4% على التوالي[1]، الأرقام توضح أن هناك انخفاضاً طرأ على حصة النساء بين المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية بين العام 2002 و2003 وقد يكون السبب في ذلك حسب اعتقاد الباحث هو الانتفاضة الفلسطينية التي بلغت أوجها في هذه السنوات مما جعل هناك صعوبة بالغة لدى المرأة بالالتحاق بعملها من كثرة الحواجز والإغلاقات والاجتياحات الإسرائيلية خاصة في الضفة الغربية، حيث بلغت حصة النساء أقل منها في قطاع غزة، فصعوبة مرور المرأة من على الحواجز وحفاظها على نفسها أثناء مرورها على تلك الحواجز لعله كان السبب في انخفاض هذه النسبة خلال هاتين السنتين آخذين بعين الاعتبار أن النسبة العامة لمشاركة المرأة في الأعمال الإدارية والتنظيمية هي نسبة منخفضة قياساً إلى بعض الدول العربية حيث بلغت حصة النساء بين المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية في المغرب 25.6%، وفي العراق 14.5%، وفي لبنان 13.2%، وفي مصر 16%، وفي البحرين 10.4%، وفي قطر 9.9%، وفي الأردن 9.1%، وفي اليمن 6.7%، وكانت أدنى نسبة السودان 2.4%، والإمارات العربية المتحدة 1.6%[2].

### 3.5 مؤشر حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية

يقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية، ويشمل هذا القطاع عدة مهن وأعمال فنية مثل الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة ومشغلو الآلات ومجمعوها والعاملون في المهن الأولية والعاملون في الحرف وعمال الخدمات والباعة في الأسواق والعمال المهرة في الزراعة والصيد.

**جدول 41: نسبة حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية في الأراضي الفلسطينية**

| المهنة | نسبة النساء% | الجنس | |
|---|---|---|---|
| | | إناث | ذكور |
| الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة | 40.6 | 34.7 | 65.3 |
| العاملون في الخدمات والباعة في المحلات والأسواق | 9.9 | 8.4 | 91.6 |
| العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك | 35.4 | 43.3 | 56.7 |
| العاملون في الحرف وما إليها من المهن | 5.3 | 5.8 | 94.2 |
| مشغلو الآلات ومجمعوها | 1.5 | 4.7 | 95.3 |
| المهن الأولية | 4.4 | 6.0 | 94.0 |
| **المجموع** | **97.1**(*) | | |

المصدر: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، مؤشرات التنمية البشرية، الملخص الإحصائي.

تشير الأرقام أعلاه إلى أن المرأة الفلسطينية تخوض جميع المجالات المهنية والفنية وبنسبة لا بأس بها فمثلاً 40.6% من إجمالي النساء العاملات هن من الأعمال الفنية والمتخصصة والمساعدة والكتبة، وكذلك في أعمال الخدمات 9.9%، وكذلك العمال المهرة والزراعة بالنسبة لعمل المرأة شكلت ما نسبته 35.4% من إجمالي النساء العاملات ويرجع ذلك إلى اتساع الريف الفلسطيني وقيام المرأة بالدور الرئيس في عملية الزراعة وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة التعليم في الريف الفلسطيني، وسنتعامل مع البند الأول على أنه هو الذي يمثل هذا الجانب أي أن الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة تمثل 40.6% من نسبة النساء العاملات.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، التعداد العام، سلسلة التقارير الإحصائية (088)، يوليو2000، ص 66 ، 67

(2) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 57.

(*) النسبة هنا لا تساوي 100% بسبب نسبة النساء في الأعمال الإدارية العليا 2.9%.

وعند مقارنة ذلك مع الدول العربية نجد أن الأراضي الفلسطينية تحتل المرتبة الثانية بعد العراق 43.9%، والأراضي الفلسطينية 40.6%، الكويت 36.8%، المغرب 31.3%، السودان 28.8%، مصر 28.7%، الجزائر 27.7%، الإمارات 25.1%، سوريا 17.6%[1].

ولعل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر الفلسطينية هو الذي دفع المرأة للعمل في جميع المجالات فلم تترك المرأة أي مجال في المجالات إلا وقد ساهمت فيه ودخلته عاملة ومنتجة وفاعلة في جميع القطاعات.

**4.5 مؤشر حصة النساء من الدخل المكتسب**

يتم حساب حصة النساء من الدخل المكتسب كنسبة مئوية وفق المعادلة التالية:

$$W = \frac{\text{نسبة الإناث النشيطين اقتصادياً}}{100} \times 0.75 + \frac{\text{نسبة الرجال النشيطين اقتصادياً}}{100} \times 1$$

حيث إن[*] 0.75= نسبة أجور الإناث إلى نسبة أجور الرجال من غير الأنشطة الزراعية.

$$W = \frac{18.6}{100} \times 0.75 + \frac{81.4}{100} \times 1 = 0.9535$$

$$\text{نسبة أجر الإناث} = \frac{W_f}{W} = \frac{0.75}{0.9535} = 0.787$$

$$\text{نسبة أجر الذكور} = \frac{W_m}{W} = \frac{1}{0.9535} = 1.049$$

وحيث إن (نسبة أجر الإناث × نسبة الإناث من السكان النشيطين اقتصادياً + نسبة أجر الذكور × نسبة الذكور من السكان النشيطين اقتصادياً) = 1 فإن حدّي هذه العلاقة هما:

للإناث: $0.787 \times 0.186 = 0.146$.

للذكور: $1.049 \times 0.814 = 0.854$.

وحيث إن $0.146 + 0.854 = 1$

$$\text{إذن حصة الإناث من الدخل المكتسب} = \frac{0.146}{0.4934} = 0.296$$

$$\text{إذن حصة الذكور من الدخل المكتسب} = \frac{0.854}{0.5066} = 1.686$$

أي أن حصة الذكور تعادل حوالي 6 أضعاف حصة الإناث من الدخل المكتسب[*].

وعند مقارنة مؤشر حصة النساء من الدخل المكتسب في الأراضي الفلسطينية 29.6% مع باقي الدول العربية نجد أن الأراضي الفلسطينية تتفوق على عدد من الدول العربية مصر 23%، لبنان 21%، المغرب 27%، السودان 21%، تونس 23%، اليمن 23%[1].

---

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، ص 57.

(*) حسب UNDP، حسب تقرير التنمية البشرية، جامعة بيرزيت، 2000.

(*) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: عدنان شهاب حمد، مهدي محسن العلاق، 2000، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، مصدر سابق، ص 44.

**حساب مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي**

تقوم فكرة إعداد المقياس على أساس احتساب صيغ الأدلة الفرعية لكل من المشاركة السياسية (التمثيل البرلماني) والمشاركة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات (المناصب الإدارية والتنظيمية والمناصب الفنية والمهنية ومستوى الدخل " الحصة من الدخل المكتسب ") وهو أيضاً مقياس لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين ويستخدم هذا المقياس متغيرات مبنية على أساس قدرتها في قياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات المشاركة بالأنشطة السياسية والاقتصادية على أساس معيار التوازن في تقاسم الأدوار في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتكافؤ الفرص، ويتم حساب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس وفق المؤشرات التالية:

**جدول 42: مقياس التمكين لمؤشرات مختارة حسب الجنس**

| المؤشر | إناث% | ذكور% |
|---|---|---|
| الإدارة العليا والمديرون والمشرعون | 12.5 | 87.5 |
| التمثيل البرلماني (المجلس التشريعي) | 5.7 | 94.3 |
| المتخصصون والفنيون والكتبة | 32.7 | 67.3 |
| النسبة من السكان | 49.34 | 50.66 |
| النسبة من السكان النشيطين اقتصادياً | 18.6 | 81.4 |

- نسبة أجور الإناث من الأنشطة غير الزراعية إلى نسبة أجور الذكور من الأنشطة غير الزراعية = 0.75[(**)].
- حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي غير المعدلة = 1203.4$.

**1- حساب دليل التمثيل البرلماني:**

$$EDEP_{(Pr)} = \frac{1}{\left( \frac{\text{نسبة الذكور من السكان}}{\text{نسبة الذكور في البرلمان} \times 100} + \frac{\text{نسبة الإناث من السكان}}{\text{نسبة الإناث في البرلمان} \times 100} \right)} \quad \text{(المساواة بين الجنسين)}$$

$$= \frac{1}{\left( \frac{49.34}{100 \times 5.7} + \frac{50.66}{100 \times 94.3} \right)} = 10.88$$

$$I_{Pr} = \frac{x_j - \min(x_j)}{\text{Max}(x_j) - \min(x_j)} = \frac{10.88 - 0}{50 - 0} = 0.2176 \ldots\ldots\ldots (*)$$

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 57.

(**) حسب UNDP وحسب تقرير التنمية البشرية، جامعة بيرزيت، 2000، ص 127.

**2- حساب دليل المشاركة بالمناصب:**

أ) المشاركة بالإدارة العليا والتنظيمية والتشريعية:

$$EDEP_{(am)} = \frac{1}{\left( \frac{\text{نسبة الذكور من السكان}}{\text{نسبة الذكور في الإدارة العليا والمديرون والمشرعون} \times 100} + \frac{\text{نسبة الإناث من السكان}}{\text{نسبة الإناث في الإدارة العليا والمديرون والمشرعون} \times 100} \right)}$$

$$= \frac{1}{\left( \frac{49.34}{100 \times 12.5} + \frac{50.66}{100 \times 87.5} \right)} = 22.09$$

$$I_{am} = \frac{x_j - \min(x_j)}{\text{Max}(x_j) - \min(x_j)} = \frac{22.09 - 0}{50 - 0} = 0.4419 \text{ ..... (1)}$$

ب) المشاركة بالتخصصات والأمور الفنية والكتبة:

$$EDEP_{(pt)} = \frac{1}{\left( \frac{\text{نسبة الذكور من السكان}}{\text{نسبة الذكور المتخصصون والفنيون والكتبة} \times 100} + \frac{\text{نسبة الإناث من السكان}}{\text{نسبة الإناث المتخصصون والفنيون والكتبة} \times 100} \right)}$$

$$= \frac{1}{\left( \frac{49.34}{100 \times 32.7} + \frac{50.66}{100 \times 67.3} \right)} = 44.22$$

$$I_{(pt)} = \frac{x_j - \min(x_j)}{\text{Max}(x_j) - \min(x_j)} = \frac{44.22 - 0}{50 - 0} = 0.8843 \text{ ..... (2)}$$

نقوم بحساب المتوسط الحسابي لـــ $I_{am}$ و$I_{pt}$ من (1)، (2) فنجد أن:

$$I_{(ampt)} = \frac{0.4419 + 0.8843}{2} = 0.6631 \text{ ..... (**)}$$

حيث إن $I_{(ampt)}$ هي: الدليل الفرعي لمشاركة المرأة في المناصب الإدارية والتنظيمية والمهنية والفنية.

3- حساب دليل حصة الدخل المكتسب:

$$W = \frac{\text{نسبة الإناث النشيطين اقتصادياً}}{100} \times 1 + \frac{\text{نسبة الذكور النشيطين اقتصادياً}}{100} \times 0.75 + \text{(نسبة أجور الإناث إلى نسبة أجور الذكور من غير الأنشطة الزراعية)}$$

$$= \frac{18.6}{100} \times 0.75 + \frac{81.4}{100} \times 1 = 0.9535$$

$$\text{نسبة أجر الإناث} = \frac{W_f}{W} = \frac{0.75}{0.9535} = 0.787$$

$$\text{نسبة أجر الذكور} = \frac{W_m}{W} = \frac{1}{0.9535} = 1.049$$

وحيث إن:

1 = (نسبة أجر الإناث × نسبة الإناث من السكان النشيطين اقتصادياً + نسبة أجر الذكور × نسبة الذكور من السكان النشيطين اقتصادياً)

فإن حدّي هذه العلاقة هما:

$0.787 \times 0.146 = 0.186$ للإناث

$1.049 \times 0.854 = 0.814$ للذكور

حيث إن $0.146 + 0.854 = 1$

$$\text{حصة الإناث من الدخل} = \frac{0.146}{0.4934} = 0.296$$

$$\text{حصة الذكور من الدخل} = \frac{0.854}{0.5066} = 1.686$$

أي أن حصة الذكور تعادل حوالي 6 أضعاف حصة الإناث وباحتساب دليل الدخل الموزع بالتساوي.

$$= \frac{1}{\left( \frac{\text{نسبة الذكور من السكان}}{\text{حصة الذكور من الدخل} \times 100} + \frac{\text{نسبة الإناث من السكان}}{\text{حصة الإناث من الدخل} \times 100} \right)}$$

$$= \frac{1}{\left( \frac{49.34}{100 \times 0.296} + \frac{50.66}{100 \times 1.686} \right)} = 0.508$$

ومنه نستدل أن حصة الدخل المكتسب للنساء هو:

$(0.508)\ (1203.4) = 611.33$

↓

حصة الفرد من الناتج المحلي

$$I_{1(f)} = \frac{611.33 - 100}{40000 - 100} = 0.0128 \quad \text{..... (***)}$$

حيث إن $I_{1(f)}$ هي الدليل الفرعي لحصة المرأة من الدخل المكتسب.

**4- حساب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس:**

نستخدم لذلك العلاقة التالية:

$$GEM= \frac{I_{(Pr)} + I_{(ampt)} + I_{1(f)}}{3}$$

حيث إن $I_{(Pr)}$, I(ampt), $I_{1(f)}$ حُسبت من (*)، (**)، (***).

$$GEM= \frac{0.2176 + 0.6631 + 0.0128}{3} = 0.2978$$

حيث إن GEM هي مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

إذن درجة تمكين المرأة في فلسطين هي فقط 0.29 فإن ذلك يدل على عدم تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين في الأمور التالية:

1- عدم المساواة في مجالات المشاركة بالأنشطة السياسية والاقتصادية.

2- عدم المساواة في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات.

3- عدم المساواة في مجالات تكافؤ الفرص.

4- عدم وجود توازن في تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة في فلسطين[1].

وعند مقارنة تمكين المرأة لبعض الدول المختارة نجد التالي.

**جدول 43: مؤشر تمكين المرأة لدول مختارة**

| الدولة | مقياس تمكين المرأة | الدولة | مقياس تمكين المرأة | الدولة | مقياس تمكين المرأة |
|---|---|---|---|---|---|
| السويد | 0.76 | الصين | 0.47 | الكويت | 0.24 |
| سويسرا | 0.51 | العراق | 0.39 | لبنان | 0.21 |
| كندا | 0.66 | البرازيل | 0.36 | الإمارات | 0.24 |
| هولندا | 0.63 | المكسيك | 0.40 | المغرب | 0.27 |
| النرويج | 0.75 | الفلبين | 0.44 | مصر | 0.24 |
| نيوزيلندا | 0.72 | الأرجنتين | 0.42 | تونس | 0.25 |
| النمسا | 0.61 | الأراضي الفلسطينية | 0.29 | الجزائر | 0.27 |

المصدر: - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

- Human Development Report, UNDP, 2003.

(1) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر:

- عدنان شهاب حمد، مهدي محسن العلاق، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، 2000، مصدر سابق.
- جامعة بيرزيت 2000، فلسطين، تقرير التنمية البشرية 1998-1999، مصدر سابق.

**شكل 2: متوسط قيم مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، 1995**

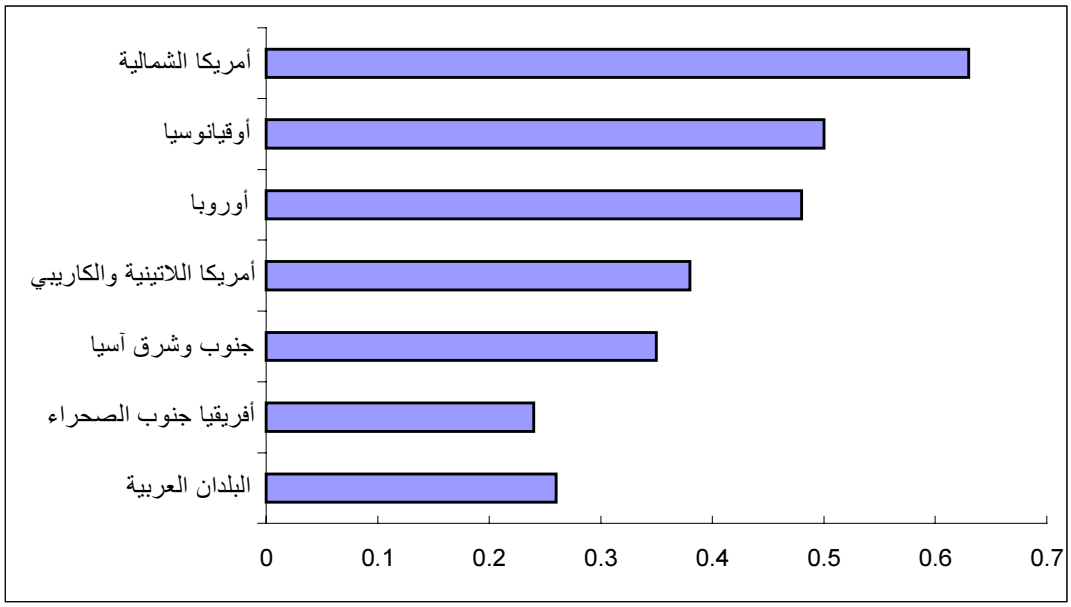


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية العربية للعام 2002.

### 5.5 مؤشر نسبة السكان غير الفقراء

يرتبط الفقر بدخل الأسرة ارتباطاً عكسياً فكلما زاد دخل الأسرة كلما انخفضت نسبة السكان الفقراء وقد تم التفريق بين خط الفقر المدقع وخط الفقر لأسرة تتكون من ستة أفراد (زوجين وأربعة أطفال) على النحو التالي:

أ- خط الفقر الشديد (المدقع): والذي يعكس ميزانية الطعام والملبس والمسكن (الحاجات الأساسية للأسرة) وقد تم تحديد مبلغ 1,140 شيكل في الشهر للعام 1997 للأسرة التي تتكون من ستة أفراد على أنه لا يفي بالاحتياجات الأساسية وبالتالي تقع الأسرة تحت خط الفقر الشديد.

ب-خط الفقر: ويشمل احتياجات الرعاية الصحية والتعليم والنقل والرعاية الشخصية ومستلزمات المنزل (مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأسرة وعدد الأطفال) وتم تحديد مبلغ 1,390 شيكل شهرياً للأسرة التي تتكون من ستة أفراد على أنها أسرة تقع تحت خط الفقر (وهو ما يعرف بمبلغ خط الفقر).

وقد بلغ خط الفقر الشديد لأسرة تتكون من تسعة أفراد 1,610 شيكل، وبلغ خط الفقر لنفس عدد الأسرة 1,962شيكل، أما الشخص الذي يعيش بمفرده فقد بلغ خط الفقر الشديد له 343 شيكل، والشخص الذي يعيش بمفرده فقد بلغ خط الفقر له 418 شيكل[1].

أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد حدد خطّي الفقر تبعاً لحجم الأسرة عام 1998 حيث بلغ خط الفقر المتوسط لأسرة تتكون من ستة أفراد حوالي 1,460 شيكل بينما خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة فقد بلغ 1,195 شيكل[2].

(1) الفريق الوطني لمكافحة الفقر، فلسطين، تقرير الفقر 1998، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نوفمبر 1998، ص 36.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني، كانون أول 1998)، فبراير 2000، ص 12،13.

والفقر بصفة عامة يمكن تصنيفه كمسألة إنسانية أكثر مما هو مسألة اقتصادية أو اجتماعية فالفقر كثيراً ما يكون سببه سوءتوزيع الدخول والملكية والفرص وهو بالتالي ناجم عن سوء توزيع الموارد المتاحة أكثر مما هو ناجم عن شحة تلك الموارد، فمن المعروف أن هناك تفاوتاً واضحاً بين نسب الفقراء في دول متساوية تقريباً في مستوياتها الاقتصادية.

والفقر وإن كان سببه اقتصادياً يتعلق بمستويات الدخول إلا أن آثاره تنعكس بشكل رئيسي ضمن الجانب الإنساني للتنمية البشرية. فالفقراء يعانون عادة من التمييز ضدهم في الفرص ومن سوء التوزيع ومما يحرمهم من التمتع بحياة مستقرة ومن حرية الاختيار والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها ومن العيش في بيئة سليمة، وبهذا فإن الفقر يعني بشكل أو بآخر الحرمان من بعض الحقوق التي يتضمنها الجانب الإنساني[1].

وينتشر الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير إذ بلغ في العام 1997 إلى 23%[*] مع التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت نسبة الفقر 15.6% و38.2% على التوالي وقد انخفضت هذه النسبة قليلاً عن العام 1996 حيث بلغت 16.2% و41.9% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبلغ المعدل العام في الأراضي الفلسطينية 23.6%.

**جدول 44: نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996-1997**

| المنطقة | 1996 | 1997 |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | 16.2 | 15.6 |
| قطاع غزة | 41.9 | 38.2 |
| الأراضي الفلسطينية | 23.6 | 22.5 |

المصدر: الفريق الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر 1998، ص 56.

ومن خلال تحليل مؤشرات الفقر فقد فاقت معدلات الفقر في قطاع غزة مثيلاتها في الضفة الغربية في العام 1997 ففي حين بلغت معدلات الفقر رقماً مذهلاً في جنوب قطاع غزة 50.8% بلغت هذه النسبة في محافظات شمال غزة 30.8% ووسط غزة 39.5% أما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الفقر في شمال الضفة الغربية 18.1% كانت في وسط الضفة 8.4% وفي جنوب الضفة الغربية 24.4%. أي أن جنوب قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية هما الأكثر فقراً في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الأسر التي تعيش في فقر شديد 35% في جنوب قطاع غزة أي أن أسرة من كل 3 أسر تعيش في فقر مدقع وسبب ذلك يعود إلى تركز نسبة كبيرة جداً من سكان المخيمات في جنوب قطاع غزة.

وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية فقد بلغت أدنى نسبة للفقر في رام الله ونابلس 9.1% و11.5% على التوالي، جنين 27.6%، طولكرم وقلقيلية 16.5%، بيت لحم وأريحا 16.3%، ولعل سبب ذلك يعود إلى اشتغال محافظتي رام الله ونابلس بالتجارة أكثر من غيرها وكذلك ارتفاع نسبة التعليم فيها.

وتعاني مخيمات اللاجئين من أعلى معدل لانتشار الفقر سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الفقر في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة 41.7%، أما مخيمات الضفة الغربية فقد بلغت النسبة فيها 13.8% تليها القرى، فقد بلغت نسبة الفقر في القرية 40.7% و18.2% في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، أما على مستوى المدينة فقد

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 54.

(*) باستثناء القدس.

بلغت نسبة الفقر في المدن في قطاع غزة 34.2% أما في مدن الضفة الغربية فقد بلغت 11.5%، أي أن الفقر في المخيمات يصل إلى ضعف الفقر في المدن تقريباً.

كما أن نسبة الفقر ترتفع بين الأسر التي ترأسها إناث أكثر من تلك الأسر التي يرأسها الذكور حيث تشكل الأسر التي ترأسها إناث حوالي 8% من مجموع الأسر الفلسطينية إلا أن نسبة الفقر فيها حوالي 30%، وأن 73% من هذه الأسر تعاني من الفقر الشديد أي أنها غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية للمأكل والملبس والمسكن. أما نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها الذكور حوالي 22% وأن 63% من هذه الأسر تعاني من الفقر الشديد، ويرتبط هذا المؤشر مع عدد الأسرة ارتباطاً مباشراً والعلاقة بينهما علاقة طردية فكلما زاد حجم الأسرة كلما زادت نسبة الفقر، فعلى مستوى الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة الفقر بين الأسر من 2–3 أفراد 16.9% ارتفعت لتصل إلى 17.9% عند الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من 6–7 أفراد لتصل إلى 34.1% للأسر أكثر من عشرة أفراد مع اتضاح هذه العلاقة بصورة أكثر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

**جدول 45: مؤشر نسبة الفقر في الأسر حسب المنطقة وحجم الأسرة، 1997**

| حجم الأسرة / المنطقة | 1(*) | 3-2 | 5-4 | 7-6 | 9-8 | 10+ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | -- | 13.4 | 12.1 | 12.1 | 17.4 | 22.9 | **15.6** |
| قطاع غزة | -- | 26.1 | 34.1 | 32.5 | 36.2 | 49.7 | **38.2** |
| الأراضي الفلسطينية | 30.9 | 16.9 | 16.8 | 17.9 | 23.6 | 34.1 | **22.5** |

المصدر: الفريق الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر، 1998.

(*) هم فئة كبار السن الذين يقطنون لوحدهم.

ولكن نجد أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر الفقر وارتفاع مستوى التعليم حيث يرتبط مستوى التعليم ارتباطاً وثيقاً بتدني نسبة الفقر فمعدل الفقر بين أولئك الذين كان مستوى تلقيهم التعليم أقل من الابتدائي 32% بلغ بين الذين أتموا المرحلة الابتدائية 23% تنخفض هذه النسبة بشكل مطرد مع ارتفاع مستويات التعليم فقد بلغت بين الذين أتموا المرحلة الإعدادية 20% وبين الذين أتموا معهد تعليم عالي (دبلوم) 12% وبلغت 8% بين حملة الدرجات الجامعية ولعل السبب في ذلك أن الذين أنهوا تعليمهم هم أناس يشغلون وظائف ومراكز علمية يتقاضون جراء ذلك أجراً مناسباً يخرجهم من دائرة الفقر ويبعدهم عن خط الفقر[1].

وهناك علاقة أيضاً بين نسبة الفقر وعمر رب الأسرة فكلما كان رب الأسرة في سن العمل كلما كانت هناك نسبة أقل لمعدل الفقر فحتى سن 24 سنة بلغت نسبة الفقر 26.1% وهي نسبة مرتفعة نسبياً إذ أن عدد من هؤلاء لم يدخل فعلاً إلى قطاع العمل كما أن هناك نسبة منهم ما زالوا أطفال (دون سن العمل) تنخفض هذه النسبة لتصبح 21.1% في فئة الأعمار 25–34 سنة وهي سن العمل الحقيقي وتنخفض أكثر لتبلغ معدلات الفقر أدنى نسبة حسب فئات الأعمار لتصبح 18.3% إذا كان عمر رب الأسرة 35–44 وهي سن العمل والإنتاج، بعد هذا العمر يصبح رب الأسرة أقل قدرة على العمل وهنا كلما زاد عمر رب الأسرة زادت معدلات الفقر لتصبح 22.0% في فئة العمر 45–54، وتزيد لتصبح

(1) انظر: * الفريق الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر، 1998، مصدر سابق.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2000، مصدر سابق.

24.2% إذا بلغ رب الأسرة من العمر 55–64 سنة أما إذا بلغ عمر رب الأسرة أكثر من 65 سنة حينها لا يستطيع العمل ولم تعد لديه قدرة على الإنتاج هنا ترتفع معدلات الفقر بين هذه الفئة لتصبح 31.8%[1].

وعند مقارنة نسبة السكان الفقراء مع بعض الدول العربية نجد أن الأراضي الفلسطينية تصنف ضمن المناطق الأكثر فقراً.

**جدول 46: مقارنة مؤشر نسبة الفقر بين الدول العربية والأراضي الفلسطينية**

| الدولة | نسبة السكان الفقراء | الدولة | نسبة السكان الفقراء |
|---|---|---|---|
| الإمارات | 3 | مصر | 27 |
| البحرين | 15 | العراق | 45 |
| الكويت | 11 | المغرب | 30 |
| لبنان | 19 | تونس | 23 |
| عُمان | 17 | الأردن | 24 |
| قطر | 21 | اليمن | 47 |
| تونس | 3 | الأراضي الفلسطينية | 23 |
| السعودية | 21 | | |
| سوريا | 22 | | |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق.

كما وتختلف نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية حسب جنس رب الأسرة، فقد وقعت 24.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية في العام 2003 والتي يعيلها الذكور تحت خط الفقر المدقع في حين بلغت نسبة الأسر التي تعيلها النساء في الأراضي الفلسطينية والتي وقعت تحت خط الفقر المدقع 20.4% وتختلف هذه النسبة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

(1) الفريق الوطني لمكافحة الفقر، تقرير 1998، مصدر سابق.

**جدول 47: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية حسب المنطقة وجنس رب الأسرة، كانون أول 2003**

| المتغيرات | جنس رب الأسرة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكر | | | | | | أنثى | | | | | |
| | الفقر المطلق | | المجموع | الفقر المطلق | | المجموع | الفقر المطلق | | المجموع | الفقر المطلق | | المجموع |
| | غير الفقراء | الفقراء | | غير الفقراء | الفقراء | | غير الفقراء | الفقراء | | غير الفقراء | الفقراء | |
| **المنطقة** | | | | | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 68.5 | 31.5 | **100.0** | 79.2 | 20.8 | **100.0** | 75.1 | 24.9 | **100.0** | 84.4 | 15.6 | **100.0** |
| قطاع غزة | 55.2 | 44.8 | **100.0** | 67.8 | 32.2 | **100.0** | 59.8 | 40.2 | **100.0** | 68.8 | 31.2 | **100.0** |
| الأراضي الفلسطينية | 64.0 | 36.0 | **100.0** | 75.4 | 24.6 | **100.0** | 70.4 | 29.6 | **100.0** | 79.6 | 20.4 | **100.0** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، كانون أول 2003، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله–فلسطين.

ملاحظة: استهلاك الأسرة يشمل:

- النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
- قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
- السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
- القيمة التقديرية للمسكن الملك.

تشير الأرقام أن الفقر المدقع في العام 2003 يقع بين الأسر التي يرأسها الذكور ولعل هذا يعود إلى عدة أسباب:

1. قد تكون الأسرة التي تعيلها المرأة صغيرة.
2. تتلقى الأسر التي تعيلها النساء مخصصات من المساعدات أكبر من الأسر التي يعيلها الذكور، حيث تزيد نسبة النساء المتلقيات للمساعدة قليلاً عن نسبة الرجال إذ تبلغ 52.2% مقابل نسبة 47.8%، أي أن غالبية الأسر التي تتلقى المساعدة هي في الواقع أسر ترأسها النساء.
3. تعدد الجهات والمؤسسات التي تقدم المساعدات لهذه الفئة من الأسر بحكم غياب رب الأسرة لأي سبب من الأسباب.
4. عدم توفر فرص عمل كافية.
5. المستوى التعليمي المتدني.
6. السياسة الفلسطينية بمجابهة الفقر.

### 6.5 الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق على الصحة والتعليم معاً

تعتبر معدلات الإنفاق العسكري في الأراضي الفلسطينية أمر يتعذر الحصول عليه من أي جهة من الجهات ذلك أن السلطة الفلسطينية مرتبطة باتفاقات أوسلو والتي تحدد نسبة الإنفاق العسكري والأمني[1].

(1) قام الباحث باتصالات خاصة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كل من غزة ورام الله ولم يتمكن من الحصول على هذه البيانات نظراً لحساسية نشرها.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة فقد بلغ حسب التقرير السنوي لوزارة الصحة 99,538.000[1] دولار في العام 2002 وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لنفس العام 62,728,000[2] دولار.

وقد تذبذبت النفقات على الصحة فيما بين العام 1997–2003 ففي حين بلغت في العام 1997 (92,384,000) دولار انخفضت في العام 1998 إلى 84,596,000 دولار ثم انخفضت في العام 1999 لتصل 82,599,000 دولار ثم ارتفع ارتفاعاً حاداً في العام 2000 ليصل إلى 100,336,000 دولار انخفض مرة أخرى في العام 2001 ليصل إلى 81,129,000 ثم ارتفع إلى 99,538,000 في العام 2002 ثم وصلت في العام 2003 إلى 98,421,000[3] دولار. ولعل اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة هو الذي جعل هذه النفقات تتركز حول 100 مليون دولار سنوياً لما لها من آثار تحتاج إلى رعاية صحيحة وأدوية وتحويلات للخارج ونفقات أخرى جعل هذه النفقات عالية إلى حد ما.

أما بالنسبة لنفقات التعليم فقد بلغت في العام 2002 (132,908,000)[4] دولار، أما إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ في العام 2002 (195,636,000) دولار.

**جدول 48: الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في الأراضي الفلسطينية 2002**

| المؤشر | 2002 |
|---|---|
| الإنفاق الحكومي على التعليم (القيمة بالألف دولار أمريكي) | 132,908 |
| الإنفاق الحكومي على الصحة(القيمة بالألف دولار أمريكي) | 62,728 |
| الإجمالي (القيمة بالألف دولار أمريكي) | 195,636 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، إعلان صحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2001–2002.

### 7.5 اللاجئون حسب بلد اللجوء

يقصد بهذا المؤشر عدد اللاجئين في الدولة من مواطني دول أخرى. فعدد اللاجئين يرتفع عادة عند نشوب الحرب أو في حالات عدم الاستقرار الأخرى في الدول المجاورة، ويتوقع أن تنعكس حالات الحرب وعدم الاستقرار في الدول المجاورة سلبياً على حالة الاستقرار والسلم في الدولة. كما أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في الدولة قد يكون له آثاراً سلبية على الوضع العام[5].

وفي حالة الأراضي الفلسطينية لا يوجد هناك لاجئون من دول أخرى ولكن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين هُجروا من أراضيهم التي كانوا يمتلكونها ويسكنون فيها بسبب حرب عام 48 إلى قطاع غزة والضفة الغربية فأصبحوا لاجئين في بلدهم وهذا المؤشر هو الذي سنقيسه في هذا البند، حيث بلغ عدد اللاجئين داخل الأراضي الفلسطينية حسب التعداد العام للسكان والمساكن 1997 (1,074,718) لاجئ شكلوا ما نسبته 41.4% من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية هؤلاء اللاجئون موزعون بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ عدد اللاجئين في الضفة

(1) وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين، 2003، يوليو 2004، ص 43.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، إعلان صحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2001–2002، رام الله، فلسطين.
(3) وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع اصحي في فلسطين 2003، يوليو 2004، مصدر سابق، ص 43.
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، إعلان صحفي لنتائج الحسابات القومية، مصدر سابق.
(5) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 54.

الغربية 423,147 لاجئ شكلوا ما نسبته 26.5% من إجمالي عدد سكان الضفة، وفي قطاع غزة بلغ عدد اللاجئين 651,571 لاجئ شكلوا ما نسبته 65.1% من إجمالي سكان قطاع غزة.

**جدول 49: السكان الفلسطينيون حسب حالة اللجوء والمنطقة، 1997**

| حالة اللجوء | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | الأراضي الفلسطينية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% |
| لاجئ | 423,147 | 26.5 | 651,571 | 65.1 | 1,074,718 | 41.4 |
| غير لاجئ | 1,161,980 | 72.8 | 345,227 | 34.5 | 1,507,207 | 58.0 |
| غير مبين | 11,972 | 0.7 | 3,719 | 0.4 | 15,691 | 0.6 |
| **الإجمالي** | **1,597,099** | **100.0** | **1,000,517** | **100.0** | **2,597,616** | **100.0** |

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، لمحة إحصائية.

تشير الأرقام إلى أن أكثر من 41% من الشعب الفلسطيني هم لاجئون داخل وطنهم وقد بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة نسبة عالية جداً 65.1% من إجمالي سكان قطاع غزة أي أن ثلاثة من بين أربعة أفراد في قطاع غزة هم لاجئون. يعيش هؤلاء اللاجئون في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، يعيش منهم فقط 15.9% في المخيمات حيث بلغت نسبة سكان المخيمات في قطاع غزة 31.1% بينما بلغت هذه النسبة 6.4% فقط في الضفة الغربية والباقي هم لاجئون لكنهم يعيشون خارج المخيمات.

وقد بلغ عدد المخيمات الفلسطينية 30 مخيماً منها 9 مخيمات في قطاع غزة و21 مخيماً في الضفة الغربية، وقد سجلت محافظات غزة أعلى معدل في عدد اللاجئين 187,768 لاجئ شكلوا 52.2% من إجمالي سكان المحافظة حيث تضم هذه المحافظة مخيم الشاطئ للاجئين الذي يقع غرب المدينة، أما محافظة شمال غزة فقد بلغ عدد اللاجئين فيها 127,258 لاجئ شكلوا ما نسبته 70.9% من إجمالي سكان المحافظة وتضم هذه المحافظة مخيم جباليا للاجئين والذي يعتبر أكبر المخيمات الفلسطينية على الإطلاق من حيث المساحة وعدد السكان، أما محافظة دير البلح فتضم 123,765 لاجئ يعيشون في 4 مخيمات هي مخيم دير البلح ومخيم النصيرات ومخيم البريج ومخيم المغازي، شكل اللاجئون في هذه المحافظة ما نسبته 85.5% من إجمالي سكان المحافظة، أما محافظة خان يونس فتضم 111,887 لاجئ شكلوا 56.5% من إجمالي سكان المحافظة وتضم هذه المحافظة مخيم واحد فقط، ومحافظة رفح التي تضم مخيمين للاجئين يعيش فيها 100,893 لاجئ شكلوا نسبة 83.9% من إجمالي سكان المحافظة.

أما في الضفة الغربية فتضم محافظة رام الله والبيرة أكبر عدد من مخيمات الضفة 5 مخيمات هي الأمعري، دير عمار، الجلزون، سلواد، قدورة، يعيش في هذه المحافظة 59,255 لاجئ شكلوا ما نسبته 28.9% من إجمالي السكان في المحافظة وتعتبر محافظة الخليل أكبر محافظة يعيش فيها لاجئون 67,751 لاجئ، ثم محافظة نابلس 63,879 لاجئ، محافظة جنين 56,123 لاجئ، ثم محافظة القدس باستثناء الجزء الذي ضمته إسرائيل بعد حرب 1967 (46,293) لاجئ، محافظة طولكرم 40,640 لاجئ، محافظة بيت لحم 36,840 لاجئ، محافظة قلقيلية 27,599 لاجئ ولا تضم أي مخيم للاجئين، وكذلك منطقة سلفيت يعيش فيها 3,580 لاجئ ولا يوجد فيها مخيمات للاجئين، طوباس 5,565 لاجئ، أريحا 15,625 لاجئ[1].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، كتب الجيب، 2000، مصدر سابق.

وهناك علاقة كبيرة بين سكان المخيمات وعدة مؤشرات سبق الإشارة إليها وهي الفقر، الكثافة السكانية، الخصوبة، التعليم، توفر مياه مأمونة، الكثافة الصفية، معرفة القراءة، الكتابة بين البالغين، حيث إن المؤشرات السابقة تبين مدى المعاناة التي يعيشها سكان المخيمات ومدى حاجتهم إلى إعداد مشاريع تنمية لتحسين الوضع الإنساني والتعليمي والصحي والبيئي والثقافي والسكني أي أن المخيمات الفلسطينية بحاجة إلى تأهيل تنموي يشمل جميع مرافق الحياة.

**8.5 مؤشر الاستقرار والسلم**

كما هو معروف فإن الكثير من المعاناة الإنسانية وخاصة في الدول النامية مصدرها النزاعات والصراعات والحروب (الداخلية والخارجية) ولعدم وجود مؤشر لقياس ذلك فقد تم استحداث مؤشر الاستقرار والسلم، ولتحديد هذا المؤشر استخدم أسلوب النقاط، وينقسم إلى ثلاث فئات:

1. **ثلاث نقاط:** تعطي الدولة ثلاث نقاط إذا لم تواجه حالة حرب أو صراعات مسلحة وتصنف الدولة هنا بأنها تعيش في حالة من الاستقرار والسلم.
2. **نقطتان:** تعطي الدولة نقطتان إذا كانت تواجه صراعات واضطرابات مسلحة في أجزاء منها محدودة أو تواجه تهديد بالحرب أو بامتداد الحرب والصراعات إليها من دول مجاورة أو تواجه حصاراً جزئياً.
3. **نقطة واحدة:** تعطي الدولة نقطة واحدة إذا كانت تواجه حرباً داخلية واسعة النطاق أو كانت في حالة حرب فعلية محدودة مع دولة أخرى.
4. **صفر:** تعتبر قيمة المؤشر صفر إذا كانت الدولة في حالة حرب شاملة ومستمرة[1].

وفي حالة الأراضي الفلسطينية فإن السكان يعيشون حالة قاسية جراء الاحتلال الإسرائيلي والضغوط التي يمارسها الاحتلال يومياً جعلت المواطن الفلسطيني يفتقد أدنى مستويات الأمن والاستقرار والسلم وأصبح الوضع في حالة حرب دائمة وشاملة مع الاحتلال منذ العام 1948 وحتى اليوم. مارس الاحتلال خلالها وما زال يمارس أقسى أنواع الوحشية والتسلط والتجريف والهدم والقتل وقد سقط جراء ذلك وفي انتفاضة الأقصى فقط 3,025[2] شهيداً منذ 2000/9/29 وحتى 2004/4/4 موزعين بين الضفة الغربية 1,584 شهيداً وقطاع غزة 1407 شهيداً وعدد آخر من الشهداء في الأراضي الفلسطينية عام 1948. وقد سجلت محافظة نابلس أعلى عدد من الشهداء 419 شهيد، وجنين 300 شهيد، طولكرم 184 شهيد، بيت لحم 130 شهيد، رام الله والبيرة 128 شهيد، الخليل 217 شهيد، طوباس 46 شهيد، قلقيلية 63 شهيد، سلفيت 26 شهيد، القدس 59 شهيد، أريحا 12 شهيد، إضافة إلى آلاف الجرحى.

أما في محافظات غزة فقد سجلت محافظة غزة 424 شهيد، رفح 305 شهيد، خان يونس 233 شهيد، شمال غزة 222 شهيد، دير البلح 223 شهيد، إضافة إلى آلاف الجرحى، إضافة إلى 19 شهيد في فلسطين المحتلة عام 48 و15 شهيد من خارج فلسطين.

بناءً على معطيات هذا المؤشر فإن حالة الاستقرار والسلم والأمن تنعدم في الأراضي الفلسطينية بسبب الاحتلال وبسبب حالات القمع والإذلال والقتل التي يمارسها هذا الاحتلال وبسبب معاداتهم للإنسانية والبشرية فإن هذا المؤشر يساوي صفر في الأراضي الفلسطينية.

---

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 55.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، فلسطين في أرقام 2003، مصدر سابق.

وعند مقارنة هذا المؤشر مع بعض الدول العربية نجد التالي:

**جدول 50: مؤشر الاستقرار والسلم مقارنة بين الدول العربية والأراضي الفلسطينية**

| الدولة | عدد النقاط | الدولة | عدد النقاط |
|---|---|---|---|
| تونس | 3 | العراق | 0 |
| البحرين | 2 | الأراضي الفلسطينية | 0 |
| مصر | 2 | اليمن | 1 |
| الأردن | 2 | السودان | 1 |
| ليبيا | 2 | المغرب | 1 |
| عمان | 2 | لبنان | 1 |
| قطر | 2 | الكويت | 1 |
| سوريا | 2 | الجزائر | 1 |
| السعودية | 2 | | |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية 1997، مصدر سابق، ص 57.

لعل الحروب التي خاضها العراق وتسلط أمريكا عليه جعله يحتل هذه المرتبة المتدنية من الاستقرار والسلم، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي والاضطهاد للفلسطينيين من قبل الدولة المحتلة إسرائيل جعل الأمن والاستقرار والسلم ينعدم كلياً في الأراضي الفلسطينية وهذا بدوره ينعكس سلباً على كل مشاريع التنمية ويقف عائقاً عند بناء منظومة تنموية شاملة للأراضي الفلسطينية وحتى في حال بناءها فإن إمكانية تطبيقها غاية في الصعوبة بسبب معيقات الاحتلال. ولعل الاحتلال يقصد ذلك ويهدف إلى ذلك لكي يُبقي الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر ودون مستوى التعليم وبالحد الأدنى من المستوى الصحي حتى لا يتحقق للشعب أدنى مستوى من مستويات التنمية.

### 9.5 مؤشر الشفافية

يشمل هذا الجانب مجال الإطلاع على المعلومات ومدى توفرها وحرية الاطلاع عليها والتي تعتبر من المستلزمات الأساسية لحرية الاختيار والمشاركة الفعالة وممارسة الديمقراطية وهناك مؤشرات تبدو ملائمة لتمثيل هذا المجال منها: توزيع الصحف اليومية، ومؤشرات أنشطة الإذاعة والتلفزيون والنشر، إلا أن قدرة هذه المؤشرات على تمثيل مدى حرية الاطلاع على المعلومات محدودة لعدة أسباب:

1. نقص البيانات.
2. خضوع المعلومات للرقابة والتوجيه.
3. تأثر هذه المؤشرات بعوامل اقتصادية واجتماعية.

لذلك استحدث مؤشر يعبر عن درجة الشفافية في نوع معين من المعلومات وهو المعلومات المتعلقة بالتنمية البشرية، ويتم قياس هذا المؤشر على النحو التالي:

**درجة الشفافية = نسبة المؤشرات والأدلة المنشورة ضمن تقارير التنمية البشرية إلى عددها الإجمالي.**

وتعود قيمة انخفاض هذا المؤشر لأسباب تتعلق بما يلي:

1. ضعف القدرات الإحصائية للدولة.
2. وجود قيود على نشر المعلومات.
3. قد يعود ذلك لأسباب أخرى خاصة.

ومهما كان السبب في عدم نشر بيانات معينة فإن النتيجة من حيث الاطلاع على البيانات هي واحدة تتمثل في حرمان الأفراد والمؤسسات من الحصول على المعلومات بشكل ميسر ومعتمد رسمياً[1].

وفي الأراضي الفلسطينية بلغ عدد المؤشرات المنشورة والمتوفرة والمتاحة والتي يمكن الاطلاع عليها أو تزويد أي شخص بها 39 مؤشر من إجمالي المؤشرات البالغ عددها 42 مؤشر. ومقياس الشفافية يقيس مدى نشر هذه البيانات أما المؤشرات غير المتوفرة في الأراضي الفلسطينية فهي:

1. الاحتياطات الدولية الإجمالية.
2. الإنفاق على الدفاع كنسبة من الناتج المحلي القومي الإجمالي.
3. حصة النساء من الدخل المكتسب.

أما فيما يتعلق بالاحتياطات الدولية والإنفاق على الدفاع فيعود سبب ذلك إلى خصوصية الوضع الفلسطينية والتزامه باتفاقات أوسلو في عدم نشر الإنفاق على الدفاع واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الهبات والمنح من الدول الأخرى، وبالتالي يمكن قياس مدى الشفافية في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي:

$$\text{مدى الشفافية} = \frac{\text{عدد المؤشرات غير المتوفرة}}{\text{عدد المؤشرات الإجمالي}} = \frac{3}{42} = 7.1\%$$

أي أن 93% من إجمالي المؤشرات متوفر ومتاح ويمكن الاطلاع عليه وتزويد أي شخص به وهو منشور في كتب ونشرات وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبإمكان الجميع الوصول إليه بسهولة وهذه النسبة تعتبر مؤشر جيد مقارنة مع باقي الدول العربية.

**جدول 51: مؤشر الشفافية–نسبة البيانات المنشورة للدول العربية والأراضي الفلسطينية**

| | ترتيب الدولة | مؤشر الشفافية | | ترتيب الدولة | مؤشر الشفافية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الجزائر | 95 | 10 | العراق | 72 |
| 2 | مصر | 94 | 11 | سوريا | 72 |
| 3 | تونس | 94 | 12 | عمان | 67 |
| 4 | الأراضي الفلسطينية | 93 | 13 | اليمن | 66 |
| 5 | المغرب | 90 | 14 | السودان | 65 |
| 6 | الأردن | 79 | 15 | البحرين | 58 |
| 7 | الإمارات | 74 | 16 | ليبيا | 57 |
| 8 | السعودية | 73 | 17 | قطر | 57 |
| 9 | الكويت | 72 | 18 | لبنان | 55 |

المصدر: محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997.

(1) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية، 1997، مصدر سابق، ص 55.

تحتل الأراضي الفلسطينية المرتبة الرابعة على مستوى العالم العربي كله في مستوى الشفافية في نشر البيانات بالرغم من حداثة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلا أنه استطاع أن يضع كل البيانات والأرقام والإحصاءات في متناول الباحثين والدارسين والمستفيدين بكفاءة عالية وبمهارة أعلى وبمستوى إحصائي علمي تفوق على كثير من الدول العربية التي لها عشرات السنوات تعدد تقارير وتنشر بيانات إحصائية وهذا مؤشر ممتاز جداً يضع فلسطين وجهازها المركزي للإحصاء الفلسطيني في مصاف الدول المتقدمة والراقية والذي يدل على أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتمتع بما يلي:

1. قدرات إحصائية عالية جداً.
2. لا يوجد عليه أي قيود أو ممارسات تمنع من نشر البيانات والإحصاءات وبالتالي يتعامل مع الرقم الفلسطيني بشفافية مطلقة.

الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## 1.6 النتائج:

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. بلغ معدل دليل التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية 0.69 وهذا جعلها مصنفة ضمن البلدان المتوسطة من حيث التنمية البشرية.
2. بلغ دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي 0.66 وهذا الدليل يضع الأراضي الفلسطينية في عداد الدول المتأخرة حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي، إذ بلغ هذا الدليل في الدول ذات التنمية البشرية العالية 0.93.
3. هناك زيادة في عدد السكان وزيادة في المواليد وارتفاع في مستوى الخصوبة وهي في حد ذاتها لا تشكل عقبة أمام أي مجال من مجالات التنمية المستدامة والمتكاملة بل تكمن المشكلة في أن هذه الزيادة لا يواكبها ولا يوازيها زيادة في المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تحقق للمجتمع تنمية متكاملة ومستدامة ومستقبلية، ففي حين كانت الزيادة السكانية والمواليد والخصوبة مرتفعة جداً كان هناك تناقص وتراجع في المعدل السنوي للدخل القومي الإجمالي بلغ في العام 2002 (-5.1%) وكذلك تناقص في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ (-3.6%) وكذلك تناقص في المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (-8.2%) وتناقص كذلك المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بلغ (-10.0%) فالمشكلة لا تكمن في زيادة السكان بقدر ما تكمن في تراجع وتناقص أهم المؤشرات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق تنمية مستدامة ومتكاملة.
4. لا يوجد هناك استثمار حكومي بين عامي 2001-2002 وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الاستثمار في القطاع العام لتدني مدخولاتها المالية واقتصار نفقاتها على دفع الرواتب والأجور وهذا بدوره يعتبر مؤشر سلبي على دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام.
5. تأثر الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالوضع السياسي العام مما أدى إلى:

أ- هروب جزء كبير من رأس المال إلى الخارج بلغ حوالي 2 مليار دولار بعد العام 2000.

ب-انخفاض نسبة القوى العاملة من 23.5% عام 2000 إلى 19% فقط في العام 2002، وهذا أثر سلبياً على التنمية في الأراضي الفلسطينية.

6. يعتبر المؤشر الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية غاية في الصعوبة وذلك لعدم وجود استقلالية اقتصادية وهروب رأس المال إلى الخارج وزيادة الدين الخارجي وزيادة معدلات التضخم.
7. من المؤشرات التنموية الجيدة في الأراضي الفلسطينية نسبة الأطفال الذين تلقوا مطعوم السل في قطاع غزة بلغت 100% ولكن هذه النسبة منخفضة في الضفة الغربية.
8. هناك تفاوت كبير في معدلات القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر) بين الذكور والإناث في حين كانت بين الذكور 92.2% بلغت عند الإناث 79.7% بفارق 12.5% لصالح الذكور أي أن هناك 20.3% من الإناث ليس لديهن أي معرفة بالقراءة والكتابة الأمر الذي يوضح مدى التخلف العلمي والصحي والثقافي والزواجي الذي سوف يترتب على هذا المؤشر بين الإناث.

9. مؤشر السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي بلغت في الأراضي الفلسطينية نسبة متدنية 31.9% الأمر الذي أدى إلى استخدام الحفر الامتصاصية والقنوات المكشوفة وهذا أدى إلى اختلاط المخلفات الآدمية بالخزان الجوفي في بعض مناطق قطاع غزة مما أدى إلى إصابة العديد من السكان بالأمراض وتعتبر هذه النسبة والخدمات المقدمة في هذا الجانب هي الأقل على مستوى العالم العربي كله.
10. مؤشر مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعتبر مشاركة قليلة من حيث مشاركتها في البرلمان حيث شكلت 5.6% من المقاعد المشغولة في البرلمان وكذلك مساهمتها في الأعمال الإدارية والتنظيمية 2.9% في العام 2003.
11. بلغت حصة النساء من الدخل المكتسب 0.29 وحصة الذكور 1.68 أي أن حصة الذكور تعادل 6 أضعاف حصة الإناث من الدخل المكتسب.
12. بلغ مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي 0.29 وهذا يدل على عدم تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين من حيث عدم المساواة في مجالات المشاركة بالأنشطة السياسية والاقتصادية والتخطيط واتخاذ القرارات.
13. بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 23% في العام 1997 مع وجود تباين واضح بين نسبة الفقر في الضفة الغربية 15.6% و38.2% في قطاع غزة وأن الفقر ينتشر في المخيمات الفلسطينية فقد وصلت هذه النسبة 13.8% بين سكان مخيمات الضفة و41.7% بين سكان مخيمات قطاع غزة، كما أن هناك علاقة بين معدلات الفقر وحجم الأسرة بحيث أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما كان ذلك أدعى لانتشار الفقر إذ بلغت مستويات الفقر أعلى درجاتها لدى الأسر التي يتكون أفرادها من 10 أفراد فأكثر حيث بلغت في قطاع غزة 49.7% وفي الضفة الغربية 22.9%.
14. بلغ مؤشر الاستقرار والسلم في الأراضي الفلسطينية (صفر) وهو الأسوأ على مستوى الدول العربية جميعها ولعل هذا المؤشر هو الذي يقف أمام تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة ويمنع من تنفيذ المشاريع التنموية في فلسطين.
15. بلغ مؤشر الشفافية المتعلق بنشر البيانات 93% وبناء على ذلك تم تصنيف الأراضي الفلسطينية في المرتبة الرابعة بين 18 دولة عربية.

**2.6 التوصيات:**

من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة في الأراضي الفلسطينية يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة التركيز والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي مثل الصناعة والزراعة والعمل على خفض نسبة البطالة والتي من شأنها أن تساعد في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وهذا سيحقق تنمية مستدامة وشاملة ورفاهية للفرد والمجتمع.
2. من أجل جذب رؤوس أموال من الخارج لا بد من تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الأفراد على تشغيل مدخراتهم في مشاريع تعود بالفائدة عليهم وتحسين سوق فلسطين للأوراق المالية بهدف استيعاب المدخرات في الشركات المختلفة حيث إن ذلك سوف يساعد على بناء تنمية مستدامة ومتكاملة.
3. ضرورة الاهتمام بوجود استثمار حكومي في جميع المجالات خاصة في القطاع العام وتوفير آليات لاستيعاب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الفلسطينية لأن ذلك سيساعد في رفع مستوى الدخل لديهم.
4. العمل على بناء سياسات اقتصادية تعمل على زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي حيث إن هذه المؤشرات تجعل هناك قوة اقتصادية وما

دامت هناك قوة اقتصادية فإن ذلك سيساهم بشكل كبير على إعداد وتنفيذ الخطط التنموية بشكل سريع وكبير إذ أن النمو الاقتصادي شرط ضروري لكل تنمية.

5. توفير الخدمات الأساسية خاصة خدمات الصرف الصحي والحصول على مياه مأمونة.
6. رفع حصة المرأة من الدخل المكتسب.
7. العمل على رفع وتعزيز الجوانب الاقتصادية والتنموية التي من شأنها أن تقلل من نسبة الفقر من خلال فتح سوق العمل والاهتمام بإيجاد سوق لتصريف المنتجات المحلية فإن ذلك سيعمل على زيادة الدخل وانخفاض معدلات الفقر.
8. هناك تفاوت واضح في مستوى تلقي الخدمات بين كل من المدينة والريف والمخيم حيث إن الريف والمخيم لا يتلقى خدمات مثل المدينة علماً بأن عدد السكان فيهما يضاهي المدينة بل ويزيد أحياناً، لذا لا بد من العمل على تنفيذ مشاريع التنمية المتكاملة والمستدامة في المخيمات والريف الفلسطيني تماماً مثل المشاريع والخدمات التي تقدم للمدينة.
9. الاهتمام بمجال تعليم المرأة حيث إن نسبة التعليم لدى المرأة تنخفض أيضاً في الريف والمخيمات، لذا لا بد من إعداد برامج تعليمية واسعة للوصول إلى جميع فئات العمر والجنس وربطهم بالعملية التعليمية.
10. إنشاء هيئة وطنية مركزية مرتبطة بأعلى سلطة تنفيذية تكون مرجعاً يمثل الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالنهوض بمستوى المرأة وتعيين رئيس لتلك الهيئة تكون على أعلى المستويات التنفيذية وفي مراكز صنع القرار من أجل دعم برامج تنمية شاملة تخص قطاع المرأة من تعليم وصحة ومشاركة وغيرها.
11. فيما يتعلق بالتعليم فإن نوعية التعليم في الأراضي الفلسطينية لم تكن موضوع قياس على مدى السنوات السابقة إذ أننا لا يمكن أن نكتفي باستخدام المقاييس المعتادة وهي عدد التلاميذ/مدرس، عدد التلاميذ/الفصل هذه المعايير لا تصلح للمجتمع الفلسطيني بقدر ما تصلح في العالم الغربي فنحن بحاجة لقياس مدى اكتساب المهارات والمعارف من العملية التعليمية وهذا يتطلب بناء نظام تعليمي وتعلمي شامل يركز على ما يلي:

أ- مضاعفة عدد الفصول الدراسية.

ب-مضاعفة عدد المدرسين وتنمية قدراتهم من خلال توفير برامج تدريبية تتميز بالتنوع والمرونة.

ج- إعادة النظر في المنهج الحالي والذي هو أعلى من مستوى التلاميذ بكثير مما يطمس في نفوسهم النقد والإبداع ويخرج طالب ذو قدرات محدودة، لأن المنهج الحالي لا يتناسب ووضع التلاميذ وأعدادهم في الفصول وأعداد المدرسين إلى التلاميذ، ولكن بالرغم من الإنجازات المهمة التي يحققها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث مستويات التحصيل العلمي إلا أنه من المهم الإشارة والتنبيه إلى أن مثل هذه الإنجازات قد تتراجع في ظل عوامل سكانية وتمويلية غير متوازنة وتزاحم في الفصول الدراسية وعدد قليل من المدرسين إلى عدد التلاميذ. لذلك نجد أن فلسطين تحتل المرتبة 91 على مستوى العالم حيث يتفوق عليها أكثر من 90 دولة لذلك نوصي بضرورة ربط التعليم بخطة تنموية مستدامة تحافظ على حقوق الأجيال المقبلة في التعليم والمشاركة تشارك فيه وزارة التربية والتعليم العالي.

12. يعتبر الإنسان هو أساس عملية التنمية البشرية منذ بداية تكوينه وحتى مماته لذلك لا بد من توفير كامل الخدمات الصحية له خلال هذه المرحلة الطويلة، وعليه فإن قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية مُلقى عليه عبئاً اقتصادياً كبيراً. لذلك فإننا نوصي بما يلي:

أ. تطوير وتدريب كوادر متخصصة بالأمراض التي تسبب وفيات الأطفال وهي أمراض الجهاز التنفسي والالتهابات الرئوية.

ب. إنشاء مراكز صحية في جميع المناطق للعناية بالمرضى من جانب وتوفير المطاعيم للأطفال من جانب آخر لأن هناك نقص في هذه الخدمات في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج. تزويد المناطق المعزولة والبعيدة بمراكز صحية مجهزة لتقديم الخدمات الصحية الأساسية (قد تكون هذه المراكز متنقلة) نظراً للإغلاقات والاجتياحات وتقطيع أواصر المناطق الفلسطينية بحيث تكون هذه المراكز ذات كفاءة تعمل بنجاح في حالات الطوارئ والأزمات، بل وتدريب كوادر بشرية من خارج القطاع الصحي لتقديم خدمات الإسعافات الأولية حين اللزوم.

د. تقديم موازنة كافية للصحة بشكل عام ووضع هذا القطاع على سلم الأولويات حين تخصيص موازنة للوزارات المختلفة.

ه. توفير بنك معلومات صحي تكون لديه كامل البيانات الصحية التي تخص الإنسان الفلسطيني لأن ذلك يساهم ويساعد في إعداد خطة تنمية شاملة للمستقبل من خلال قراءة الواقع الصحي الماضي والحالي.

13. يوصي الباحث بتشكيل مؤسسة خاصة تُعنى بالتنمية المستدامة في فلسطين تسمى بهذا الاسم " مؤسسة التنمية المستدامة في فلسطين " يكون لها استقلال مالي وإداري، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها صلاحيات واسعة تأخذ على عاتقها بناء خطة تنمية مستدامة ومتابعة كل ما يتعلق بقضايا التنمية وتقديم مقترحات وحلول وتوصيات لقضايا التنمية ويكون من شأنها التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والهيئات التي تهتم بالتنمية وتوزيع المهام والأعمال لهذه المؤسسات وكذلك عقد الندوات وورشات العمل والمؤتمرات المحلية والدولية من أجل الخروج بتقرير سنوي حول التنمية المستدامة في فلسطين تكون توصياته ملزمة للجميع. وحتى تأخذ هذه المؤسسة دورها بنجاح يجب أن تتبع رئاسة الوزراء مباشرة ولا تتبع وزارة بعينها حتى لا تكون خاضعة لسياسة تلك الوزارة التي تتبدل وتتغير بتغير الوزير. ويقترح الباحث أن تضم هذه المؤسسة عضوية كل من الأكاديميين والإحصائيين وخبراء في التنمية من جميع التخصصات الصحية والتعليمية والاجتماعية ويرأسها خبير يتمتع بصفة وزير.

# قائمة المراجع


1. أحمد خالد علام وآخرون، التخطيط الإقليمي، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995.

2. أحمد علي إسماعيل، مدينة أسيوط دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1968

3. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

5. البنك الدولي، أخبار تنموية الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998-1999.

6. البنك الدولي، أخبار تنموية الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون الأول 2002.

7. البنك الدولي، أخبار تنموية الضفة الغربية وقطاع غزة، تشرين الثاني 2000.

8. توفيق عارف، محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (02)، 2003.

9. جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، فلسطين، تقرير التنمية البشرية 1998-1999، رام الله، فلسطين، نيسان 2000.

10. مشروع التنمية البشرية المستدامة، ملف التنمية البشرية، فلسطين 1996-1997.

11. برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، مؤشرات التنمية البشرية، الملحق الإحصائي.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين، 1999

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، فلسطين في أرقام 2003، رام الله، فلسطين.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 1999-2000، رام الله، فلسطين، يوليو 2003.

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، تقييم بيانات المواليد والوفيات في سجل السكان 2002، رام الله، فلسطين، يونيو 2003.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، السكان في الأراضي الفلسطينية 1999-2000، رام الله، فلسطين، نوفمبر 2002.

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، المرأة والرجل في فلسطين في أرقام 2004، رام الله، فلسطين، حزيران 2004.

18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، كتيب الجيب، رام الله، فلسطين، يناير 2000.

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 1999، رام الله، فلسطين، مايو 2000.

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني 2003)، مؤشرات اقتصادية.

21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، التقرير السنوي، 2003.

22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، المسح الصحي، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، نوفمبر 2001.

23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، أطفال فلسطين .. قضايا إحصاءات، سلسلة إحصاءات الطفل رقم ( 7)، التقرير السنوي، يونيو 2004.

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة التقارير الإحصائية (089)، يوليو 2000.

25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 1999/2000-2009/2010، ديسمبر 1994.

26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، تقرير المساكن، الجزء الثاني.

27. ــ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، تقرير المساكن، الجزء الأول.

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، سلسلة التقارير الإحصائية (088)، يوليو، 2000.

29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني-كانون أول 1998)، فبراير 2000.

30. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، إعلان صحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية، 2001–2002.

31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، كانون أول 2003، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين، 2004.

32. جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي – حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6.

33. حامد عبد المقصود عبد الهادي، النمو العمراني الحضري ومشكلات الإسكان بمدينة القاهرة، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدينة العربية، المشاكل والحلول، الجزء الثاني.

34. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين، أغسطس 1997.

35. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الرعاية الصحية الثانوية في الأراضي الفلسطينية 1996–1997، أبريل 1999.

36. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، رام الله، فلسطين، 1998

37. رائد صالحة، الاستخدام السكني للأراضي في محافظات غزة، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، يونيو 2003.

38. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع، 2003، تموز 2004.

39. سلوى أحمد سعيد، الإسكان والمسكن والبيئة، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1986.

40. صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، 2004

41. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

42. صندوق النقد الدولي، سياسات الإصلاح الاقتصادي، واشنطن، 2001.

43. عبد العزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.

44. عدنان شهاب، مهدي العلاق، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2000.

45. عثمان شركس، خليل عمرو، خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (04)، يوليو 2003.

46. ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

47. الفريق الوطني لمكافحة الفقر، فلسطين، تقرير الفقر 1998، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نوفمبر 1998.

48. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (10)، الأمم المتحدة.

49. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأسكوا، الحسابات القومية، العدد 20.

50. محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

51. المراقب الاقتصادي، ماس، 2004.

52. نعيم بارود، المياه العادمة وأثرها على الخزان الجوفي في محافظة دير البلح، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، كانون الثاني 2002، سلسلة الدراسات الإنسانية.

53. الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي، فلسطين، 2001.

54. وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين، 2003، رام الله، فلسطين، يوليو 2004.

55. يوسف أبو مايلة، مؤشرات تلوث المياه ببكتيريا الكوليفورم في قطاع غزة، مجلة جامعة بيت لحم، الضفة الغربية، المجلد 9.

56. Human Development Report, 2003, UNDP, New York.

57. Palestinian Central Bureau of Statistic (PCBS) Nutrition survey. Main finding, December, 2002.

# Palestinian Central Bureau of Statistics

## Dissemination and Analysis of Census Findings
## In-depth Analysis Study Series

# Requirements of Sustainable Development According to Statistical Indicators

**Prepared by**

**Dr. Naim Baroud**

**April, 2005**

"Cover Price4 US$"

© April, 2005
**All rights reserved.**

**Suggested Citation:**

**Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005.** *Dissemination and Analysis of Census Findings. In-depth Analysis Study Series.* Requirements of Sustainable Development According to Statistical Indicators ***(06)*****. Ramallah-Palestine**

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
**Palestinian Central Bureau of Statistics**
**P.O. Box 1647**, **Ramallah-Palestine**

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

# Acknowledgement

**Financial support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the United Nations Population Fund (UNFPA).**

**PCBS extends special thanks to the UNFPA for its support.**

## Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The Researcher worked this study depending on data derived from the PCBS databases and other resources. PCBS will not be responsible for any mistakes of these data.

# Preface

The Population, Housing and Establishments Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database. The health survey- 2000 , and the youth survey -2003 are also important data sources.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

**April, 2005**

**Luay Shabaneh**
**President of PCBS**

# Executive Sammery

This study whose title is "Requirements of Integrated and Sustainable Development According to Statistical Indicators" consists of four major topics; each is an independent chapter within this study. The exposition of these topicsis in harmony with the requirements of sustainable development.

The study included some indicators of basic human development like demographic indicators, population distribution and population density and characteristics. This exposition aimed at measuring the human development. This took place through measuring the index of human development in the Palestinian Territory and through measuring the percentage of human development that is related gender. This study also points out the economic, social and human indicators of human development.

Through collecting and analyzing data and comparing it with the data of other countries, this study aims at increasing the awareness of policy and decision makers as well as planners and non-governmental organizations and urge them to adopt the question of development and make them design sound plans for integrated sustainable development in the Palestinian Territory and make these plans as top priorities to be achieved in order to meet the needs of the society and secure a dignified life for the Palestinian citizen.

**Indicators of the Demographic Status:**

1. The rate of population increase in the Palestinian Territory is 3.97%, which is on of the highest rates whether in Arab countries or in developing countries.
2. The per capita of the gross domestic product in the Palestinian Territory is 1,284 USD. Palestine has been classified as one of the countries that has a low per capita.
3. Birth rate in year 2000 amounted to 0.041 while total fertility rate in 1997 was 6.1 which is one of the highest rates in the world. This increase in both birth and fertility rates have to be sustained or increased for the following reasons:
   - I. The increase in the birth rate will never be an obstacle in front of development projects, on the contrary it will be a human developmental force and active energy to accelerate development in the times to come.
   - II. Because of the increase of in the number of martyrs among the Palestinian people which in turn requires compensation instead of those whom we lost.
   - III. Because of the increase in the number of Palestinian political detainees of matrimony age between 15 to 45. Most of them are sentenced for long periods which will prevent them from getting married and having children while those who are married, their fertility stops till they are released.

The increase in the birth and fertility rates should be considered as good developmental factors that don't form an obstacle before the sustainable integrated development. The problem in Palestine lies in the fact that this increase is not paralleled by an increase in the economic indicators which grantee a real sustainable development in the society. Whereas there is a high increase in the number of population, there is a decrease in the annual gross national income rate: in 2002 this decrease was – 5.1%, there was also a decrease in annual domestic product rate that amounted to – 3.6%. In addition the decrease in the per capita of

the gross national product amounted to -8.2% and the annual development in the per capita of the gross national income decreased by a percentage of -10.0%.[1]

4. Death rate of newborn infants according to population statistics of the Central Palestinian Statistics Bureau is 0.216 which is an acceptable percentage if compared with other countries of the world.
5. The percentage of the urban population in the Palestinian Territory in 1997 was 53.1% of the total number of the population. This is a good developmental indicator that helps in designing a comprehensive developmental vision. By this percentage, Palestine surpasses many Arab countries and falls behind many developed countries.
6. The average number of individuals living in one room is 2 persons. Of course this is a high percentage.
7. The Palestinian society is a young society according to age levels: percentage of old people above 65 is only 3.5%.
8. The findings show that 91% of Palestinian women got married below 24 years old. This has a major role in the increase in the percentage of both birth rate and fertility.
9. The average number of the Palestinian family members is 7 persons.
10. According to the above indicators, the average of human development percentage in Palestine is 0.69, which places Palestine among the average countries in this field.
11. The human development percent that is related to gender amounted to 0.66.

**Economic Indicators**

1. The percentage of savings in the Palestinian territories compared to the gross domestic product increased from 9% to 15.2% during the period from 1995-2001 which shows a remarkable progress and is considered a good developmental indicator. Investment in the private sector increased from 84% of the total investment in 1997 to 100% in 2001/2001. This means that there was no governmental investment in 2001/2002 because of the inability of the Palestinian Authority to invest in the public sector for its low financial earnings. The outlays of the Authority in that period were limited to salaries' payments and some operating outlays.
2. Investment in Palestine was influenced by the political status : some reports point out that a large portion of the capital was transferred abroad; 2 billion USD were transferred abroad after the year 2000.
3. The percentage of the working force in 1995 was 21.3% which increased to be 23.5% in 2000 and decreased to 19% in 2002.
4. There is a forwarding increase in the external debt that amounted to 83.8 million USD in 1995 and reached 732.7 million USD in 2000 and increased to be 997.5 million USD in 2001, while the highest percentage was 1.257 billion USD in 2003. This will have bad impacts on development. This reflects an aggravating situation since the rise in debt has negative effects when it is due of the interest related.
5. If calculated by current prices, the percentage of the external debt to the domestic product has increased from 2.3% in 1995 to 16% in 2000 and 23.5% in 2001.
6. Inflation in the Palestinian economy is directly influenced by inflation in Israel because it almost totally dependant on the Israeli economy specially in the floating currency and goods and services movement. An independent financial policy should be followed to lower the high increase in prices.

---

([1]) Bier Ziet University. Development Studies Program. Human Development Report. Palestine 2004, Human Development Indicators, the Statistical Appendix.

7. The economic situation in the Palestinian Territory is extremely difficult because of lack of economic independence and escape of capitals abroad as well as the increase in the percentage of external debt and the rate of inflation. An economic comprehensive development plan should be established through investing the domestic productive sectors like agriculture and industry and encouraging individuals to invest their savings in projects that bring profit back for them and for the community as a whole as well as attracting investors from outside.

**Social Indicators**

1. Life expectancy in Palestine is 70.8 years for males and 74 for females which forms a good indicator that is better that all Arab countries and comes closer to advance countries.
2. Infants death rate in Palestine was 0.021 in 2001because of health services provided to them, lie wise children below five years old death rate is in progressive decrease; 28 children from each 1000. number of demise cases among male children is higher that the females 27 demise cases among males while 21 cases among females. By this percentage, Palestine surpasses many Arab countries and falls behind many developed countries. The percentage of children who are born while lacking weight in Palestine is 9% which is a high percentage.
3. 95% of delivery cases in Palestine are supervised by trained health specialists. This has something to do with women education; whereas women education increases, unsafe delivery cases decrease. The percentage of unsafe delivery cases is only 1.5 % among those who have high education.
4. The percentage of children who had tuberculosis vaccine is 100% in Gaza Strip while 73% in the West Bank which is a low percentage that requires more attention. The percentage of children who had measles vaccine is 98% in Gaza Strip while 89% in the West Bank. The high percentage of inoculated children in Gaza is due to the contribution of the UNRWA who provide health care for children which needs to be increased in the West Bank.
5. The percentage of doctors is very low: 1.5 doctors for 1000 persons. This indicator is very low.
6. The percentage of literacy among teenagers and above was 86.1% in 1997. there is a difference of 12.5% between males (92.2%) and females (79.7%). This means 20.3% of females are illiterate which results in scientific, health, cultural and marital underdevelopment between females.
7. The percentage of teachers is 31 teachers for 1000 students. This is a low indicator if compared with other countries.
8. The average number of individuals living in one room is 2 persons. The normal percentage is 1 for each room.
9. The percentage of families that have access to clean secure water is 91% although the word 'secure' is debatable. This percentage becomes lower in the Palestinian rural areas : Gaza 83.1% while the West bank rural areas 88.1%. this is a low percentage if compared to other developed and Arab countries in which the percentage reaches 100%
10. The percentage of people who have sewage services is very low 31.9% in Palestine. This leads people to use absorption holes or open sewage canals. Accordingly, this human excrements penetrated the ground and reach the fresh water subterranean reservoirs. As a result many people are infected with different diseases. This percentage is the lowest in all Arab countries.

**Human indicators**

The percentage of women contributing to the Palestinian society is a low percentage: percentage of women in the Palestinian parliament is 5.6% while their contribution in the administrative and organizational activities was 2.9% in 2003, likewise the percentage of women working in the professional and technical fields.

2- Women's portion of earned income is a low percentage 0.29 while men's percentage is 1.68% which means that males percentage is six times like women's percentage of the earned income.
3- The percentage of social consolidation related to gender is 0.29 which indicated that there is no absolute equality between the two sexes in the fields of political, economic or planning activities and decision making. There is no equal opportunities between the two sexes as well no equilibrium in the roles of men and women in Palestine.
4- The percentage of poverty in Palestine was 23% in 1997: West bank 15.6% while Gaza Strip 38.7%.
5- Poverty is spread more in the refugees camps whether in Gaza Strip or in the West Bank. This percentage reached 13.8% in the camps of the West Bank while is was 41.7% in the camps of Gaza Strip.
6- The rate of poverty is related to the size of the family. This relation is a forwarding relation: if the size of the family becomes larger, poverty increases. The highest rates of poverty are those found in the family whose members are more than 10 persons. The percentage of these families in Gaza strip is 49.7% while in the West Bank 22.9% with a total percentage of 34.1% in the Palestinian Territory. Poverty is backwardly related to the level of education: if the level of education is high, poverty decreases.
7- Peace and normalcy indicator in Palestine is the worst if compared to Arab and world countries . The percentage is (zero) because of the Israeli occupation and the aggressive practices of the occupation against the Palestinians.
8- Transparency indicator in the Palestinian Territory is a very good one that has a percentage of 93%. Palestine was classified in a fourth rank after 18 Arab countries.